المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي– تيسمسيلت –

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور تنمية الصادرات خارج المحروقات على الإقتصاد الجزائري (2000 – 2015)

مذكرة تخرج تندرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ل م د في العلوم التجارية

– تخصص تسويق –

إعداد الطالبين:

بوديسة أحمد

موتر فتحي

إشراف الأستاذ:

زيان موسى

لجنة المناقشة:

الأستاذ:العقاب الجيلالي	**رئيساً**
الأستاذ: زيان موسى	**مقررا ومشرفا**
الأستاذة: حمو زروقي آمال	**ممتحناً**
الأستاذ: ناصف مُحَمَّد	**ممتحن إضافي**

السنة الجامعية 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر و تقدير

الحمد لله تعالى نحمدك ونشكرك، كما ينبغي لجلال وجهك، وعظيم سلطانك، اللهم أعنا على ذكرك، وشكرك وحسن عبادتك.

بداية أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل ونخص بالذكر المشرف الأستاذ :زيان موسى الذي لم يبخل علينا بالنصائح والإرشادات، وطالما قدم لنا العون والمساعدة.

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

وفي الأخير إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل المتواضع من بعيد وقريب.

الإهداء

الحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله، وآله وصحبه ومن ولاه، مستمنحا من الله هداية ورشدا، وتسديدا لخطاي، وتوفيقا هو أسمى ما تسمو إليه مناي

وقال الشاعر: العلم يبني بيوتا لا عماد لها *** والجهل يهدم بيوت العز والشرف

أهدي ثمرة العلم و المعرفة

إلى أغلى امرأة عندي رمز للمحبة والعطاء والحنان، **أمي في التربية رحمة الله عليها**

إلى التي حملتني في جوفها تسع *** ورعت حتى أصبح الشبل سبع

بين أحضانها يتربع علمي *** ومن أجلها يخفق فؤادي

والدتي العزيزة

إلى من علمني الصبر والشموخ، إلى من دفعني وزرع في نفسي الأمل، **والدي الكريم**

إلى كل أفراد العائلة إخوتي وأمين صغير عائلة وإلى خالتي وأبناءها وأبناء عمي وأخوالي وأبناءهم الذين أرى فيهم كياني ووجداني

إلى كل الأهل والأقارب

إلى الذين أكن لهم كل المحبة والاحترام أصدقائي وزملائي

فتحي

الإهداء

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على إمام الأنبياء، وصفوة الخلائق، سيدنا و مولانا مُحَمَّد الذي بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله و أصحابه نجوم الدجى وشموس العلم و العرفان، و أسلافنا الذين حكموا بالحق المبين، و التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

إلى التي لا تصفها الأشعار، و لا تلحن إسمها كل الأوتار

إلى التي ساندت أمالي حتى لا تنهار، و لطالما حثتني على مواصلة الإبحار

إلى التي أضاءت بدعواتها دربي كالمنار، و رافقتني حتى نهاية المشوار

إلى التي تسمو فوق كل إعتبار

إلى التي علمتني الصبر صبران، و جعلت الجنة تحت أقدامها فكانت في أسمى مكان وكانت فردوس الجنان، إلى قرة عيني و نبض قلبي، وملاك نفسي، و تاج رأسي، **أمي** الفاضلة، العزيزة الغالية، أهدي ثمرة جهدي المتواضع، و أعتذر عن ثمار فاتني قطافها، و رحمة ربي خير مما يجمعون.

إلى من أنجبني وربائي و ساندني و علمني، **والدي الكريم**

إلى كل أفراد العائلة: أخي: داود و أولاده، وإلى أخواتي، و إلى عبدي القادر، و رابح، أزواج أخواتي، و إلى كل من ينادونني بخالي: و أخص بالذكر، مُحَمَّد الأمين، أدعو من الله أن يرزقه الشفاء شفاء لا يغادره سقما، و يعود من غربته،

و إلى بركة البيت أختي سامية، و إلى بنيتي بالتربية: سمر

إلى كل الأهل والأقارب، وزملائي في العمل

أهدي هذا العمل المتواضع

أحمد

قائمة الأشكال:.....

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	مراحل دورة تطور منتج جديد	20
1-3	تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال السنوات (2000-2015)	79
2-3	تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2015)	79
3-3	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 2015*	83
4-3	تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*	85
5-3	التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 2014	87
6-3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*	109
7-3	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*	111
8-3	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات	111
9-3	تطور رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة	114
10-3	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين 2000 -2012	117
11-3	العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة(2000-2013)	118
12-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2014.	124
13-3	تطور الناتج المحلي و تطور خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2014.	125
14-3	تطور الناتج المحلي و تطور خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2014.	125
15-3	العلاقة بين الصادرات خارج قطاع المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة(2000-2014)	126

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نظرية الميزة المطلقة	10
2-1	نظرية المزايا النسبية	12
1-2	الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية	43
1-3	تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2015)	78
2-3	التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من 2000-2015	82
3-3	تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015	84
4-3	التركيبة السلعية لواردات الجزائر من 2005 إلى 2014	86
5-3	التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	100
6-3	أهم المؤشرات الاقتصادية خلال 2001-2004	102
7-3	أهم المؤشرات الاقتصادية للمخطط 2005- 2009	104
8-3	لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر لسنتي 2000-2014	106
9-3	تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*	108
10-3	تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*	110
11-3	تطور رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة خلال الفترة المدروسة	113
12-3	التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين 2000 - 2012	116
13-3	تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014	123

ملخص

تعتبر عملية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصا لزيادة معدلات نموها وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسستها وتوفير فرص العمل و تدعيم الميزان التجاري وتحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الدولية، إذ أن زيادة الصادرات خارج المحروقات و تنميتها لم يعد أمرا إختياريا ولكنه أصبح شرطا جوهريا لضمان استقرار الإقتصاد الوطني ورغم أن الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة لم تتعدى 6% من الصادرات الإجمالية، إلا أن لها علاقة موجبة مع النمو الإقتصادي، وإن الجزائر مرغمة على تنمية الصادرات خارج المحروقات، قبل أن يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة نتيجة أي اضطراب محتمل في أسواق المحروقات أو نتيجة التحرر الجمركي الكلي في تبادل السلع والخدمات بحيث تصبح الجزائر مفتوحة أمام التجارة الأوربية دون أن تكون قادرة على تحمل على اقتحام الأسواق الأوربية وهنا يكمن الخطر المحدق بالاقتصاد الجزائري.

Résumé

Le processus de développement et la diversification d'exportations à l'extérieur du carburant fatidique en Algérie, parce qu'il est permet des occasions d'augmenter leurs taux de croissance et augmenter la capacité productive de l'entreprise et de l'emploi et le renforcement de la balance commerciale et de l'équilibre(du solde) dans des relations commerciales internationales, depuis les exportations croissantes à l'extérieur des carburants et leur n'est plus facultatif, mais est devenu un pré requis essentiel pour assurer la stabilité de l'économie nationale bien que les exportations à l'extérieur des carburants pendant la période d'étude n'aient pas excédé les 6 % des exportations totales, mais ils ont une relation positive avec la croissance économique et l'Algérie a forcé pour exporter le développement à l'extérieur du carburant, avant son économie des secousses violentes le résultat de n'importe quelle perturbation possible aux marchés pétroliers ou en conséquence de la libéralisation douanière de stabilité macro-économique dans l'échange de marchandises et des services pour que l'Algérie soit ouverte au commerce européen sans être capable de s'appuyer sur l'irruption dans les marchés européens et ci-gît le danger pour l'économie algérienne.

فهرس المحتويات

العنـوان	الصفحة
البسملة	-
شكر وتقدير	-
إهداء	-
إهداء	-
ملخص الدراسة	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الجداول	VIII
المقدمة العامة	ب-ح
الفصل الأول: ماهية التجارة الخارجية	
تمهيد الفصل:	02
المبحث الأول:عموميات حول التجارة الخارجية	03
المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية	03
المطلب الثاني:الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية	05
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية	07
المبحث الثاني:نظريات وسياسات التجارة الخارجية	09
المطلب الأول: نظريات التجارة الخارجية	09
المطلب الثاني:سياسات التجارة الخارجية	16
المطلب الثالث: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد	21
المبحث الثالث:تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	26
المطلب الأول: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر	26
المطلب الثاني:مراحل تحرير التجارة الخارجية	28
المطلب الثالث:الآثار المترتبة عن تحرير التجارة الخارجية	32
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني: تأثير التصدير على النمو الإقتصادي	
تمهيد الفصل:	37

المبحث الأول:عموميات حول النمو الإقتصادي	38
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي	38
المطلب الأول: محدادت النمو	44
المطلب الثالث: مقايس النمو ونظريات	47
المبحث الثاني : مفهوم التصدير	51
المطلب الأول: تعرف التصدير وأهميته	51
المطلب الثاني:دوافع التصدير	54
المطلب الثالث: أخطار التصدير	57
المبحث الثالث: استراتجيات التصدير	59
المطلب الأول: استراتجية احلال الوردات	59
المطلب الثاني: استراتجية تنمية الصادرات	64
المطلب الثالث: استراتجية النمو الاقتصادي	69
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: واقع الصادرات خارج المحروقات و أثرها على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد الفصل:	75
المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر	76
المطلب الأول: تبعية الاقتصاد الجزائري لصادرات المحروقات	76
المطلب الثاني: المشاكل المترتبة عن الريع البترولي في الجزائر	87
المطلب الثالث: مبررات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات	92
المبحث الثاني: برامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014	97
المطلب الأول برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من 2001 إلى 2004	97
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009	103
المطلب الثالث: البرنامج التنموي 2010-2014 (برنامج التنمية الخماسي)	105
المبحث الثالث: الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر .	107
المطلب الأول : آثار تنمية الصادرات على الميزان تجاري	107
المطلب الثاني :أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على الإستثمار الأجنبي المباشر	112

المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي	119
خلاصة الفصل	128
خاتـمـة	130
قائمة المراجع	136

مدخل:

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا لجل دول العالم، وتختلف النظريات الاقتصادية حول محدداته وهذا نظرا لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة في الموارد الأساسية التي يتوفر عليها كل بلد، وبالتالي فإن تحديد أي مصدر للنمو يعتبر مهما لتشغيله والعمل على استمراره من خلال تبني سياسات اقتصادية محكمة لهذا أصبح النمو الاقتصادي محور الكثير من الدراسات الاقتصادية فتارة يهتم بالتصدير ومرات أخرى يهتم بزيادة ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة التطور المالي.

وأدت التحولات الاقتصادية التي يشهدها عالم الأعمال المعاصر والمتمثلة في الاتجاه المتزايد نحو الاندماج الاقتصاد العالمي والتقدم التكنولوجي الهائل وتحرير الأسواق من خلال العولمة إلى خلق مناخ تنافسي وتحديات جديدة أمام الدول، و لقد أصبحت العلاقات الاقتصادية الدولية ذات أهمية بالغة في الساحة الاقتصادية العالمية خاصة ما تعلق بتطورات التجارة الخارجية، إذ أصبح تأثيرها يطغى على غيرها من أشكال العلاقات الدولية.

إن التجارة الخارجية هي جميع أوجه النشاط الاقتصادي بين مختلف دول العالم وهذا ما يعرف اصطلاحا بالمعاملات الاقتصادية الدولية ، وتتمثل هذه المعاملات في تحركات السلع والخدمات وعوامل الإنتاج أي اليد العملة و رؤوس الأموال وتكمن أهمية التجارة الخارجية بالنسبة للدول النامية على الخصوص في إرشادها وإمدادها بمقومات الازدهار الاقتصادي، والدول المتقدمة تسمح لها بالحصول على السلع المميزة أو التي تنتجها بتكاليف أعلى وبالتالي يكمن الهدف النهائي من قيام التبادل بين الدول في حفاظ الدول المتقدمة على زيادة الدخل الوطني والدول النامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

واحتلت تنمية الصادرات مكانة هامة في الفكر الإقتصادي المرتبط بالتنمية الاقتصادية للدول النامية مما أوجب على هذه الدول رسم إستراتجية كلية ترتكز على مجموعة من العناصر تأتي في مقدمتها برامج إنماء الصادرات، و يعتبر التصدير منذ زمن طويل من القضايا الأساسية التي أولتها الدول أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى الدور الذي كانت تلعبه في جلب الثروة حيث برزت أهم أفكار التجارين في هذا المجال ثم تلتها مدارس متعددة أعطت له أهمية كبيرة على غرار المدرسة الكلاسيكية التي هي الأخرى قدمت عدة

إسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم باتخاذ عدة سياسات وإستراتجيات تناسب واقع وإمكانيات الدول وهذا ما عملت به الدول النامية من خلال تجاربها.

والجزائر على غرار باقي دول العالم سعت للاندماج في الاقتصاد العالمي فبعد استرجاعها للإستقلال السياسي حاولت جاهدة دعمه بالاستقلال الاقتصادي، فتبنت إستراتجية للتنمية فوضعت السلطات العمومية الجزائرية عدد من التدابير والإجراءات لترقية الإنتاج الوطني في الأسواق العالمية، وتندرج هذه التدابير في إطار سياسة توسيع المبادلات التجارية والاندماج العالمي وهو الغرض الأساس لترقية الصادرات الخارجية والهدف الأساسي هو وضح إستراتجية لتنمية الصادرات خارج المحروقات، وتعتبر تنمية الصادرات خارج المحروقات للجزائر التي تحاول تنويع صادراتها وترقيتها عنصرا أساسيا مدعما للتنمية الاقتصادية وبقدر ما كانت المداخيل الكبيرة التي تجنيها الجزائر من تصدير المحروقات نعمة ومصدر انتعاش للاقتصاد الإنفاقي فإنها كانت في نفس الوقت نقمة ومصدر قلق دائم للسلطات العمومية بالنظر إلى الأزمات الكبيرة التي عرفها الاقتصاد الوطني والمخاطر التي يمكن أن تنتج عن هذه التبعية الكبيرة للمحروقات في مجال العملة الصعبة وإيرادات ميزانية الدولة. وأمام هذا الوضع وعدة أوضاع أخرى وقصد التقليل من المداخيل الريعية غير المستقرة وغير مضمونة على مستوى المديين المتوسط والبعيد حاولت السلطات العمومية بناء اقتصاد إنتاجي يقوم على تنويع مداخيل الميزانية العامة وإعطاء أهمية كبيرة للتجارة الخارجية وتبني سياسة مستقلة بذاتها تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- **مشكلة الدراسة:**

ما مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يتعين علينا تقسيمها إلى عدة تساؤلات فرعية لتسليط الضوء على كافة جوانب الدراسة وتتمثل هذه التساؤلات فيما يلي:

- ❖ هل تعتبر التجارة الخارجية ضرورة حتمية لدول العالم؟
- ❖ ما مدى تأثير التصدير على التنمية الاقتصادية؟
- ❖ ما مدى مساهمة تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي؟

الفرضيات:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية نطرح الفرضيات الآتية:

- ❖ تلعب التجارة الخارجية دور كبير في رفع وزيادة النمو الإقتصادي لدول العالم.
- ❖ تعمل تنمية الصادرات على تعزيز أداء التنمية الإقتصادية.
- ❖ تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات له أثار ايجابية على النمو الإقتصادي.

- **الدراسات السابقة:**

لقد حضي موضوع أثر تنمية الصادرات خارج المحروقات على الإقتصادي الجزائري بالعديد من الدراسات الإقتصادية التي تناولت البحث فيه من جوانب مختلفة وبصفة خاصة تأثيرات تنمية الصادرات على اقتصاد الدولة الجزائرية ومن بين هذه الدراسات :

– وصاف سعيدي، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية تحت عنون أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية (الحوافز والعوائق) كلية علوم الإقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل إقتصادي جامعة الجزائر 26 فيفري 2004 وذلك بدراسته كل من السعودية ومصر وتونس والجزائر كنماذج، حيث استعرض الباحث أهم مؤسسات التصدير في كل بلد، و مدى تأثر هذه المؤسسات في تنمية الصادرات و ذلك بالأخذ بعين الإعتبار التطورات الدولية الراهنة المتمثلة في العولمة والمؤسسات المالية الدولية و المنظمة العالمية للتجارة كما قام بمقارنة النتائج بين دول الدراسة، بينما سوف تقتصر دراستنا على دراسة حالة الجزائر، والتطرق إلى واقع التجارة الخارجية بها والمؤسسات التي استحدثت و البرامج بغية تطوير الصادرات خارج المحروقات و تنمية الإقتصاد.

– مصطفى بن ساحة مذكرة ماجستير بعنوان أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير تخصص تجارة دولية المركز الجامعي غرداية سنة 2011/2010 حيث استعرض واقع الصادرات الجزائرية والمخاطر التي يمكن أن تنجم عن تركيزها على الصادرات النفطية، وحاول الباحث إبراز إسهامات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو الإقتصادي بالجزائر من خلال إسهامها في تنمية الصادرات

غير النفطية بينما سوف نتطرق في دراستنا هذه واقع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ككل، و كذا مدى وجود علاقة بين الصادرات خارج المحروقات و النمو الإقتصادي في الجزائر.

– حمشة عبد الحميد مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد دولي تحت عنوان دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة حالة الجزائر جامعة مُحَّد خيضرة بسكرة سنة 2013/2012 حيث إستعرض الباحث الدور الذي تلعبه حرية التجارة في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر و بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في مجال التجارة الخارجية الناتجة عن الإنتقال من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق، وقام بدراسة إستبيانية شملت 13 مؤسسة، بإستعمال برنامج spss و بين فيها أثر تحرير التجارة على زيادة أدائها التصديري، بينما سوف نتطرق في دراستنا هذه سياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة من 2000 إلى 2014 ببرامجها الثلاث و كذا تبيين وجود علاقة بين الصادرات خارج المحروقات من عدمه كما تأتي دراستنا هذه في ظل إنهيار أسعار البترول و تذبذبها المستمر مما يزيد من أهمية الصادرات خارج المحروقات.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في:

ويكتسي موضوع أهمية لكونه يدرس تحديات مهمة لتحقيق نمو اقتصادي خارج المحروقات ومعرفة الأثر الايجابي لتنويع وتنمية الصادرات على الاقتصاد الجزائري في ظل تذبذب إيرادات صادرات المحروقات بسبب إنخفاض إسعار البترول بو تكمن أهمية الموضوع في:

1- التذبذب المستمر في إيرادات المحروقات بسبب إنخفاض أسعار البترول يفرض اتخاذ قرار تنويع الصادرات خارج المحروقات.

2- الإجراءات و التدابير الحكومية المتبعة بغية تنمية الصادرات خارج المحروقات.

3- تنويع الصادرات خارج المحروقات يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

- **أهداف الدراسة:** يمكن ابراز أهداف الدراسة من خلال ما يلي:

❖ كيفية مساهمة التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد الوطني.

❖ الدور الذي يلعبه التصدير في تحقيق النمو الإقتصادي.

❖ إبراز التدابير الحكومية لتحقيق الإنعاش الإقتصادي في الجزائر.

❖ توضيح أهمية تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي.

❖ معرفة العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

أسباب ذاتية: تتمثل في:

❖ الدوافع الشخصية والمتمثلة في رغبتنا الذاتية في دراسة المواضيع المتعلقة بالتجارة الخارجية.

❖ الرغبة في معرفة صادرات الجزائر و العنصر المهم فيها.

❖ السعي لمعرفة وضعية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر ومدى مساهمتها في نمو الإقتصاد الوطني.

أسباب موضوعية: تتمثل في:

❖ العلاقة الوثيقة بالواقع الإقتصادي لبلادنا حيث أنه بلد منتج ومصدر للمحروقات.

❖ حقبة الدراسة و التي تأتي فترة تعرف فيها أسعار البترول تهاو كبير و مما أثر على الجزائر بإتخاذ الحكومة لإجراءات تقشفية و تجميد بعض المشاريع.

- **حدود الدراسة:** تتمثل في:

❖ **الحدود الزمنية:**

تم تحديد الفترة من 2000 إلى غاية 2015 بالنسبة لأوضاع الحالية لاقتصاد الجزائرية و ما مدى مساهمة تنمية الصادرات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائري.

❖ **الحدود المكانية:**

دراسة هذا الموضوع كانت في الجزائر.

❖ **الحدود الموضوعية:**

يرى الكثير أن التنمية الإقتصادية هي نفسها النمو الإقتصادي بينما التنمية الاقتصادية هي مفهوم أوسع من النمو الإقتصادي، بحيث تستخدم أدوات متعددة لتنمية إقتصاد أي بلد، ومن خلال ذلك تطرقنا إلى الصادرات خارج المحروقات كأداة لتفعيل التنمية الإقتصادية من خلال معرفة مدى مساهمتها في تعزيز النمو الإقتصادي الذي يعتبر كمؤشر للتنمية الإقتصادية.

- **المنهج المتبع في الدراسة**

إن هذه الدراسة عبارة عن توضيح و إبراز تنمية الصادرات خارج المحروقات فاعتمدنا على المنهج الإستنباطي و من خلال أداة الوصف و ذلك لدراسة نظريات التجارة الخارجية و التنمية الاقتصادية و التصدير و كذلك في وصف واقع الاقتصاد الجزائري و التحليل لعرض معطيات وبيانات خاصة بصادرات الجزائر وإظهار آثار تنمية الصادرات خارج المحروقات على النمو الإقتصادي.

- **هيكل الدراسة**

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاث فصول حيث سيتم التطرق في الفصل الأول إلى ماهية التجارة الخارجية حيث سنتطرق فيه إلى عموميات حول التجارة الخارجية في المبحث الأول من مفهوم التجارة الخارجية والفرق بين التجارة الداخلية والخارجية وإبراز العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية

وحاولنا في المبحث الثاني التطرق إلى نظريات وسياسات التجارة الخارجية حيث بدأنا بالنظريات في الأول وبعد ذلك السياسات المتعلقة بالتجارة الخارجية وفي أخر نقطة في المبحث حولنا توضيح التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد، ولقد حاولنا في المبحث الثالث معرفة التجارة الخارجية في الجزائر وذلك من خلال إبراز أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و ما هي مراحل تحرير التجارة الخارجية، وفي الأخير الآثار المترتبة عن تحرير التجارة الخارجية، وكتكملة لموضوع الدراسة أخذنا في الفصل الثاني تأثير التصدير على النمو الإقتصادي حيث نستل الفصل بعموميات حول النمو الإقتصادي في المبحث الأول حيث تناولنا فيه مفهوم النمو الاقتصادي و محدادت النمو و مقاييس

النمو وأهم النظريات وبعد ذلك في المبحث الثاني إلى مفهوم التصدير حيث سوف نتطرق إلى تعرف التصدير وتوضيح أهميته وبعد ذلك دوافع التصدير وأخطاره، ولربط المبحث الأول والثاني حولنا في المبحث الأخير إبراز تأثير التصدير على النمو الاقتصادي من خلال إستراتجيات التنمية الاقتصادية المتمثلة في إحلال الوردات وتنمية الصادرات وبعد ذلك إستراتجيات النمو وفي الأخير تطرقنا إلى أهم فصل وهو واقع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على الإقتصاد الجزائري، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث الأول يتمثل واقع التجارة الخارجية في الجزائر حيث وصفنا فيه التبعية الإقتصاد الجزائري لصادرات المحروقات والمشاكل المترتبة عن الريع البترولي وكذلك مبرارت تنمية الصادرات خارج المحروقات وفي المبحث الثاني برامج الانعاش الإقتصادي الجزائري من سنة 2000 إلى غاية 2014 حيث فصلنا البرامج حسب سنوات من 2001 إلى 2004 وهو برنامج الإنعاش الإقتصادي و فترة 2005 إلى 2009 البرنامج التكملي لدعم النمو الاقتصادي و 2010 إلى 2014 برنامج التنمية الخماسي وفي المبحث الأخير إلى واقع الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر وذلك توضيح أثار تنمية الصادرات خارج المحروقات على الميزان التجاري وعلى الإستثمار الأجنبي وفي الأخير توضيح العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

تمهيد: إن حركة التجارة الخارجية بدأت بلا شك بمفهوم بسيط يقوم على المقايضة في أول الأمر، ولكن هذا المفهوم تطور كغيره من المفاهيم الإقتصادية أخذا بأبعاد جديدة ومفاهيم مختلفة عما كان في السابق، فتخصصت الكثير من الدول في مجا ل معين، لا نجده في دول أخرى و هذا بالطبع أدى إلى إزهار تجاري و إحتكار سلعي في الكثير من الأحيان.

تعتبر التجارة الخارجية مرآة تعكس الأوضاع الإقتصادية السائدة في كل دولة و تعبر عن التوجه والنهج الذي تتبناه، كما أنها تعد أداة فاعلة لمعرفة نقاط القوة والضعف الإقتصادي لدى الدول ورأى عديد من الإقتصاديين أن التجارة الخارجية هي المحرك الأساسي للنمو.

و نظرا لكون التجارة الخارجية تعكس التوجهات الإقتصادية في البلد، نجد معظم الدول تعتمد على سياسة تجارية خارجية تتراوح بين أوضاع تتميز بدرجة كبيرة من الحرية و أخرى بدرجة أكبر من الحماية، ومنه تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الأول: عموميات حول التجارة الخارجية.

في الإقتصاد المعاصر أصبحت التجارة الخارجية ضرورة حتمية تفرض نفسها من كون كل دولة عاجزة عن إنتاج سلع و خدمات لسد كل إحتياجات شعوبها منفردة، وبالتالي لزم عليها تصدير بعض السلع والخدمات و إستيراد أخرى، سنتطرق في هذا المبحث إلى: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها والفرق بينها وبين التجارة الداخلية بالإضافة إلى العوامل المؤثرة فيها.

المطلب الأول: مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

– لقد كانت الثورة الصناعية التي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر بمثابة الظهور الحقيقي للتجارة الخارجية، حيث أدت إلى ضرورة الحصول على المواد الأولية اللازمة للصناعة، وكذلك ضرورة تصريف السلع المصنعة إلى الأسواق الخارجية ثم ازدادت أهميتها في القرن التاسع عشر و اتسع نطاقها نتيجة التقدم الهائل في وسائل النقل الأمر الذي جعل العالم سوق واحدة يتم فيه تبادل المنتجات وتقل فيه حدة الاختلافات بين مستويات الأثمان.

وفي الوقت الحاضر ازدادت أهمية التجارة الخارجية، فقد أصبحت عاملا مهما في الوضع الاقتصادي السائد داخل كل دولة، وإن تعددت التعاريف التي نظمت التجارة الخارجية و ذلك باختلاف المدارس و الإيديولوجيات و من بين هذه التعاريف ما يلي:

أولا:مفهوم التجارة الخارجية:

التجارة الخارجية: أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية والخدمات والنقود وتبادل عنصر العمل.[1]

[1]. قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000–2013**، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2014، ص 4.

يقصد بالتجارة الخارجية: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل.[1]

كما تعرف على أنها التحركات الدولية للسلع والخدمات، أو هي اصطلاح اقتصادي ينصرف إلى حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة ويعتبر تبادل المنتجات من السلع والخدمات بين الدول ضرورة من ضروريات الحياة، حيث يتيح ذلك حصول كل دولة على ما لا يتوفر لديها من ضروريات الحياة لشعبها والتي قد تتدخل ظروف طبيعية أو فنية أو رأس مالية في عدم إنتاجه لديها، وحيث تتيح عمليات التجارة الخارجية النهوض الاقتصادي والتنمية للدول المتخلفة، فعن طريقها تستطيع الدول المتخلفة استيراد العدد والآلات و الخامات والسلع الإنتاجية ورأس المال والخبرة الفنية من الدول المتقدمة على أن تقوم بتصدير منتجاتها، وغالبا ما تكون المواد الخام إلى الدول المتقدمة على وفاء لديون وارداتها وقروضها الإنتاجية و تستطيع من خلال هذه العملية إحداث التنمية لديها في مختلف المجالات.[2]

ومنه يمكننا أن نقول أن التجارة الخارجية تنطوي على عمليتين أساسيتين، الأولى عملية التصدير والتي تعرف نقل السلع والخدمات المحلية لبيعها للخارج، و الثانية تعرف بعملية الاستيراد والتي تنطوي على نقل السلع و الخدمات من الخارج إلى حدود الدولة شراء وذلك لعدم قدرتها على إنتاجها محليا بسبب التفاوت في توزيع عوامل الإنتاج التي تدخل في إنتاجها.

ثانيا: أهمية التجارة الخارجية:

تعد التجارة الخارجية ضرورية سواء بالنسبة للدول النامية أو المتقدمة فلو قامت كل دولة بغلق حدودها على نفسها لما تمكنت من إشباع الحاجات والمتطلبات الأساسية لسكانها، وتبرز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

---

[1]. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة مقدمة ماجستر في التسيير الدولي للمؤسسات**، تخصص: الماية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011، ص 3.

[2]. محمد السانوسي شحاته، **التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و إتفاقيات الجات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2006 ص 46،47.

1- تستطيع الدولة أن تستورد سلعا يستحيل عليها إنتاجها، أو لا تستطيع إنتاجها إلا بتكلفة عالية وكثيرا ما تمر بعض الدول بظروف حرجة أو أزمات طارئة يتعذر فيها الإنتاج أو تصيبه خسارة كبيرة كالحروب أو الكوارث الطبيعية و هنا يكون الإستيراد وسيلة لمواجهة الأزمات الطارئة.

2- تستطيع الدولة أن تتخلص من فائض الإنتاج في السوق الخارجية و ذلك بتصديره و بيعه في الخارج بثمن أعلى مما يمكن البيع به في السوق المحلية.[1]

3- تعتبر التجارة الخارجية مؤشرا جوهريا على قدرة الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي و إنعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما له من آثار على الميزان التجاري، كما أن لها علاقة وثيقة بالتنمية الإقتصادية و يمكن للتجارة الخارجية أن تلعب دورا للخروج من دائرة الفقر و خاصة عند تشجيع الصادرات فينتج عن ذلك الحصول على مكاسب جديدة في أصول رأس مال أجنبي جديد يلعب دورا في في زيادة الإستثمارات الجديدة في بناء المصانع و إنشاء البنية الأساسية و يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التكوين الرأس مالي و النهوض بالتنمية الإقتصادية.[2]

المطلب الثاني: الفرق بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية

هنالك اختلاف بين التجارة الخارجية والتجارة الداخلية في عدد من المجالات على الرغم من أنهما يلتقيان بطبيعة التبادل و يختلفان في البعد المكاني، وتتمثل هذه الاختلافات فيما يلي:

- ✓ اختلاف الظروف الاقتصادية: تلتقي و تتفق التجارة الخارجية مع التجارة الداخلية في بعض الأسس التي تقوم عليها كل منها، إلا أن اختلاف الظروف الاقتصادية الدولية عنها في داخل حدود الدولة الواحدة جعل هناك فروقات و اختلافات في مجال تطبيق كل منهما بما يتلاءم وظروف هذا المجال، فالعمالة وحرية انتقالها محليا (الهجرة الداخلية) تختلف عنها دوليا (الهجرة الدولية)، ومشاكل الأجور والأسعار تختلف عنها دوليا، والمشاكل النقدية والمصرفية الدولية تختلف قي طبيعتها عن المشاكل النقدية والمصرفية محليا.

[1]. نفس المرجع السابق ص 50.

[2]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–** مذكرة ماجستر في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر ،بسكرة، سنة 2013، ص 11.

- ✓ النظام الاقتصادي والاجتماعي و القانوني والسياسي لكل بلد: يرجع هذا التباين بين الدول نتيجة لاختلاف الأهداف القومية والوطنية لكل بلد عن آخر وينتج عن ذلك اختلاف السياسات التي يخضع لها مواطنو كل دولة، فلكل دولة من دول العالم أن توجد سياسة محددة تطبق على جميع قطاعات هذه الدولة، فإنتاج و استهلاك سلعة ما ضمن حدود الدولة الواحدة يخضع لنفس السياسة القانونية و الضريبية، وتروج ضمن مجتمع متجانس نسبيا، ولكن الوضع يختلف عندما تخرج السلعة خارج حدود الدولة إلى أسواق أخرى، في هذه الحالة تخضع لسياسية ضريبية مختلفة و تسوق داخل مجتمع مختلف كليا عن المجتمع الذي أنتجت فيه، من حيث الأنماط الاستهلاكية، القيم العادات التقاليد و الاتجاهات العامة للاستهلاك عند الأفراد والجماعات.
- ✓ الحواجز الجمركية: السلعة أو الخدمة المنتجة و المستهلكة داخل الحدود القومية للدولة الواحدة لا تخضع للتعريفة الجمركية التي تخضع لها السلعة أو الخدمة التي تدخل في حدود هذه الدولة من دولة أخرى خارجية. ولهذا نجد أن هناك تباينا في مستوى الأسعار التي تباع بها كل سلعة، إذن التجارة الداخلية في حدود البلد الواحد لسلعة منتجة محليا لا يخضع لتعريفة جمركية، بينما إذا انتقلت السلع إلى دول أخرى بناءا على التبادل التجاري الدولي فإنها تخضع لتعريفة جمركية و ضريبة معينة تفرضها الدولة الأخرى ولا تستطيع الدول المصدرة التحكم فيها.
- ✓ اختلاف النظم المالية والنقدية: إن السكان في مواقع مختلفة ضمن حدود الدولة الواحدة يمكنهم استخدام عملة واحدة في تعاملاتهم التجارية وذلك لعدم وجود قيود أو قوانين تفرض على انتقال العملة داخل إقليم الدولة الواحدة، بينما نجد أن المعاملات التجارية التي تتم على مستوى دولي بين الأطراف المختلفة تخضع لقيود تحد أو تمنع من حرية انتقال العملة ذلك لأن لكل دولة نظامها النقدي الخاص بها وعملتها الخاصة بها أيضا والتي يطلق عليها قابلية العملة للتحويل أو عدم قابليتها للتحويل، لذلك فإن المعاملات التجارية الدولية يحيط بها من المخاطر ما ليس له شبيه في المعاملات التجارية الداخلية.[1]

[1]. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، دارأسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن سنة2012، ص 21-22-23.

- ✓ إن التجارة الخارجية تأثر بصفة مباشرة على ميزان المدفوعات (حالة العجز أو الفائض) بحيث أن الفرق بين صادرات السلع و الخدمات و وارداتها يعرف بحساب العمليات الجارية وهو من أهم مكونات ميزان المدفوعات.
- ✓ الاختلافات في السياسات الاقتصادية والنزعات القومية: لكل دولة سياستها الاقتصادية المتبعة و الهادفة إلى تحقيق بعض الأهداف القومية، و الحكومات عادة لا تغطي عوامل الربح و الخسارة الناتجة عن التجارة الخارجية. فالأولى لا تمثل سوى تحويلات تصيب المراكز النسبية للأفراد داخل المجتمع، في حين أن الثانية ينشأ عنها خسارة لجزء من الثروة الوطنية أو إضافة جديدة عليها، وبالتالي لها تأثيرها على الوضع الاقتصادي للمجتمع ككل.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على التجارة الخارجية

توجد العديد من العوامل تأثر على التجارة الخارجية سواء على الدول النامية أو المتقدمة، ومن بين أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1- انتقال الأيدي العاملة:

- بسبب تفاوت الأجور من دولة لأخرى والذي يرجع إلى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدول.

- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة.

- إختلاف درجة المهارة على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة.

- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة، مثلا هجرة الفلاحين من أجل تحقيق أموال.

- درجة التقدم الإقتصادي: ففي حالة الرواج يزيد الطلب على العمالة.

- العوامل السياسية: الحروب لها تأثير على العمالة مما يحد تحويلات النقود و تأثر القدرة الشرائية.

2- رأس المال:

[1]. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2010، ص22

- سعر الفائدة الحقيقي: إنتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.

- سعر الخصم: إذا كانت نسبة الخصم منخفضة فإنها تكون مشجعة لإنتقال رؤوس الأموال.

- سعر الصرف: رأس المال الذي ترتفع قيمته عملته عالميا يكثر عليه الطلب من الدول الأخرى ويزيد حجم التبادل، والحوافز على الإستثمار في هذه البلدان.

3- التكنولوجيات: إن إختراع آلات جديدة تساهم في الإنتاج و التغلب على مشاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري، كما أن ظهور الدول الحديثة، التجمعات الجهوية والمنظمات الدولية و الإنفتاح الإقتصادي كلها عوامل أثرت على التجارة الخارجية.[1]

هذا بالإضافة إلى بعض السياسات والإجراءات التي تنتهجها بعض الدول نخص بالذكر الدول النامية و الإشتراكية سابقا بحيث تفرض بعض القيود الحمائية المبالغ فيها أحيانا و التي تعيق حركة التجارة الخارجية سعيا منها لحماية الإقتصاد الوطني والصناعات المحلية من المنتجات الأجنبية.

المبحث الثاني: نظريات وسياسات التجارة الخارجية

[1]. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره ص8.

لقد سعى جملة من المفكرين و المدارس الإقتصادية إلى دراسة التجارة الخارجية و محاولة إيجاد تفسير لقيامها والوقوف على أسبابها و كان ذلك ردا منهم على الإتجاهات التي كانت تنادي بضرورة وضع حواجز أمام التجارة الخارجية، وعلى رأس هؤلاء كان: آدم سميث و دافيد ريكاردو كرائدين للمدرسة الكلاسيكية، و هكشر و أولين و ليونتف في المدرسة النيوكلاسيكية، لهذا تطرقنا في هذا المبحث إلى: نظريات وسياسات التجارة الخارجية و كذلك إلى تقييد التجارة الخارجية وحريتها.

المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية.

ظهرت هذه النظرية الكلاسيكية كرد فعل على التجاريين الذين كانوا يرون أن المعدن النفيس هو أساس قوة الدولة إقتصاديا، وكان ذلك في أواخر القرن الثامن عشر، وجاءت هذه النظرية مبنية على الإفتراضات التالية:

- ✓ إن عناصر الإنتاج تتمتع بحرية الإنتقال داخل البلد الواحد.
- ✓ إن عناصر الإنتاج لا تتمتع بحرية الإنتقال بين البلدان المختلفة.
- ✓ أن قيمة مبادلة كل سلعة تتحدد كلية بكمية العمل المتضمنة فيها.
- ✓ أن آلية المواءمة عن طريق العلاقة بين كمية المسكوكات ومستوى الأسعار تضمن توازن ميزان المدفوعات.
- ✓ أن كمية الموارد المتاحة معطاة بحيث لا تتأثر بالتبادل.
- ✓ أن هنالك تشغيلا كاملا للموارد، وبالتالي فإن أثر التجارة الخارجية ينحصر في إعادة تخصيص الموارد.
- ✓ أن هنالك بلدين فقط يتم بينهما التبادل.[1]

و فيما يلي سنطرح أهم النظريات الكلاسيكية للتجارة الخارجية

[1]. بلقلة إبراهيم، **آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر–** مذكرة ماجستر، علوم إقتصادية تخصص: نقود ومالية، الشلف، سنة 2009، ص 10.

أولا: نظرية الميزة المطلقة (آدم سميث): قدم آدم سميث في كتابه ثروة الأمم تحليلا قويا للعديد من القضايا الإقتصادية و قد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي وكيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي إعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية والتجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الإعتماد على النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن الإعتماد على الجدول التالي:[1]

جدول رقم (1-1) يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100و/سا	200و/سا
إسبانيا	100و/سا	90و/سا

المصدر: قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013، ، مرجع سبق ذكره ص7.

من خلال الجدول يتضح أن آدم سميث يعتمد في تفسير نظريته على أن كل دولة تتخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة وعلى هذا الأساس تتخصص فرنسا في إنتاج القمح و إسبانيا في إنتاج السكر و عليه يتم التبادل بين الدولتين.

لقد إنتقد سميث كل ما من شأنه إعاقة تقسيم العمل سواء داخل الدولة الواحدة، أو ما بين مختلف الدول، وأوضح أن المزايا التي تنتج عن تقسيم العمل داخل الدولة الواحدة تتحقق نتيجة تقسيم العمل الدولي، فهو يرى أن المتاجرة بين دولتين تتم على أساس الإختلاف في التكاليف المطلقة، فتقوم الدولة بالتخصص في إنتاج السلعة التي تستطيع إنتاجها بتكلفة أقل وتبادلها سلعة أخرى كلفتها أقل في الدول الأخرى، وهذا مايؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي ومن ثمة إستغلال الموارد الإقتصادية لكل

[1]. قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013**، ، مرجع سبق ذكره ص6

بلد بطريقة فعالة، وزيادة الإنتاج، وإتساع نطاق السوق من سوق محلية ضيقة إلى سوق دولية واسعة في ظل تجارة خارجية حرة، فالتجارة الخارجية في رأي سميث تقوم بطريقتين هامتين:

- ✓ أولا: تخلق مجالا لتصريف الإنتاج الفائض عن حاجة الاستهلاك المحلي، وتستبدله بشيء آخر ذي نفع.
- ✓ ثانيا: تتغلب على ضيق السوق المحلي، وتصل كنتيجة لذلك بتقسيم العمل إلى أقصاه وترفع إنتاجية البلد المتاجر وذلك عن طريق اتساع السوق.[1]

نقد النظرية: كيف سيقوم التبادل الدولي إذا استطاعت أي دولة أن تنتج أي سلعة بتكاليف أرخص من الدولة الأخرى هل سيقوم التبادل عندئذ؟ وهل ستكون مفيدة لهذه الدولة؟ فلقد جزم الكثير من المراقبين ذات مرة أن هذه الدولة ستكون حمقاء إذا قررت القيام بالتجارة طالما أنها تستطيع عمل كل شيء بطريقة اقتصادية و بالتأكيد فإن دولا كثيرة ستكسب من التجارة معها ولكن لن يكون لدى تلك الدول ما تقدمه مقابل ذلك إلا سلعا ذات سعر عال لا تستطيع بيعها.[2]

ثانيا: نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو

هذه النظرية قدمها الاقتصادي دافيد ريكاردو عام 1817 و أكملها بعده جون استوارت مل وآخرون، و رغم أن هذه النظرية منذ حوالي 200 سنة إلا أنها مازالت تحتل مكانا بارزا في تفسير التجارة الخارجية.

نشر دافيد ريكاردو كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي" عام 1817 وقدم فيه قانون النفقات النسبية والذي يعد من أهم القوانين الاقتصادية ويطلق على نظرية النفقات النسبية أيضا نظرية المنافع المقارنة أو المزايا النسبية. وطبقا لهذه النظرية وفي ظل التجارة الحرة فإن كل دولة تتخصص في إنتاج السلع التي تنتجها بنفقات نسبية أقل من الدول الأخرى، وتقوم بتصديرها لكي تستورد السلع التي تتمتع دول أخرى في

[1]. زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق**، مرجع سبق ذكره ص11.

[2]. جمال جويدان الجمل، **التجارة الخارجية** ، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2013 ص 28 (بتصرف)

الخارج بإنتاجها بنفقات نسبية أقل، ويتم التبادل الدولي بين الدولتين إذا اختلفت التكاليف النسبية بينهما و ليس التكاليف المطلقة التي تمثل حالة خاصة من التكاليف النسبية الأكثر عمومية وشمولية.[1]

ونظرا للأهمية البالغة لهذه النظرية في تفسير وقيام التجارة الخارجية فسنأتي على تفصيلها كما يلي:

جدول رقم (1–2) يوضح نظرية المزايا النسبية

	المنسوجات/ الياردة	الزيت/ الجالون	المعيار السلعي	
فرنسا	2سا	1سا	2=2/1	0.5=1/2
ألمانيا	3سا	4سا	0.75=3/4	1.33 =4/3
المعيار الجغرافي	0.66=2/3	0.25=1/4		
	1.5=3/2	4=4/1		

المصدر: موقع إلكتروني: الجزائر فوق كل إعتبار (مدونة الأستاذ: عبد القادر زيان) (بتصرف):

http://zianeprof.blogspot.com/2013/04/blog-post_3538.html

من الجدول نلاحظ أن ألمانيا لا تتمتع بأي ميزة مطلقة في إنتاج أي من السلعتين، حسب آدم سميث فإن فرنسا تتمتع بنفقة مطلقة في كلا السلعتين و بالتالي تنتجهما معا و تصدرهما إلى ألمانيا و هو أمر غير ممكن بحيث لا تصدر ألمانيا شيئا، وبالتالي لا تقوم التجارة الخارجية بينهما، لكن بالتدقيق في وضع ألمانيا نلاحظ أنها أقل كفاءة في إنتاج السلعتين ولكن بنسبة متفاوتة.

إن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا مقارنة بتكلفة إنتاجها في فرنسا يمكن حسابها كاللاتي:

تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا / تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا * 100= 1/4 x 100= 400 %

معنى ذلك أن تكلفة إنتاج الزيت في ألمانيا تمثل 400 % من تكلفتها في فرنسا، من ناحية أخرى فإن تكلفة إنتاج المنسوجات في ألمانيا تمثل 150 % فقط من تكلفتها في فرنسا.

[1]. بلقلة إبراهيم، **آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره ص 11.

من الواضح أن نقص الكفاءة في إنتاج المنسوجات أقل من نقص الكفاءة في إنتاج الزيت، وهو ما يعني أن ألمانيا لديها ميزة نسبية في إنتاج المنسوجات من إنتاج الزيت على الرغم من عدم تمتعها بأي ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

أما بالنسبة لفرنسا فهي كما لاحظنا تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين ولكن بحساب التكاليف النسبية نجد أن فرنسا أكثر كفاءة نسبية متفاوتة، حيث أن تكلفة إنتاج الزيت في فرنسا مقارنة بتكلفة إنتاجها في ألمانيا تمثل 25 % بينما تكلفة إنتاج المنسوجات في فرنسا تمثل 66,7 % من تكلفتها في ألمانيا.

– و بتفحص الجدول و أخذ المعيار السلعي نجد أقل قيمة به هي 0,5 وعليه ففرنسا أكثر كفاءة في إنتاج الزيت عن إنتاج المنسوجات، وهو ما يعني أن فرنسا لديها ميزة نسبية في إنتاج الزيت عنه في إنتاج المنسوجات على الرغم من تمتعها بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين.

وعليه حسب تحليل ريكاردو يمكن أن تقوم التجارة بين كل من فرنسا وألمانيا حيث تتخصص فرنسا في إنتاج الزيت وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية حسب المعيار السلعي وتقوم ألمانيا بالتخصص في إنتاج المنسوجات وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية وذلك حسب المعيار الجغرافي.

مكاسب التجارة القائمة على التخصص وفقا للمزايا النسبية:

افترض ريكاردو أن كل دولة تستهلك وحدة واحدة فقط من السلعتين قبل وبعد التجارة، هذا الافتراض في الحقيقة إنما يجعل المكسب الذي يمكن أن يتحقق من التجارة إنما ينحصر في تخفيض تكلفة الإنتاج بعد قيام التجارة بدلا من زيادة الكمية المستهلكة من السلعتين.

1–معدل التبادل الدولي: توصل ريكاردو إلى أن معدل التبادل الدولي يكون محصور بين المعيار الجغرافي و المعيار السلعي حيث في المثال السابق يكون: 0,5<معدل التبادل<0,66.

أ–تكلفة الإنتاج قبل قيام التجارة:

إن التكلفة الكلية مقدرة بساعات العمل بالنسبة للسلعتين.

تكلفة الإنتاج في فرنسا قبل التجارة = تكلفة إنتاج وحدة من الزيت + تكلفة إنتاج وحدة من المنسوجات = 1 + 2 = 3 ساعات عمل.

أما في ألمانيا تكلفة الإنتاج قبل التجارة = 4 + 3 = 7 ساعات عمل.

ب–تكلفة الإنتاج بعد التجارة:

إذا قامت فرنسا بالتخصص في إنتاج الزيت (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية)، فإنها تحتاج وحدتين من الزيت، الوحدة الأولى تخصص للاستهلاك المحلي والثانية للتصدير إلى ألمانيا مقابل وحدة واحدة من المنسوجات، في هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح ساعتين عمل.

تكلفة الإنتاج في فرنسا بعد التجارة = وحدة من الزيت للاستهلاك المحلي + وحدة من الزيت للتصدير إلى ألمانيا = 2 ساعة عمل.

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لفرنسا قد انخفضت بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (1 ساعة عمل = 3 ساعة عمل – 2 ساعة عمل)

بالنسبة لألمانيا فإنها تتخصص في إنتاج المنسوجات (التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية) وهي تحتاج إلى إنتاج وحدتين من المنسوجات، الوحدة الأولى للاستهلاك المحلي والوحدة الثانية للتصدير إلى فرنسا مقابل وحدة واحدة من الزيت، وفي هذه الحالة فإن تكلفة الإنتاج تصبح 6 ساعات عمل.

تكلفة الإنتاج في ألمانيا بعد التجارة = وحدة منسوجات للاستهلاك المحلي + وحدة منسوجات للتصدير لفرنسا = 3 ساعات + 3 ساعات = 6 ساعات عمل

نلاحظ أن تكلفة الإنتاج بالنسبة لألمانيا قد انخفضت أيضا بمقدار ساعة عمل واحدة.

المكسب من التجارة = تكلفة الإنتاج قبل التجارة – تكلفة الإنتاج بعد التجارة (1 ساعة عمل = 7 ساعات – 6 ساعات)

يجب أن نأخذ هنا أن المكسب من التجارة ليس بالضرورة أن يظهر في صورة انخفاض في التكاليف وإنما قد يتحقق من خلال زيادة مستوى الاستهلاك من أحد السلعتين أو السلعتين معا. كذلك فإن المكاسب من التجارة ليس بالضرورة أن تتوزع بالتساوي بين أطراف التبادل، المهم في هذه الحالة أن تحقق كل دولة قدرا من المكاسب قد يفوق أو يقل أو يساوي ما يحصل عليه شركائها في التجارة.[1]

نقد النظرية: ما لاحظناه من النتائج الهامة من النظرية الريكاردية فيما يتعلق بأهمية التخصص والتجارة الحرة للدول، في وقت نجد أنها إستندت إلى بعض الفرضيات غير الواقيعية ومن أهم تلك الفرضيات إفتراضها أن عنصر العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد المحدد. فمعظم العمليات الإنتاجية تستوجب مزيجا من عدد من عوامل الإنتاج كالأرض و المواد الخام و التجهيزات الرأس مالية والعمل، بالإظافة إلى إفتراضها عدم قدرة عناصل العمل على الإنتقال و وعدم تماثل الأذواق، و إفتراض حالة الجمود في تطبيقها.[2]

ثالثا:نظرية القيم الدولية لجون إستوارت مل: حدد جون إستوارت مل في كتابه " الإقتصاد السياسي مع بعض تطبيقاته على الفلسفة الإجتماعية" سنة 1848، السعر الذي يتحقق به التبادل السلعي.

إن سعر التبادل حسب مل، يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، وذلك على المستوى الذي يجعل صادرات كل بلد يغطي حجم وارداته. و أوضح ميل أن نسب التبادل الدولية بين سلعتين تعتمد ليس على تكاليف الإنتاج ونسب التبادل الوطنية فحسب، بل و على نمط الطلب ومرونته السعرية لكل من السلعتين في الدولتين اللتين يجري التبادل بينهما.

[1]. موقع إلكتروني: الجزائر فوق كل إعتبار (مدونة الأستاذ: عبد القادر زيان) (بتصرف) بتاريخ:2016/02/28 على الساعة: 23:32.
http://zianeprof.blogspot.com/2013/04/blog-post_3538.html

[2]. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، مرجع سبق ذكره، ص 35 (بتصرف).

وهكذا، فإن الفكرة الأساسية لنظرية القيم الدولية تتمثل في أن نسبة التبادل التي تسود في السوق في السوق الدولية تتوقف على الطلب المتبادل لكل من الدولتين، ويرى ميل أنه كلما زادت شدة الطلب (أي حجم الطلب) للدولة (A) على سلع الدولة (B) كانت نسبة التبادل في صالح الدولة (B). وبذلك تعود الفائدة الأكبر في التبادل بين الدولتين على الدولة الأقل طلبا، والفائدة الأقل على الدولة ذات الطلب الأكبر، كما ركز ميل على مرونة الطلب ونعني به شدة طلب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى و أي معدل غير التساوي في طلب كل دولة على سلع الأخرى لا يحقق التبادل ومرونة الطلب تكون في ظل المنافسة الحرة وعدم وجود إتفاق بين المنتجين.[1]

بمعنى آخر يستقر التبادل الدولي وفقاً لرأى ستيوارت ميل عند المعدل الذي يحقق التكافؤ بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من جانب الدولتين طرفي التبادل. فلابد من وجود تعادل بين قيمة صادرات الدولة و قيمة وارداتها، أو لابد من أن تكون القيمة الكلية لصادرات كل دولة من إحدى السلعتين كافية للوفاء بالقيمة الكلية لوارداتها من السلعة الأخرى. و يظهر من ذلك أن قانون القيم الدولية ما هو إلا ترديدا لفكرة و فلسفة تحديد الثمن عند تلاقى العرض و الطلب و لكن على المستوى الدولي.

نقد: إن النظرية الكلاسيكية ككل إقتصرت في تحليلها للتبادل الدولي على تبيين أن الإختلاف في النفقات النسبية للإنتاج في الدول المختلفة هو السبب الرئيسي لقيام التجارة الخارجية لكنها لم تقدم تبريرا لأسباب إختلاف النفقات النسبية في هذه الدول.

المطلب الثاني: النظريات النيوكلاسيكية و الحديثة:

أولا: النظريات النيوكلاسيكية.

1- النظرية السويدية (نظرية هكشر و أولين): في عام 1919 قام الإقتصادي السويدي هكشر بنشر مقاله تحت عنوان "أثر التجارة الخارجية في توزيع الدخل" وقد تضمنت هذه المقالة الخطوط الرئيسية للنظرية

[1]. محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، مرجع سبق ذكره، ص 104-105 (بتصرف).

الحديثة في التجارة الخارجية، ولقد ربط هكشر في مقاله بين نظرية ريكاردو وتفسيره لأسباب إختلاف المزايا النسبية بين الدول المتاجرة، ثم قام بعد ذلك تلميذه أولين بتنقيح ما كتبه أستاذه، ونشر كتابه المشهور عام 1933 تحت عنوان "التبادل الإقليمي والتجارة الخارجية" وقد وجه إنتقاداته لنظرية ريكاردو لإعتمادها على نظرية العمل في قياس القيمة ولكن إنتقاداته لم تتعرض إلى جوهر نظرية ريكاردو و هذا ما يجعل نظرية هكشر وأولين نظرية مكملة وليس بديلة لنظرية النفقات النسبية.[1]

وفيما يلي أهم الفروض التي تقوم عليها هذه النظرية.

- ✓ هناك منطقتان يتم التبادل التجاري بينهما.
- ✓ عوامل الإنتاج لديها الحرية الكاملة للإنتقال داخل المنطقة الواحدة ولكن ليس لدها الحرية في الإنتقالل بين المنطقتين.
- ✓ ليس هناك تكاليف نقل.
- ✓ التبادل الجيد للسلع هو الذي يعول عليه.
- ✓ ليس هناك فروق في نوعية عناصر الإنتاج بين المنطقتين.
- ✓ يفترض أن هناك منطقة يتوافر لديها التفوق في غزارة رأس المال و الأخرى تتفوق في غزارة العمل.
- ✓ كل منطقة لها عملتها الورقية المستقلة.

ولفهم نظرية هكشر وأولين نورد المثال التالي:

– أستراليا مثلا لديها وفرة في الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأراضي الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة أخرى مثل بريطانيا التي لديها وفرة كبيرة في راس المال و (التكنولوجيا اللازمة لصناعة الأقمشة الصوفية).

مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة باستراليا و عليه فان السلع التي تعتمد على الأرض بكثافة (كالقمح مثلا) ستكون أرخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب رأس المال بكثافة كالأقمشة ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة باستراليا.

[1]. بلقلة إبراهيم، **آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي–دراسة حالة الجزائر**– مرجع سبق ذكره ص 14.

وبالتالي فان أستراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين إن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى أستراليا و التنبؤ الرئيسي لهذه النظرية إن صادرات الدولة ستشمل سلعا تستخدم بكثافة مواردها الوفيرة نسبيا في حين أن مستورداتها ستشمل سلعا تستخدم لكثافة مواردها النادرة نسبيا بالإظافة إلى هذا التنبؤ فقد تنبأ هيكشر و أولين بالأثر الذي ستتركه هذه التجارة على أسعار عوامل الإنتاج التي كان اختلافها أصلا سببا لقيام التجارة الخارجية.[1]

ويجب ملاحظة أن الميزة الرئيسية لهذه النظرية تكمن في قدراتها على تفسير أسباب اختلاف الميزة النسبية بين الدول.

2- لغز ليونتف فاسيلي: من خلال ما قام به هكشر وأولين لم يجد ليونتف تطابقا كما توصل إليه على أرض الواقع، حيث قام ليونتف بدراسة صادرات و واردات الو.م.أ وجد أن صادراتها كثيفة العمل و وارداتها كثيفة رأس المال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاثة أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم والتدرب والتنظيم.[2]

ثانيا: النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

1- نظرية تشابه الطلب لإستيفان لندر: يفرق لندر في في تفسيره للتجارة الدولية بين نوعين من السلع، المواد الخام ويرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية وأن و أن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج و هو نفس تفسير هكشر و أولين، أما فيما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة، فطبقا لندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذا لم تكن هذه السلعة مطلوبة محليا، وتتمثل فرضية تشابه الطلب التي قدمها لندر فيما يلي:"يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه فيها أنماط الطلب.[3]

---

[1]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-** مرجع سبق ذكره ص 34،35.

[2]. قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013**، مرجع سابق ص10.

[3]. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2010، ص 56 (بتصرف)

2- فرون ودورة حياة المنتوج: قام فرون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض أن التفوق التكنولوجي ينطلق من الو.م.أ مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

أ- مرحة الإنتاج: يبدأ تصنيع المنتوج في الو.م.أ وذلك لإرتفاع مستوى الدخل وتكلفة اليد العاملة فعدم التأكد الذي يناسب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

ب- يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى إنتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية و لا تتردد في إستيراده من إذا كانت وفورات الحجم تفوق نفقات النقل.

ج- أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير بإقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب إنخفاض مستويات الأجور فيها رغم إرتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار.

و من هنا نجد أن تحليل فرون لا يتفق وتظرية هكشر و أولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فورون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا.[1]

شكل (1-1) مراحل دورة تطور منتج جديد

[1]. قطاف الويزة، **التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013**، مرجع سبق ذكره، ص11

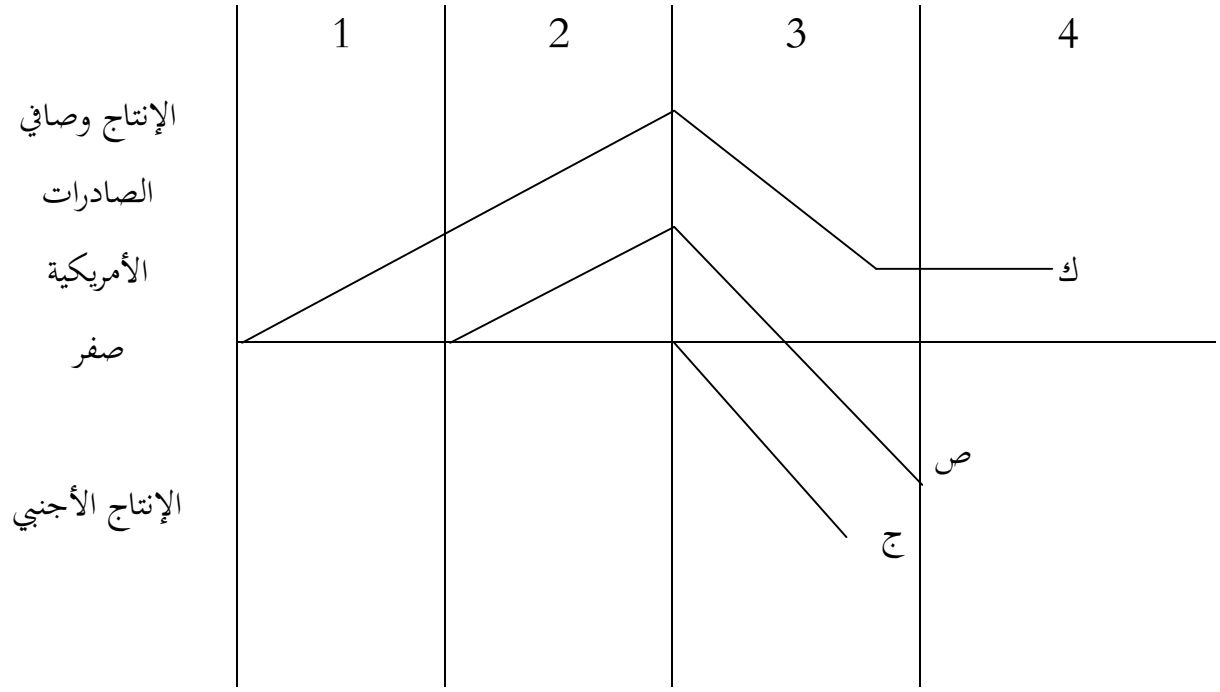

المصدر: جمال جويدان ، التجارة الخارجية ، مرجع سبق ذكره ص 48

حيث أن:

ك: تشير إلى كميات الإنتاج الأمريكي.

ج: تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي.

ص: تشير إلى صافي الصادرات الأمريكية من المنتج.

3 –النظرية التكنولوجية: وهي أحدى نظريات التجارة الخارجية التي حاولت تقديم تفسير واقعي للتبادل الدولي في مجال السلع وهي عبارة عن تحليل ديناميكي لقانون النفقات النسبية يفسر نمط التجارة بين الدول في منتجات تعتبر نتيجة مباشرة لتغيرات التكنولوجيا، إذ من المعروف أن التكنولوجيا تؤثر على نوعية السلع وجودتها وكلفة إنتاجها إلى نظرية الفجوة التكنولوجية أي التقدم التكنولوجي لا يحدث في البلدان بدرجات متساوية ونظرية المنتج التي تدرس مراحل تطور المنتج.[1]

المطلب الثالث: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد.

[1]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره ص39.

أولا:مفهوم السياسة التجارية: يختلف مفهوم السياسة التجارية بإختلاف النظم الإقتصادية، ويرجع ذلك إلى مدى رغبة كل دولة في محاولة تأثيرها على جوانب إقتصادية مختلفة، قصد تحقيق أهداف خاصة بها سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو غيرها.

السياسة التجارية Commercial Policy هي عبارة عن مجموعة من الوسائل والطرائق التي تقوم بها الدولة لتعبر في تجارتها الدولية بقصد تحقيق أهداف محددة، أو هي موقف الدولة إزاء العلاقات الإقتصادية التي ينشؤها الأشخاص من خلال صفتهم الفردية أو كمؤسسات المقيمون على أراضيها مع الأشخاص كأفراد أو مؤسسات المقيمين في الخارج.[1]

من التعاريف المتادولة تلك التي ترى السياسة التجارية عبارة عن: " مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التجارية الدولية بقصد تحقيق أهداف معينة"[2]

يمكن القول بأن السياسة التجارية هي: إختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع دول الخارج (حرية أو حماية)، وتترجم ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ قرارات و إجراءات تضعها موضع التطبيق.

ثانيا:أدوات السياسة التجارية: تتمثل أدوات السياسة التجارية في كل الوسائل التي يمكن بها التأثير على التجارة الخارجية، سواء بطريق مباشر، أو غير مباشر، و أهم أدوات السياسة التجارية ما يلي:

- ✓ نظام المنع أو الحظر.
- ✓ نظام الرسوم الجمركية.
- ✓ نظام حصص الإستيراد.
- ✓ نظام التعقيم الجمركي.
- ✓ نظام تشجيع الصادرات.[3]

1- نظام المنع أو الحضر: و المقصود بالحظر أن الدولة تمنع من التعامل التجاري مع الخارج، وعليه لا يعتبر الحضر نظاما للحماية بقدر ما يعتبر نظاما لإلغاء التبادل الدولي و قد يكون الحضر كليا أو جزئيا حسب توجهات كل دولة و ظروفها.[1]

---

[1]. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[2]. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، سنة 2010، ص70.

[3]. نفس المرجع السابق، ص 78.

2- نظام الرسوم الجمركية: الرسم الجمركي هو ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، و إن كانت الرسوم الجمركية على على الواردات مرتفعا ينعكس ذلك على ثمنها بالإرتفاع مما يؤدي إلى عدم قدرتها على المنافسة و بالتالي الحد من الواردات.

3- نظام حصص الإستيراد: تعتبر حصص الإستيراد نظام يتم بمقتضاه تحديد الكميات التي يمكن إستيرادها من سلعة خلال مدة معينة، بحيث لا يسمح بإستيراد تلك السلعة إلا في حدود الكمية المحددة.[2]

4- التعقيم الجمركي: يتمثل في مجموعة الأنظمة التي تسمح بإدخال مواد أولية أو مكونات أو سلع أجنبية غير مكتملة الصنع إلى البلاد بقصد تصنيعها أو إستكمال تصنيعها و إعادة تصديرها إلى الخارج.[3]

5- نظام تشجيع الصادرات: إن تدخل الدولة في تنظيم التجارة الخارجية لا يقف عند حد تنظيم الواردات فحسب، وإنما تحاول كثير منها أن تنظم الصادرات أيضا. وعليه تتخذ الدولة عادة إجراءين غرضهما تشجيع الصادرات وهما: نظام الإعانات سواء مزايا نقدية أو عينية، و نظام الإغراق وهو بيع سلع منتجة محلية في الأسواق الخارجية بسعر أقل من تكلفة إنتاجها.[4]

ثالثا: أهداف السياسة التجارية: تسعى السياسة التجارية إلى تحقيق أهداف و بلوغ غايات تختلف من دولة إلى أخرى فهناك الأهداف الاقتصادية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني و منها حماية الصناعات الوطنية، تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحقيق موارد الخزينة العامة و الأهداف السياسية حيث تسعى بعض الدول إلى توفير اكبر قدر من الاستقلال تحقيق الاكتفاء الذاتي و الأهداف الاجتماعية مثل حماية الصحة العامة عن طريق منع إستيراد المواد المخذرة و تشديد القيود علي إستيراد المشروبات الكحولية أو حماية مصالح فئات إجتماعية معينة كالمزارعين بالحد من إستيراد المنتوجات الزراعية.

ونلخصها كما يلي:

- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ حماية المنتوج المحلي من المنافسة الأجنبية وحماية الاقتصاد الوطني من الإغراق.

---

[1]. نفس المرجع السابق ص78،79 (بتصرف).

[2]. نفس المرجع السابق ص 79، 80، 82(بتصرف).

[3]. نفس المرجع السابق ص 85.

[4]. نفس المرجع السابق ص 92،93 (بتصرف).

- ✓ تشجيع الاستثمار من اجل التصدير وزيادة العمالة ومستوى التشغيل في إلا اقتصاد.
- ✓ حماية الصناعات الناشئة والصناعات الإستراتيجية.
- ✓ التعامل مع التقلبات الخارجية بإيجاد آلية للتكيف مع التحولات الاقتصادية العالمية.
- ✓ حماية بعض الصناعات الوطنية لاعتبارات اجتماعية.[1]

رابعا: التجارة الخارجية بين الحرية والتقييد

إنقسم الفكر الإقتصادي في مجال التجارة الخارجية إلى إتجاهين أساسيين هما:

1-اتجاه التجارة الحرة: يرتكز هذا الإتجاه إلى مبدأ حرية إنتقال عوامل و وسائل الإنتاج من دولة إلى أخرى وترك التجارة دون قيود أو عراقيل. إذ يعتقد أنصار هذا الإتجاه أن التجارة الخارجية تقوم نتيجة إختلاف النفقات النسبية بسبب تفاوت عناصر الإنتاج التي توجد في كل دولة. مثلا الو.م.أ فيها أموال فائضة، الصين والهند فيهما العمالة الرخيصة، و أستراليا فيها الأرض، ومع نشوء التجارة الحرة يمكن إقامة المشاريع في هذه الدول حسب قدراتها ومواردها المتوفرة، وينتصر أنصار هذا الإتجاه إلى المبررات التالية:

- ✓ إن حرية التجارة الخارجية تؤدي إلى زيادة الدخل القومي لهذه الدول نتيجة التخصص، وهذا يعني الاتجاه نحو إنتاج المنتج الذي يحقق فوائد كبيرة منها حصول الأفراد على السلع المستوردة بتكلفة أقل.
- ✓ إن حرية التجارة تحول دون قيام احتكارات أو تجعل على الأقل نشوءها صعبا وبالتالي إنتشار جو المنافسة الذي يؤدي إلى دفع المنتجين للتطوير وتخفيض التكاليف إلى أقل قدر ممكن وفي النهاية خفض أسعار السلع وبالتالي تحمل المستهلك النهائي لهذه الزيادة في الأسعار نتيجة فرض الرسوم الجمركية على الواردات.[2]

2- الاتجاه الثاني: لا ينفي أصحاب اتجاه الحماية الجمركية تقييد معين لحرية التجارة من مزايا تنشأ من التخصص الدولي وتقسيم العمل، إلا أنهم يعتقدون أن هنالك أهدافا أخرى للدولة يجب العمل على

---

[1]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-** مرجع سبق ذكره ص12.

[2]. الصوص شريف علي، **التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)**، مرجع سبق ذكره، ص 130.

تحقيقها حتى لو أدى ذلك إلى التضحية ببعض مزايا تقسيم العمل والتخصص الدولي بحيث يرتكزون في اتجاههم إلى المبررات التالية:

- ✓ تقييد التجارة يؤدي إلى حماية الصناعات الوطنية الناشئة: لأن تكاليف الصناعات الوطنية الناشئة لأي دولة حديثة بالتنمية الصناعية مرتفعة ولا تستطيع هذه الصناعات مجابهة المنافسة الناتجة عن الحرية في التجارة الخارجية، لهذا فإن من حق هذه الصناعة على الدولة الوقوف إلى جانبها لحمايتها من المنافسة الأجنبية، من هنا تلجأ بعض الدول إلى التدخل إما بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة والمشابهة للإنتاج المحلي أو ممارسة نوع من الحماية الإغلاقية المتمثلة في منع استيراد هذه السلع، كما فعلت العديد من الحكومات العربية في فترة من الفترات لحماية الصناعة الناشئة والوطنية وما زالت بعض الدول في العالم الثالث تمارس هذه السياسة.
- ✓ إن تقييد التجارة سوف يؤدي إلى زيادة فرص العمل المتاحة في السوق الوطني وبالتالي زيادة التشغيل وتخفيض نسب البطالة. لأن الحماية ترفع الطلب على المنتجات المحلية وبالتالي زيادة الطلب على الأيدي العاملة التي تعمل في هذه الصناعات نظرا للضغط الذي يقع على على الصناعات لتلبية الطلب عن طريق توسيع عمليات الإنتاجية، على أن هذه الأمور أكثر ما تكون مناسبة في الدول ذات التجمعات السكانية الكبيرة، لما له علاقة بالطاقة الاستيعابية أو الاستهلاكية للسوق المحلي.
- ✓ إن سياسة الحماية تنوع الإنتاج وذلك لأن سياسة التخصص لها مخاطر عالمية، لأن الاقتصاد في هذه الحالة يعتمد على منتج واحد، أما الحماية فإنها تساعد على تنويع المنتجات وبالتالي تجنب الاعتماد على منتج واحد وهذا يورث الأخطار.
- ✓ إن الحماية تؤدي إلى تحقيق إيرادات للدولة ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات الخاص بها حيث تلجأ الكثير من الدول النامية التي تعاني من العجز في ميزان المدفوعات إلى تطبيق سياسة الحماية لتحقيق إيرادات للخزينة من خلال الرسوم الجمركية المفروضة.

- ✓ هناك فوائد مختلفة للحماية، منها ما يكون خاصا بأمن الدولة وحمايتها على الصعيد الداخلي والخارجي مثل إنتاج السلع الأساسية والضرورية وقت الأزمات والحروب، لذلك تتبنى الدولة سياسات معينة لتحقيق هذا الغرض.
- ✓ يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن سياسة السوق المفتوحة تؤدي إلى ضياع قدرة الدولة على الاستقلال الاقتصادي وبالتالي السياسي.[1]

– و على أرض الواقع نجد أن معظم الدول تتبع في سياستها التجارية الخارجية مزيجا من الإتجاهين و لكن بأسلوب مدروس ومنظم يخدم في النهاية توجهات هذه الدول الاقتصادية والسياسية.

المبحث الثالث: تحريرالتجارة الخارجية في الجزائر

لقد عرفت التجارة الخارجية بالجزائر جملة من التغيرات و المراحل منذ الإستقلال إلى غاية وقتنا الحالي، وهذا راجع لحملة من الأسباب والمتغيرات سواء كانت دولية حتمية بظهور القطبية الأحادية و المؤسسات المالية الدولية أو محلية لتحقيق بعض الأهداف القومية والمحلية، وسنتطرق في هذا المبحث إلى أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و إلى مراحل تحريرها والآثار المترتبة عنها.

المطلب الأول: أسباب ودوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

[1]. نفس المرجع السابق، ص131، 132.

أولا: أسباب التحرير: إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدت إلى تغيير الهيكل الاقتصادي والتجاري الجزائري، إذ تم تطبيق إصلاحات اقتصادية مست كل القطاعات، والحقيقة يعد قطاع التجارة الخارجية من أهم القطاعات التي أجريت عليها التعديلات ولقد ساءت حالة الاقتصاد الوطني في سنوات الثمانينات نتيجة المراقبة الكلية للدولة على العملية الإنتاجية، التوزيع، والمعاملات الخارجية. حيث كانت الظروف العامة السائدة آنذاك تنذر بخطر وشيك يهدد كيان الهيكل الاقتصادي القائم آنذاك حيث تميزت تلك المرحلة بتدهور الحسابات الخارجية، تآكل الاحتياطات الأجنبية، بطء النمو، ضعف معدلات الادخار وتصاعد معدلات التضخم، ومن ثم لم تجد بلادنا سبيلا إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، وإمضاء اتفاق الاستعداد والائتماني الأول 1989 ومن شروطه:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا.
- تقليص العجز الميزاني.
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

إن الغاية من التجارة الخارجية هي:

- توزيع المبادلات، مع تنويع في الصادرات على المدى المتوسط والطويل.
- رفع قدرة الإنتاج الصناعي والفلاحي كما وكيفا مؤهلاً لارتقاء في المنافسة.[1]

ثانيا– دوافع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر: بدأت ملامح أزمة سنة 1986 بتقلبات سعر صرف الدولار وتراجع إيرادات الصادرات بنسبة 40 في المائة، وبقيمة 4,7 مليار دولار ما بين 1986 و1985، حينها بدأت حكومة عبد الحميد إبراهيمي تدق ناقوس الخطر، وكان أمام الحكومة خيارات، منها تخفيض الواردات، حيث تكشف أرقام الجمارك أن واردات الجزائر سنة 1985 كانت تقدر بـ9,840 مليار دولار مقابل صادرات بـ10,445 مليار دولار وفائض في الميزان التجاري يقدر بـ305 مليون دولار، بينما بلغت الواردات عام 1986 ما قيمته 9,213 مليار دولار مقابل صادرات بـ7,820 مليار دولار وعجز في ميزان التجارة بـ1,393 مليار دولار. وفي هذه الفترة، باشرت الحكومة سياسات

[1]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره ص85.

تقشفية وترشيدا للنفقات وضبطا للواردات، سمحت في مرحلة أولى برفع الميزان التجاري في 1987 إلى 1,177 مليار دولار، لكن تكلفة سياسات التقشف على المستوى الاجتماعي كانت مكلفة جدا، بل كانت لها تداعيات سلبية، مع بروز الندرة واللجوء المتسارع إلى الاقتراض، وبعد أن كان للجزائر احتياطي صرف في 1986 يفوق مليار دولار، بدأت المديونية الخارجية تتضاعف بسرعة، في ظل تردد البنوك في تقديم قروض على المدين المتوسط والبعيد، إذ كانت الجزائر تقترض بشروط صعبة لتسدد على المدى القصير، ما ساهم في ارتفاع معدلات خدمات الديون نهاية الثمانينات إلى أكثر من 6 مليار دولار وارتفاع الديون بداية من 1987 إلى 25 مليار دولار، لتفوق بسرعة سقف 30 مليار دولار.[1]

إضافة إلى دوافع أخرى أهمها:

- دافع اقتصادي يرتبط أساسا بمحاولة رفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
- دافع مالي يرتبط أساسا في محاولة تخفيف العجز المالي التي تسببه المؤسسات.
- دافع سياسي يرمي إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
- دافع اجتماعي يهدف إلى تحقيق المبادرة والحرية الشخصية للعنصر البشري.[2]

المطلب الثاني: مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، ولكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، و مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 و لجوئها إلى المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي(FMI) الذي فرض عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

[1].موقع جريدة الشروق http://www.elkhabar.com/press/article

[2]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره ص 86.

أولا– وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962–1988) : كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963-1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات، تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء(GPA).

ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية.

ثانيا– التحرير التدريجي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية الأولية (1989–1993) : لقد أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986 عيوب الأسلوب التنموي المتبع، فبحلول نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث كل المؤشرات كانت تدل على خطورة الوضع، فلقد سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر بِ (3,1 –%)، أما عجز الميزانية فقد بلغ 1,7 % ،كما سجل الميزان التجاري عجزا قدره ، 1825 مليار د.ج في حين بلغ حجم المديونية 25,32 مليار دولار أمريكي.

أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد، حيث يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 النواة الأساسية لهذا التغيير إذ أشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.

و في المقابل و كما كان الإتفاق عليه في إتفاق التثبيت، فقد جاء قانون المالية لسنة 1992 بتخفيض جوهري للرسوم الجمركية، فبعدما كانت في قانون 1986 قد وصلت إلى 120% وهو ما أدى إلى التهرب الجمركي والعزوف عن نشاطات التجارة الخارجية، حيث تم تخفيضها إلى 60 % كحد أقصى.

ثالثا– التحرير الكلي للتجارة الخارجية في ظل الإصلاحات الاقتصادية المعمقة (1994–1998):تعرضت التجارة من جديد إلى إختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تمثلت في أربعة عوامل أساسية هي: المديونية الخارجية،عجز الميزانية، التضخم و الإعسار المالي، الأمر الذي أدى بالجزائر في الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية.

فيما يخص التجارة الخارجية فقد تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد في أفريل 1994 و ذلك على مراحل، ويتعلق الأمر بتمويل المواد الاستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية وكذا إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح باستيراد كل المواد عدا المحظورة منها، وفي إطار الانفتاح الاقتصادي والاندماج الجهوي تم تخفيف الحماية الجمركية حيث تم تخفيض الحد الأقصى للرسوم الجمركية من 60 % إلى 50% سنة 1996، وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45 %، وقد تم حصر المواد الممنوعة من الاستيراد في ثلاث مواد فقط والتي تم إلغاؤها في منتصف 1995، أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغاؤها، فبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية خاليا من القيود الكمية.[1]

رابعا– الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة: في إطار تحرير الجزائر لتجارتها الخارجية سعت بذلك للإنظمام للمنظمة العامية للتجارة (OMC)، فقد كان وفد الجزائر مكونا من 70 عضوا يمثلون 23 وزارة وهو ما سيسمح برعاية مصالح كل قطاع حفاظا على المصلحة العليا للاقتصاد الوطني، وطيلة مسار المفاوضات التي توقفت مع بداية التسعينات و استؤنفت في 1996 وتحركت في 2001 تلقت الجزائر ما يربو عن 1200 سؤالا من قبل خبراء الفوج المكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائر ومن قبل حوالي 40 دولة أغلبها عضو في الإتحاد الأوربي الذي يسيطر على 65 % من حجم مبادلات الجزائر الخارجية و من بين الشروط التي تضعها المنظمة للإنضمام ما يلي:

- ✓ التعريفة الجمركية: تلتزم الدول الراغبة في الانضمام بالالتزام بتعريفات جمركية محددة في إطار إتفاق مع المنظمة ولا يمكن المساس بها إلا في حالات خاصة.

[1]. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة المتوسطية و الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، جامعة سعد دحلب، البليدة، مجلة الباحث العدد2012/11، ص 112،113.

- ✓ الخدمات: على الدول الراغبة في الانضمام أن تلتزم بجدول يتضمن وضع إطار زمني لإزالة القيود المفروضة على نشاطات الخدمات.
- ✓ تطبيق إتفاقات و إلتزامات المنظمة: كل دولة ترغب في الإنظمام عليها أن توقع بروتوكولا يشمل تطبيق جميع اتفاقات المنظمة تطبيقا لمبدأ القبول الكلي للنتائج.

إن إتصال الجزائر المستقلة بالمنظمة العالمية للتجارة جرى سنة 1987 في إطار الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، ولكن الاتصال الفعلي لم يتم إلا سنة 1996 بعد جولة الأرغواي و إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وقد جرت المفاوضات وفق المراحل التالية:

1- المرحلة الأولى: جرت المفاوضات الأولى المتعددة الأطراف سنة 1998 و أجابت الجزائر في ذلك على 300 سؤال مطروح من طرف الهيأة الدولية، وتناولت طبيعة الأسئلة هيكلة الاقتصاد الوطني وتطوره، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على اقتصاد الدولة التي تأمل في الانضمام.

2- المرحلة الثانية: تواصلت المفاوضات سنة 1999 بالموازاة مع انعقاد مؤتمر سياتل بالولايات المتحدة الأمريكية و كان على الجزائر بدأ المفاوضات الثنائية، وتم تقديم مدونة تتضمن قواعد ومبادئ النظام التجاري الجزائري واتجهت إلى تقديم الأجوبة الخاصة بالأسئلة المطروحة من أهم الشركاء وهم الولايات المتحدة الأمريكية و أوربا والذين طالبوا بتوضيحات أكثر.

توقفت المفاوضات فيما بعد وتزامن ذلك مع بدأ المفاوضات مع الإتحاد الأوربي في إطار اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والذي يجب التأكيد على أنه يعقد دون الإخلال بالقواعد التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة.

المرحلة الثالثة: بعد توقيع اتفاق الشراكة في 2002/04/19 اتجهت الجزائر إلى خوض غمار المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة و ابتدأت المفاوضات الثنائية التي دامت 18 شهرا تحاول الجزائر من خلالها التوفيق بين عاملين هما:

- الإلتزام بتحرير الاقتصاد الوطني من جهة.
- توفير وسائل الحفاظ على المصلحة الوطنية من جهة أخرى.

المرحلة الرابعة: بدأت في 2003/11/28 بجنيف بوفد جزائري من 28 عضوا يمثلون الإدارات والقطاعات الاقتصادية ذات ذات الأهمية في المنظمة العالمية للتجارة إظافة إلى الشركاء الإجتماعيين برئاسة وزير التجارة الأسبق"نور الدين بوكروح" وقد تضمن جدول الأعمال:

- تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية.
- محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة.
- التطرق إلى المستجدات المرتبطة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان.

المرحلة الخامسة: بدأت من أكتوبر 2004 و أهم ما ميز هذه المرحلة:

- تقديم الجزائر لعروض مفاوضات و هي العروض التعريفية الثالثة المقترحة للمنتجات الفلاحية والرابعة للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة أي من 0 إلى 20 % للقطاع الصناعي وما بين 0 و 25 % للقطاع الفلاحي وهذا يبتعد كثيرا عن المدى الذي تطبقه الجزائر و الذي يصل إلى 45 % وبالتالي يتنافى وقواعد المنظمة التي تنص على مبدأ المعاملة بالمثل الذي يغطي تعاملات كل الدولة المنضوية تحت لوائها.[1]

بقي أن نشير إلى أن الجزائر ورغم وصولها لمرحلة متقدمة من المفوضات مع المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها لم توقع بعد على الانضمام النهائي للمنظمة.

المطلب الثالث:الآثار المترتبة عن تحرير التجارة الخارجية

أولا: الآثار الإيجابية المرتقبة: إن انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة و قيامها بتحرير تجارتها الخارجية ينعكس عنه جملة من الآثار الإيجابية نوجزها فيما يلي:

ـ النفاذ إلى الأسواق: إن عملية تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمنظمة العالمية للتجارة تزيد بصفة عامة في الفرص التجارية المتاحة للدول الأعضاء و ذلك من خلال الاستفادة من مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية في النفاذ إلى الأسواق الدول الأعضاء –أسواق الدول المتقدمة – في المنظمة و التخلص من العوائق التقييدية و الجمركية الأخرى التي تفرضها هذه الدول على الدول غير الأعضاء بها.

[1]. عياش قويدر، إبراهيمي عبد الله،الأغواط، **آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2، ص 62،63،64.

– المنتجات الزراعية: تنص اتفاقية الزراعة على تحويل جميع الإجراءات المعيقة لتجارة السلع الزراعية إلى تعريفة جمركية و كذا إجراء تخفيض الدعم الحكومي المقدم للمنتجين و المصدرين، سيؤدي هذا إجراء إلى ارتفاع أسعار المنتوجات الزراعية في الأسواق الدولية الذي سيكون حافزا للمنتجين الجزائريين إلى زيادة الإنتاج الزراعي – الحصول على اكتفاء ذاتي غذائي داخلي إن صح التعبير– و لكن بمواصفات المطلوبة في الأسواق الدولية للاستفادة من ارتفاع أسعار السلع الزراعية العالمية و بالتالي النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة بهذه المنتجات التي قد تجد لها مكان في الأسواق العالمية كإنتاج التمور –دقلة نور– الذي اعتبر منتوج استراتيجي في قانون المالية لسنة 1999 و كذا الزيوت النباتية – زيت الزيتون–.

– الصناعة الوطنية: ينص البند الثالث من فصل الاستثناءات من تطبيق قواعد الجات على إمكانية الدولة العضو حماية صناعاتها الوطنية الناشئة باتخاذ جملة من الإجراءات الحمائية ضد أي سلعة دون تمييز بين البلدان المنشأ إذا كانت تشكل ضرار بالغا أو تنبأ بحدوث الضرر للصناعة الوطنية كما لا يمكن لأي دولة صناعية فرض إجراءات وقائية ضد أي سلعة جزائرية إذا كانت نسبة تصديرها لا تتجاوز 3 % من مجموع الواردات في الدول المستوردة شريطة أن لا تبلغ نسبة الواردات من مجموع الدول النامية الأعضاء أكثر من 9 % من جملة الواردات من السلعة ذاتها.

و من الصناعات الجزائرية التي قد تجد لها مكان في الأسواق العالمية بعد فتح أسواقها هي: الصناعات البلاستكية، الصناعات البتر وكيماوية و بعض الصناعات الغذائية إذا عرفت كيف تطور هذه الصناعات عن طريق الاستثمارات الخارجية و الشراكة الأجنبية – رياض سطيف مثلا– التي يؤدي إلى التصدير و كذلك إيجاد المنافسة المحلية التي تطور هذه المنتوجات في إطار قانون السوق الحر و ذلك بتدعيم الهيكل الصناعي في المدى القصير بتجربة الدول الأعضاء.

– المساعدات الفنية: إن العضوية في المنظمة تمنح وسيلة لتحسين مستوى الأداء الاقتصادي و التجاري عبر مشاركة فعالة في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف لمنظمة التجارة العالمية. كما تمنح للعضو الحق في المطالبة بالمساعدات الفنية من الأمانة العامة في مجال اختصاصاتها حول التقييم الجمركي و التعريفة و كذا

السياسات التجارية و الإعفاءات الجمركية المقدمة من قبل كافة الدول بالإضافة للاحتكاك بالموظفين المسئولين في المنظمة من خلال الاجتماعات الدورية.

– الشفافية في التعامل و فض النزاعات: بفضل اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة تصبح السياسات التجارية و ممارسات الشركاء التجاريين أكثر شفافية مما يزيد من الأمن في العلاقات التجارية و مع ذلك يحق للعضو الإستعانة بآلية فض النزاعات للدفاع عن حقوقه و مصالحه التجارية. [1]

ثانيا: الآثار السلبية المرتقبة: من أهم السلبيات التي قد تنجم عن انضمام الجزائر للمنظمة العامية للتجارة و قيامها بتحرير تجارتها الخارجية و إجرائها تعديلات على سياستها الجمركية ما يلي:

– إن الانضمام إلى المنظمة يعني الخضوع للقوانين العالمية للتجارة الدولية و فقدان الحرية في وضع القوانين باستقلالية تامة.

– تصبح الجزائر سوق دولية للدول المصدرة لأن كل الشروط التجارية تتوفر فيها، والمتعلقة بالموقع الجغرافي كونها تعد قلب إفريقيا وبوابة أوربا وكذا بسبب انخفاض حقوق ورسوم التصدير و خاصة لأن المواطن الجزائري يتميز بصفة المستهلك واسع الأذواق و متعدد النفقات، وهو ما يؤدي إلى اغراق السوق الوطنية بالمنتجات الأجنبية والتي و التي قد تدخل إلى الوطن بطرق غير شرعية.

– تطبيق مبادئ المنظمة سيكون لها نتائج سلبية على العوائد الجمركية بسبب التخفيض في الحقوق الجمركية، والتي تبلغ حوالي 02 مليار دولار سنويا، وإن تخفيض و إلغاء الحواجز الجمركية يؤدي إلى الانخفاض في الإيرادات المالية لتغطية النفقات الحكومية.

– الامتيازات التعريفية تأثر سلبا على المخطط الجبائي و ذلك لانعدام النسب عن حقوق الخزينة العمومية، وهذه الخسارة تخفض عن طريق تطور التبادلات الخارجية كمثال لذلك: المستثمرين الأجانب والضرائب.

[1]. بوطمين سامية، **انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستار، تخصص: نظرية التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2001، ص 278،279.

– المنافسة الكبيرة التي سوف تشكلها السلع الواردة إلى الإقليم الجزائري سوف تؤدي بالمنتوج الجزائري إلى التلاشي تدريجيا إن لم نقل زوال عملية التصنيع نهائيا و تبقى المحروقات الصادرات الوحيدة التي تتميز بها الجزائر الشيء الذي يزيد من هوة الأزمة خاصة لأنها تعتمد على كل عائدات المحروقات لتلبية الحاجيات الداخلية، وتبقي الجزائر تعتمد على الجباية البترولية فقد.

– زيادة العجز في ميزان المدفوعات بسبب انخفاض الرسوم الجمركية و إنشاء المناطق الحرة، وكذا احتكار السوق الداخلي من طرف المؤسسات الأجنبية.

– تحصيل إيرادات جمركية أقل بسبب مشكلتي التقييم الجمركي و قواعد المنشأ.

خلاصة الفصل

إن التجارة الخارجية هي عصب الاقتصاد الوطني لأي دولة فهي تلعب دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي و تعد مؤشرا لقدرة الدول الإنتاجية و التنافسية في الأسواق الدولية، لذلك نجدها قد حضت باهتمام كبير حيث ظهرت عدة نظريات لتفسير التبادل الدولي، وإن تباينت هذه النظريات بتباين أفكار روادها إلا أنه يمكن القول بأنها مكملة لبعضها البعض حيث أن كل نظرية موالية جاءت لتصحيح الخلل الذي تركته سابقتها وهذا راجع لديناميكية الظروف الاقتصادية التي تصقل التجارة الخارجية، وإن السياسة التجارية و إن كانت تعتبر جملة من التشريعات و الإجراءات واللوائح، فهي أداة الدولة الفاعلة من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول اتخذت إجراءات لتصحيح مسار تجارتها الخارجية مواكبة بذلك التغيرات و الظروف الاقتصادية داخليا وخارجيا من التقييد المطلق إلى التحرير النسبي وصولا إلى مساعي الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

تمهيد: تزايد إهتمام الإقتصاديين في السنوات الاخيرة بسياسية التصدير، وتركزت جهودهم في البحث وتحليل العلاقة بين النمو الصادرات والنمو الإقتصادي، وتوضيح أسباب هذه الظاهرة، كما أجريت العديد من الدراسات التجريبية لبحث النمو في الصادرات على نمو اقتصاديات الدول النامية من جوانب متعددة ولقد توصلت أغلب هذه الدراسات إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الإقتصادي لهذه الدول ثم تحولت نقاشات في الثمانيات إلى دراسة العلاقة السببية بين النمو الصادرات والنمو الإقتصادي. ومما لا شك فيه أن تحقيق نمو إقتصادي من خلال نمو الصادرات يتطلب توفر جملة الظروف، يأتي في مقدمتها وجود قطاع تصديري تنافسي، قادر على منافسة في الأسواق الدولية وبتحقيق ذلك من خلال تدعيم القطاعات ذات التفوق النسبي، والتي يمكن اختبارها لتكون محلا لإصلاحات هيكلية عميقة لرفع كفاءتها الإقتصادية فضلا عن تأهيل قطاعات أخرى قادرة على الولوج في الأسواق الدولية بمنتجات تتميز بموصفات عالمية.إن قياس أثر نمو الصادرات على النمو الإقتصادي في الدول، يتم من خلال دراسة العلاقة السببية بين الصادرات وعدد من المتغيرات الإقتصادية الكلية بغرض الوصول إلى معرفة طبيعة هذه العلاقة.

وانطلاقا مما سبق ذكره نتناول في هذا الفصل من خلال ثلاث مباحث إلى:

المبحث الأول:عموميات حول النمو الإقتصادي.

المبحث الثاني:مفهوم التصدير.

المبحث الثالث:التصدير و أثره على النمو الإقتصادي.

المبحث الأول:عموميات حول النمو الإقتصادي.

يعتبر موضوع النمو من أهم الموضوعات التي تشغل تفكير الجيل المعاصر من الإقتصاديين سواء في البلاد التي بلغت اقتصاديتها درجة عالية من التقدم أو في البلاد لا تزال حديثة النمو .

المطلب الأول: مفهوم النمو الإقتصادي

أولا: تعريف النمو الإقتصادي

التعريف الأول:

يقصد بالنمو الإقتصادي حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي. ولا يعني فقط زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد أن يترتب عن ذلك زيادة في الدخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو لابد أن يفوق معدل النمو السكاني ومنه فإن:

معدل النمو الإقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

وأن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب بل يتعين أن نكون زيادة حقيقية، أي لابد من استبعاد معدل التضخم وعلى ذلك فإن:

معدل النمو الإقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد – معدل التضخم

و أن تكون هذه الزيادة في الدخل على المدى البعيد وليست زيادة مؤقتة (استبعاد ما يعرف بالنمو العابر الذي يحدث نتيجة عوامل عرضية. [1]

التعريف الثاني: إن النمو الاقتصادي يعني التغير التلقائي في الاقتصاد الوطني وفي مؤشراته بما يعني أيضا ارتفاع الدخل الوطني ونصيب الفرد منه مثل الدخل والتجارة الداخلية والخارجية .. الخ دون تغيرات

[1]. بناني فتيحة، **السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاديات المالية و البنوك جامعة امحمد بوقره، بومرداس، 2009، ص 03.

مقصودة في البنيان الاجتماعي والثقافي أي بنيان القيم والعادات والتقاليد ومستوى الصحة والتعليم ... إلخ.. [1]

التعريف الثالث: هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج الوطني الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج الوطني الذي يعمل على مواجهة المشاكل الإقتصادية ويعرف كذلك بأنه هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن ومتوسط الدخل الفردي ممثل بالعلاقة الرياضية التالية: [2]

متوسط الدخل الفردي = الدخل الكلي / عدد السكان

التعريف الرابع: يعد النمو الاقتصادي مصطلحا جديدا نسبيا في التاريخ البشري، اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الآلية وإنتاجها الصناعي، وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي أدت إلى تحولات جوهرية للمجتمعات، كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء، ولم تهتم بمقدار أو وتيرة الزيادة فيها.[3]

التعريف الشامل للنمو الإقتصادي: بصفة عامة يمكن القول أن النمو الإقتصادي يشير إلى تلك العملية التي من خلالها تكون هناك زيادة مستمرة في نصيب الفرد من إنتاج السلع والخدمات، ونصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني الحقيقي أو متوسط الدخل الفردي على مدى فترة طويلة من الزمن، أي أن النمو الإقتصادي يعني:

- تحقيق زيادة في متوسط الفرد من الدخل.
- أن تكون الزيادة حقيقية وليست نقدية.
- أن تكون الزيادة على المدى البعيد.

---

[1]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، دار النشر الجيزة، القاهرة، 2014 ،ص 20.

[2]. عبد الرازق بن هارون، **إستراتجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي**،حالة التمور الجزائرية مذكرة ماستر علوم اقتصادية علوم التسيير وتجاريه، تخصص اقتصاد وتسير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 ص 03.

[3]. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقا يد، تلمسان،2013 ص 16.

ثانيا تعريف التنمية الإقتصادية

التعريف الأول:هي إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة في تغيير بنيان وهيكل الإقتصاد الوطني وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن وبحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد، وتنمية هي سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية تقتضي الزيادة في العناصر الإنتاجية الموظفة في النشاط الإقتصادي والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تخلص من تبعية بمختلف أشكالها.[1]

التعريف الثاني:هي مجموع من السياسات التي يتخذها مجتمع معين، وتؤدي إلى زيادة معدلات النمو الإقتصادي إستادا إلى قواه الذاتية، لضمان تواصل هذا النمو و إتزانه لتلبية حاجيات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الإجتماعية.[2]

التعريف الثالث:هو أنها تمثل ذلك التطور البياني أو التغير البياني للمجتمع بأبعاده الإقتصادية والإجتماعية والفكرية والتنظيمية من أجل توفير الحياة الكريمة لجميع أفراد المجتمع وعلى العموم فإن التنمية الإقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل الوطني الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، هذا فضلا عن إجراء العديد من التغير كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل الوطني أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.[3]

التعريف الرابع:هي أسلوب التوصل للنمو الإقتصادي، حيث تستهدف دخول الإقتصاد في مرحلة النمو السريع المطرد بهدف تحقيق زيادة تراكمية دائمة في كل من المعدل الدخل الوطني ومتوسط نصيب الفرد منه عبر فترة من الزمن، يرتبط فيها نمو هذا الدخل بتطورات إقتصادية وسياسية و إجتماعية وتكنولوجية تساهم

---

[1]. بهلول مقران، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال فترة 1970/2005**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 03، 2011، ص 29.

[2]. جلال خشيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، شبكة الالوكة، www.alikah.net، يوم 2016/03/30، .ساعة 22:00.

[3]. بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، مذكرة ماجستير العلوم الاقتصادية تخصص تحليل واستشراف اقتصادي جامعة منتوري قسنطينة، 2011 ص 8.

في تدعميه . وهو يساهم في تحقيقها مع لعمل على ازالة كل ما يعوق هذا الإتجاه . وبالتالي فإن التنمية الإقتصادية تعتبر عملية شاملة وترتبط بالبنيان الإقتصادي والإجتماعي الذي تقوم بتطويره.[1]

من هذه التعريفات يتضح لنا أن مفهوم التنمية الإقتصادية أكثر شمولا هو حيث أن التنمية الإقتصادية تتضمن الى زيادة الإضافة الى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءتها . اجراء تغييرات في هيكل الناتج،الأمر الذي يتطلب اعادة توزيع عناصر الإنتاج في مختلف القطاعات الإقتصادية، ومنه نستطيع القول أن التنمية هي عبارة عن نمو مصاحب بالسعي إلى :

- ✓ إحداث تغيير هيكلي في هيكل الناتج مع ما يقتضيه ذلك من اعادة توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات .
- ✓ ضمان الحياة الكريمة للأفراد.
- ✓ ضمان إستمرارية هذا النمو من خلال ضمان إستمرار تدفق الفائض الإقتصادي، أو المتبقي بعد حاجيات الأفراد، والموجه للإستثمار.

ثالثا: الفرق بين النمو والتنمية الإقتصادية :

إن الأدبيات الإقتصادية الأولى اعتبرت التنمية مرادفة للنمو، وبذلك فإن قياسها يمر حتما بزيادة الناتج الإجمالي مما جعل كل الخطط التنموية تعتمد على زيادة الإنتاج و الإنتاجية، دون أن يعطى للأبعاد الإجتماعية وثقافية حقها في التأثير، الشئ الذي أحدث أثرا عميق في الفكر التنموي وولد خليطا بين النمو والتنمية. فعلى الرغم من أن الكثيرين يعبروا أن التعبير ين مترادفين إلا أن هناك اختلافا كبيرا و فورقات أساسية بينهما فالنمو قد يكون ضروري ولكنه غير كاف لتحقيق التنمية.

ويمكن أن نفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية في جوانب عديدة والمتمثلة في:

– النمو الإقتصادي يشير إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط الدخل الوطني الحقيقي الذي لا يرتبط بالضرورة بحدوث تغيرات هيكلية إقتصادية إجتماعية. أما التنمية الإقتصادية فهي ظاهرة مركبة تتضمن

[1].سعيدي يحيي، **تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر**، مذكرة شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية علوم اقتصادية والتسيير .جامعة المنتوري قسنطينة،2007،ص 16.

النمو الإقتصادي كأحد عناصرها الهامة. ولكنها تتضمنه مقرونا بحدوث تغيير في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية والعلاقات الخارجية، بل يمكن القول أن التنمية أنها تتمثل في تلك التغيرات العميقة في الهياكل الإقتصادية و الإجتماعية للدول.[1]

2-إن كان النمو الإقتصادي يمثل زيادات كمية متواصلة مقاسه بإرتفاع الناتج المحلي الإجمالي و إرتفاع دخل الفرد الحقيقي، فإن التنمية الإقتصادية تعني إضافة إلى النمو الناتج الوطني الإجمالي حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجلات الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية و الديموغرافية. وفي ظل ذلك نجد من جهة شومبتير يفرق بين الإثنين بالقول التنمية هي تغير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الإدخار وفي السكان.[2]

3-النمو يشير إلى التقدم التلقائي أو الطبيعي أو العفوي دون تدخل من قبل الفرد والمجتمع، في حين أن التنمية الإقتصادية هي العملية المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو الإقتصادي بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفترات زمنية معينة.[3]

4-إن النمو الاقتصادي يكون مزيدا من الناتج، بينما التنمية الإقتصادية زيادته وكذلك تنويعه، فضلا عن التغيرات الهيكلية الفنية التي يتم بها الإنتاج، و إذا كان النمو يمكن أن يحدث عن طريق مزيد من المدخلات التي تؤدي إلى مزيد من الناتج أو إدخال تحسينات على مستوى الكفاية الإنتاجية، فإن التنمية الإقتصادية تذهب إلى أبعد من ذلك حيث تضمن تغيرات في مكونات الناتج نفسه وفي إسهامات القطاعات المولدة لهذا الناتج.[4]

---

[1]. جمال حلاوة على صالح، **مدخل إلى علم الإقتصاد**، دار الشروق .ط1، عمان، 2009، ص 30.

[2]. خراف وسام، **التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق**، حالة الجزائر، مذكرة شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص، اقتصاد التنمية المستدامة، .جامعة 20 أوت سكيكدة، 2014، ص 23

[3]. بوعشير مريم، **دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[4]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 33.

5-أن النمو الاقتصادي ليس سوى عملية توسع اقتصادي تلقائي، تتم في ظل تنظيمات إجتماعية ثابتة ومحددة وتقاس بحجم التغيرات الكمية الحادثة. في حين أن التنمية الإقتصادية تفترض تطويرا فعالا وواعيا أي إجراء تغييرات في التنظيمات الإجتماعية للدولة.[1]

جدول رقم (2-1) يوضح الفرق بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية

النمو الإقتصادي	التنمية الإقتصادية
- يتم بدون إتخاذه أية قرارات من شأنها إحداث تغيير هيكلي. - يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات. - لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد. - لا يهمه مصدر زيادة الدخل.	- عملية مقصودة مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياه أفضل الأفراد. - تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها. - تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة. - تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وبتنوعيه .

المصدر: جلال خشيب مفهوم التنمية الاقتصادية . شبكة الأولوية .ص5

www.alikah.net

تاريخ2016/04/07. ساعة 11:00

[1]. جلال خشيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره. تاريخ 2016/04/07. ساعة 11:00.

المطلب الثاني:محددات النمو الإقتصادي

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الإقتصادي وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الإقتصادي وهي تتمثل في ما يلي:

أولا:الإنفتاح الإقتصادي

الإنفتاح الإقتصادي نقصد به إلغاء القيود المفروضة على المعاملات التجارية وحركة رؤوس الأموال وقد شهدت الدراسات النظرية والتطبيقية تطور كبير للعلاقة بين الإنفتاح والنمو الإقتصادي من الناحية نموذج النمو النيوكلاسك يعتبر أن الإنفتاح الإقتصادي يحدث نمو إقتصادي على المدى الطويل، بسبب أن النمو في هذه الحالة يستجيب إلى درجة التطور التكنولوجي في العالم الخارجي، وأما على المدى القصير يحدث نمو إقتصادي بسبب تحرير التجارة الخارجية، وهذا عن طريق استغلال مزايا التجارة الخارجية، الأمر الذي يسمح للإقتصاد التخصص في الأنشطة التي يتمتع فيها بميزة نسبية،كما يساهم الإنفتاح الإقتصادي على تشجيع وتسريع النمو الإقتصادي.[1]

ثانيا:حجم ونوعية الموارد البشرية

يمكن قياس النمو الإقتصادي بواسطة تطور معدل الدخل الحقيقي للفرد حيث:

متوسط الدخل الحقيقي للفرد = الدخل الوطني الإجمالي الحقيقي /عدد السكان

و هكذا فكلما كانت الزيادة في الدخل الوطني أكبر من الزيادة في السكان، كانت الزيادة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد أكبر، وهذا يتطلب أن يكون النمو متوسط دخل الفرد النمو في معدل زيادة السكان. إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوة العاملة أي زيادة نسبة عدد السكان القادرين على العمل والراغبين فيه إلى إجمالي عدد السكان.

نسبة القوى العاملة = عدد السكان في سن العمل والقادرين عليه / عدد السكان

[1]. بربري محمد أمين، **الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر –** أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 03،2011، ص 81.

وليس العبرة بنسبة القوة العاملة فقط، وإنما المهم هو كفاءة هذه القوة العاملة مما يتطلب رفع مستوى تعليمهم ومستواهم الصحي والتدريبي و الإهتمام بمستوى التنظيم والإدارة ونوعية الآلات المستخدمة في الإنتاج.[1]

ثالثا:كمية ونوعية الموارد الطبيعية

تعد قلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع أحد المحددات الهامة لزيادة النمو الإقتصادي، كتوفير المياه والأرض الصالحة لزراعة، ومصادر الطاقة كالبترول والثروات المعدنية الأخرى، ولكن لا يعني توفر الموارد الطبيعية في دولة من الدول حدوث نمو إقتصادي بل تكون مرهونة بالإستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، فسوء التوزيع و الإستغلال الخاطئ المبني على سياسة اقتصادية غير سليمة كالدول النفطية العربية أمثال العرق والسودان هو سبب تدني الوضع الإقتصادي وفي نفس الوقت هناك دول لا تتوفر فيها الموارد الطبيعية استطاعت استغلال ما لديها من موارد طبيعية، وتعويض ما يلزمها عن طريق الإستراد مما أدى إلى تحقيق أعلى معدلات نمو.[2]

رابعا:التقدم التكنولوجي

تحظي التغيرات التكنولوجية بأهمية كبيرة في عملية النمو الإقتصادي للبلد، فالتكنولوجيا هي إحدى مستلزمات الإنتاج وبذلك فهي تلعب دورا حاسما في نمو الإنتاج وتقدم البلد إقتصاديا وإن التقدم أو التغير التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج، والتغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسنا في المنتج أو ظهور منتج جديد. حيث تتطلب عملية النمو الإقتصادي زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب حصول تقدم وتغير تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات فالتقدم التكنولوجي بلعب دورا مهما في تحقيق النمو في الإنتاج.[3]

---

[1]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، ص 34.

[2]. بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الإقتصاد الفلسطيني 2000/1995**، مذكرة ماجستير في الإقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص اقتصاد،.جامعة الأزهر غزة،2012 ص 14.

[3]. معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي لحالة الجزائر 1970–2012**، مذكرة ماجستير في علوم اقتصادية تخصص الإقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان، 2015، ص 122.

خامسا:عوامل اجتماعية ومؤسسية

فالنمو الاقتصادي يتطلب توافر مؤسسات مصرفية لتمويل الأنشطة الاقتصادية، كما يتطلب تعليما عصريا قائما على البحث والتطوير أكثر من مجرد التلقين كما يتطلب الإستقرار السياسي والإجتماعي وتماسك نسيج المجتمع.[1]

سادسا:تراكم رأس المال

تؤثر الزيادة في تراكم رأس المال إيجابا على معدل النمو الإقتصادي و وتراكم رأس المال في مجتمع ما هو مقدار ما يحوزه الإقتصاد من السلع الرأسمالية من مؤسسات إنتاجية و مكائن وطرق موصلات وجسور ومدارس وجامعات ومستشفيات وهياكل البنية التحتية بمختلقها، والتي تنشأ من ذلك الجزء الذي يضحي به المجتمع من إستهلاكه الجاري ويتحدد معدل التراكم رأس المال بتلك العوامل التي تؤثر في الإستثمار وهي توقعات الأرباح والسياسات الحكومية اتجاه الإستثمار ويختلف تأثير هذه العوامل من بلد لأخر، إلا أنه يبقى وأن المظهر الأول لعملية تراكم رأس المال بالنسبة لجميع البلدان هو ضرورة التضحية فتراكم رأس المال يتعلق بشكل مباشر مع حجم الإدخار، والذي هو نسبة من دخل المجتمع الذي لا ينفق على الإستهلاك، والذي يوجه ليضاف إلى حجم المتراكم من السلع الرأسمالية، فلادخار هنا يصبح كثمن أو كتكلفة للنمو الإقتصادي.[2]

سابعا:النمو السكاني

يعتبر النمو السكاني أي الزيادة النهائية في قوة العمل عاملا إيجابيا لحث النمو الإقتصادي فزيادة قوة العمل تعني زيادة أكبر في عدد العمال المنتجين هذا من ناحية ومن ناحية أخرى زيادة السكان تعني زيادة استهلاك وبالتالي زيادة حجم السوق ولكن يوجد خلاف في مدى كان النمو السكاني المتزايد له تأثير موجب أو سالب على النمو الإقتصادي حيث يتوقف تأثير النمو السكاني على مقدرة النظام الاقتصادي على استيعاب وتوظيف العمالة الإضافية.[3]

---

[1]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 35.

[2]. مصطفي بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير في العلوم اقتصادية وعلوم التجارية والتسيير تخصص تجارة دولية، 2013، ص 8.

[3]. بدر شحدة سعيد حمدان، **تحليل مصادر النمو في الإقتصاد الفلسطيني 2000/1995**، مرجع سبق ذكره، ص 14.

المطلب الثالث:مقاييس ونظريات النمو الاقتصادي

أولا: مقاييس النمو الإقتصادي

تمثل مقاييس النمو الاقتصادي مختلف الوسائل والمعايير التي يتم عن طريقها التعرف على ما يحققه المجتمع من نمو اقتصادي أي تلك الوسائل التي يمكن من خلالها قياس معدل النمو في دولة ما.

الناتج المحلي الإجمالي GDP هو المؤشر للقياس الداخلي للأداء الإقتصادي المتمثل في النمو الإقتصادي لبلد ما حيث استخدام متوسط نصيب الفرد من الدخل كمؤشر للمقارنات الدولية للرفاهية.

1-الناتج المحلي الإجمالي GDP

من بين المؤشرات الأكثر استخدما لقياس النمو الاقتصادي حسب Simon Kuznets بهدف قياس النمو الاقتصادي يمكن استخدام معيار نمو الدخل الوطني أو الناتج الإجمالي الذي ينتجه سكان البلد وبأسعار ثابتة فالنمو في الإقتصاد يعكس الزيادات في الطاقة الإنتاجية (توسيع الناتج الإجمالي GDP) والتغيرات في معدل استخدام هذه الطاقة نسبة الزيادة، ويوفر الدخل الوطني لبلد ما أساس قياس الحجم الكلي للمخرجات من السلع والخدمات في ذلك البلد. ويمثل الناتج المحلي الإجماليGDP القيمة السوقية الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها سكان البلد على مدى فترة معينة بسنة واحدة. ويتكون من الإستثمار و الإستهلاك والإنفاق الحكومي وصافي العلاقات التجارية الصادرات ناقص الواردات ويمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة التالية.[1]

$$Y=C+I+G+X-M \ldots\ldots\ldots\ldots$$

2-متوسط نصيب الفرد

وهو أكثر استخداما وصدقا بحسب الكثيرين من الإقتصادين غير أن قياسه وإحصاء يعرف بعض المشاكل والصعاب لدى البلدان النامية، مما جعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أسس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حسابه انطلاقا من إجمالي السكان، أو تلك المعتمدة على السكان العاملين

[1].معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي لحالة الجزائر 1970-2012**، مرجع سبق ذكره، ص 114 (بتصرف).

فقط. فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الإستهلاك، وحسابه لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج وفي هذا الشأن اعتقد Charles Kindleberger أن اهتمام التنمية يجب أن يوجه إلى الإنتاجية وليس إلى مستوى المعيشة، وأما الجمهور الإقتصادين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من الدخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية.

و يقاس النمو الاقتصادي باستخدام ما يسمى بمعدل النمو البسيط حيث يحسب عن طريق المعادلة التالية.[1]

$$\text{معدل النمو البسيط} = \frac{\text{الدخل الحقيقي في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

و يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليتين، وهو لا يصلح لقياس معدل مركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث تستخدم مؤشرات أخرى.

3-الدخل الوطني الكلي المتوقع

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي، فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية، كما يتوافر لها الإمكانات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة، إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني، في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.[2]

4-معادلة سنجر Singer للنمو الاقتصادي:

وضح الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952، وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي :

- الإدخار الصافي

[1]. كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية**، مرجع سبق ذكرة، ص 23 (بتصرف).

[2].معط الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي لحالة الجزائر 1970-2012** مرجع سبق ذكره، ص 114 (بتصرف).

- إنتاجية رأس المال (إنتاجية الإستثمارت)
- معدل نمو السكان .Population Growth

وتتخذ هذه المعادلة الشكل الآتي $D = SP - R$

حيث D :هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد، S هي معدل الادخار الصافي، P هي إنتاجية رأس المال، Rهي معدل نمو السكان السنوي.

معدل النمو السنوي لدخل الفرد (D) = (معدل الادخار الصافي S X إنتاجية الاستثمارات الجديدة P) – معدل نمو السكان R.

ثانيا:نظريات النمو الاقتصادي

نظرية عند الكلاسيك: تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيك أراء كل من أدام سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو بالإضافة إلى أراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم أراء كل من سيتوارث مل حول الأسواق وروبيرت مالتوس حول السكان ويمكن حصر عناصر النظرية الكلاسيكية في النمو بما يلي:[1]

- سياسة الحرية الإقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو الحافز على الإستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع.
- حالة السكون.

نظرية عند النيوكلاسك :

[1]. أحمد جابر بدران، **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة**، مرجع سبق ذكره، ص 45 (بتصرف).

اهتموا بدراسة العوامل المحددة للطلب وتقديم التفسيرات السيكولوجية لخيارات المستهلك وقد إعتبر النيوكلاسك متغير السكان بأنه معطى من المعطيات وبذلك لم يفسر كجزء من عملية النمو. وقام النيوكلاسك بتحسين التحليل الكلاسيكي فيما يختص بعملية التراكم الرأسمالي، حيث إعتبر الكلاسيك أن الرأسماليين يقومون بطريقة أوتوماتكية بإعادة استثمار دخولهم طالما كان معدل الربح يفوق مستوى صفر قليلا على إعتبار المدخر هو المستثمر ولكن النيوكلاسيك إعتبره مجزأة حيث يستطيع رجال الأعمال الحصول على السلع الإنتاجية بإستخدام أرصدة مفترضة ويقود هذا التحليل إلى وجود سوق رأس المال الذي يجمع المدخرين بالمستثمرين. ونستخلص من هذا النيوكلاسيك كان معتمدين في ذلك على :

- **التقدم التكنولوجي**:حيث يرى أن النيوكلاسيك أنه يأخذ مكانة بسرعة كافية للقضاء على أي ضغوط ركودية قد تفرضها ندرة الموارد.

- **مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية**:حيث يرى النيوكلاسيك أن أي إنخفاض ضئيل في معدل الفائدة يتمخض عنه جعل عدد كبير من الفرص الإستثمارية.[1]

النمو الاقتصادي في النظرية الحديثة:

ركزت هذه النظرية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل نتيجة استمرار الفجوة التنموية بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، منها نموذج بول رومر وروبرت لوكاس سنة 1986، التي تمحورت حول تطوير الإطار التاريخي لتحقيق تحول نوعي ذاتي في مجال المعرفة والتقدم التقني، أما الأساتذة غريك مانكي، ديفيد رومر وديفيد ويل (1992) فقد استندت أبحاثهم على الصياغة الجديدة لدالة الإنتاج بالترابط مع السلاسل الزمنية وإحصاءات النمو في البلدان النامية، التي ترتكز على أهمية التقدم التقني في النمو الاقتصادي من خلال الاكتشافات والاختراعات و الابتكارات وفي نفس الوقت فإن مثل هذه الدالة لا تفسح المجال لرأس المال البشري لتوسيع مساهمته في العملية الإنتاجية، لكون مجموع معاملات المرونة للعناصر الثلاثة مساويًا للواحد الصحيح وبالتالي تنفرد هذه النظريات السابقة بأنها قسمت رأس المال إلى جزأين، هما رأس المال المادي، ورأس المال البشري، في ظل هذه النظرية ينسجم مع مفهوم معدلات النمو

[1]. محي الدين حمداني، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل، دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية فرع تخطيط،جامعة الجزائر، 2009، ص 22 (بتصرف).

اللازمة لصالح الفقراء، حيث يتم مناقشة المضامين الأساسية لتطوير حياة السكان خاصة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر وذلك لا يتحقق إلا من خلال تطوير المستويات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، وكل ما يتعلق بزيادة مساهمة العنصر البشري في العملية الإنتاجية.[1]

المبحث الثاني:مفهوم التصدير

تلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الإقتصادي مما جعل ذلك الدور موضوعا لعديد من الدراسات التي سعت الى تحديده، فقد احتلت الصادرات دورا بارزا في مختلف المدارس الفكرية، كما أجريت عدة دراسات تطبيقية للتأكد من نوعية العلاقات بين نوعية العلاقات بين نمو الصادرات ونمو الدخل شملت العديد من الدول، لذا أصبح موضوع تنمية الصادرات وطرق تنويع تشكيلتها ضرورة ملحة لكل إقتصاديات دول العالم.

المطلب الأول: تعريف التصدير وأهميته

أولا: تعريف التصدير

لقد تعددت تعاريف المتعلقة بالصادرات ويمكن ذكرها كما يلي:

- **التعريف الأول**:يمكن تعريف الصادرات على أنها عملية تقوم بيع و إرسال سلع وخدمات وطنية إلى الخارج، كما تعرف أيضا على أنها إنتقال السلع وسوها من الخيرات والممتلكات المادية من بلد المنشأ إلى بلدان أخرى لتسويقها في أسواق عالمية.[2]

- **التعريف الثاني**:هي تلك العمليات التي تتعلق بالسلع وخدمات التي يؤديها بصفة نهائية المقيمون والغير المقيمين في البلد وبصيغة أخرى تمثل الصادرات إنفتاحا أجنبيا على السلع والخدمات المنتجة داخل البلد

[1]. جلال خشيب، **مفهوم التنمية الاقتصادية**، شبكة الأولوية، مرجع سبق ذكره، ص20 تاريخ 2016/04/15 ساعة 18:00 (بتصرف).

[2]. بلقلة إبراهيم،**آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي– دراسة الجزائر–** مرجع سبق ذكره، ص 88.

الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في دخل البلاد ولذا تصنف الصادرات ضمن عوامل الإضافة أي التي تضيف قوة جديدة إلى تيار الإنفاق الكلي عن طريق أثر المضاعف.[1]

- **التعريف الثالث** : التصدير هو عملية هامة تدخل في مراحل النشاط التجاري للمؤسسة الإقتصادية وهو ركيزة تنموية فعالة بالنسبة للدول النامية. و يختلف مفهوم التصدير من شخص إلى أخر ومن فئة لأخرى حيث أن:[2]

- الرجل المناسب يعرف التصدير كما يلي:هو كل عملية تحويل سلعة أو خدمة من عون مقيم إلى عون غير مقيم، بمعنى من مواطن حققي إلى شخص أجنبي.

- أما رجل الجمارك:فيعرف التصدير كل عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية إلى الحدود الأجنبية.

- أما حسب الموسوعة الإقتصادية فمفهوم التصدير هو تلك العملية من خلالها تتفق السلع والخدمات من التراب الوطني والتي تحول خارج هذه الحدود ويمكن أن تكون بكثرة أو بقلة.

ويمكن تقديم تعاريف للتصدير حسب المستويات التالية:

- ✓ على مستوى المؤسسة:هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته المؤسسة الى الأعوان الخارجية.
- ✓ على مستوى الوطنية:هو عملية تصريف الفائض الإقتصادي الذي حققته دولة الى الدول التي تعاني نقص الإنتاج، وهو عملية عبور السلع والخدمات من الحدود الوطنية.
- ✓ على مستوى الدولي التصدير هو وسيلة من وسائل تحقيق الرفاه الإقتصادي لآي دولة من الدول يستعمل لمواجهة المنافسة واقتحام الأسواق الخارجية والتحكم في تقنياته يؤدي الى إزدهار العلاقات الإقتصادية الخارجية لدولة ما.

---

[1]. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر–** مرجع سبق ذكره، ص 50.

[2]. الجمعية العلمية الدراسات الاقتصادية الموقع، www.clubnda.jeeran . com، لمقر ملحقة الخروبة، تاريخ الإطلاع 2016/04/01، ساعة : 15.00.

وكتعريف شامل يمكن القول بأن الصادرات هي السلع والخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها، وتزيد الصادرات من الدخل الوطني وتزيد في الدخل الفعلي للإنتاج.

ثانيا:أهمية التصدير

تتمثل أهمية التصدير فيما يلي: [1]

– يمثل نشاط التصدير أهمية كبيرة في إقتصاديات مختلف الدول وهو أحد العوامل الأساسية للنمو الإقتصادي فلمدة طويلة من الزمن إعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المرجوة.

– كما أعتبر طريقة ناجعة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة.

– أهميته مرتبطة بحجم الإنتاج الذي كلما زاد اضطرت مختلف المؤسسات والشركات إلى مضاعفة الإنتاج قصد تغطية هذه الزيادة في السوق.

– الجدير بالذكر أن إرتفاع معدل النمو الإقتصادي الناتج عن زيادة الصادرات يصاحبه تغيرات في أنماط الإستهلاكي التكنولوجي وهذا مابين العلاقة التبادلية والمتداخلة بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الدخل ولهذا يجب ان تعتبر الصادرات وتنميتها في الدول النامية من بين الأهداف الأساسية لهاته الدول.

وهناك أهميات أخرى تتمثل في: [2]

– إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستنفدوا منه في تمويل عمليات الإستيراد من جهة وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات من جهة أخرى.

– إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية، كما أن جزء من مخرجات قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصدريه أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما الى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها الى صناعات تصدريه في الأجل الطويل.

---

[1]. الجمعية العلمية الدراسات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، تاريخ الإطلاع، 2016/04/02، ساعة،22:00.

[2]. الجبارية كحيلي، **دور إستراتجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي –دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور بسكرة –** مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015،ص 14.

– مواجهة ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات ودورها في إستحواذ على أكبر نصيب في حجم التجارة الدولية.

المطلب الثاني دوافع التصدير وملامح نجاحه

نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الدوافع المشجعة على التصدير والملامح التي تبين مدى نجاح عملية التصدير.

1 –دوافع التصدير يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

– يتمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري والذي تعاني منه العديد من الدول النامية.

– إن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي بل هي أساسية لتنمية الدخل الوطني الحقيقي، ولا نقصد بذلك زيادة الدخل بفعل مضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وإنما نقصد جوهر عملية التنمية في الأجل الطويل.

– عجز السوق المحلية عن تحقيق هدف النمو المتواصل أي ان إيجاد قطاع تصديري يمكن أن يشكل النواة الاستراتجية لتنمية أشمل.

– إزدادت أهمية تنمية الصادرات لآجل التنمية الإقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانيات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح إقتصاد السوق وحرية التجارة، فلقد كانت الدول النامية قبل ذلك تعتمد استراتجية إنمائية ذات توجه داخلي والتي تتمثل في إستراتجية إحلال الواردات ولم تعبأ بالصادرات، ومع قبول هذه الدول لبرامج الإصلاح الإقتصادي والتعديل الهيكلي في مطلع التسعينات أصبح مطلوبا من هذه الدول التخلي عن هذه الإستراتجية وأن تبدأ عمل على تنمية صادراتها إلى الخارج في إطار اليات السوق.

– إن المرحلة المقبلة من هذا القرن سوف تشهد أثار أخرى مترتبة على العولمة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم في إطار حرية التجارة وتحريرها، ونمو الأسواق و رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية

[1]. بلقلة ابراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص 91

المستهلك العالمي. لذا فإن عملية تنمية الصادرات سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على إستخدام وتسخير أجهزة ووسائل المعلومات في إكتشاف فرص التصدير المتاحة في أي مكان.

وتوجد دوافع أخرى:[1]

- يعتبر التصدير مخرج لما تعاني منه بعض المؤسسات في فائض طاقتها الإنتاجية.
- نمو الطلب في السوق الأجنبي وكذا ضعف التنافسية فيه، وهو عامل مهم لإقتحام السوق الخارجية.

- أوامر الطلب الخارجية: إن المعلومات التي تصل للشركة من العملاء الأجانب عن أسعار ومنتجات الشركة قد تكون أكثر الطرق شيوعا, وعنده يحدد مدي توفر الفرص التسويقية في الأسواق الخارجية. وقد تكون هذه المعلومات نتيجة الإعلان في المحلات التجارية المحلية أو من خلال الاشتراك في معارض التجارة الدولية أو أية وسائل أخرى.

- زيادة القدرة في الموارد: قد تصبح عملية التوسع الخارجي ذات جدوى عند زيادة القدرة في الموارد البشرية والمادية الغير مستغلة للبدء في التصدير.

وهناك دوافع أخرى نابعة من داخل المؤسسة منها: [2]

- ✓ **عوامل تجارية:** تتمثل في تشبع السوق، موسمية السوق تخصص المؤسسة.
- ✓ **عوامل مالية:** تتمثل في البحث عن غلة الحجم و إسترجاع الإستثمارات من خلال التوسع في المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض الخطر من خلال التدويل والتواجد في عدة أسواق دولية.
- ✓ **عوامل بيئية:** تتمثل في طلب تلقائي من الزبائن الأجانب وتغيير المحيط الدولي نتيجة إزالة القيود وكذلك رغبة المسير في تدويل المؤسسة لإمتلاكه الخبرة وحبه على تحمل المخاطر.

- يمنح الدفاع عن جودة المؤسسة ومواجهة المنافسة الأجنبية حيث المؤسسات تخشى من فقدان الأسواق الخارجية التي تتعامل معها فهي تسعى دوما للإحتفاظ على هذه الأسواق عن طريق التصدير.
- عالمية الطلب من منتوجات المؤسسة وبالتالي تقوم المؤسسة بتلبية هذه الطلبات في الوقت المناسب.

---

[1].مرهف الإبراهيم، **إدارة نشاط التصديردراسة حالة سوريا، مذكرة ماجستير.كلية الاقتصاد**، تخصص تسويق، دمشق، سوريا.2009،ص 06.

2. حمشة عبد الحميد، **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الراهنة**، مرجع سبق ذكره ص 55.

2- أهم ملامح النجاح في تنمية الصادرات:قبل ذكرها نبرز أهم عوامل نجاح عملية التصدير

الموارد المتاحة والجاهزة لنجاح عملية التصدير:[1]

- طرق ومنهجية التسويق.
- التزام الإدارة الواضح بعملية التصدير.
- متطلبات جودة السلعة.

أما ملامح نجاح التصدير فهي:[2]

✓مدى التطور الفعلي للهيكل السلعي والخدمات المصدرة ليحقق هذا التطور قدر أكبر من التنوع.

✓مدى التنويع الفعلي في نطاق الأسواق الخارجية وبالتالي مدى تقليل الإعتماد على عدد محدود من الأسواق الرئيسية التقليدية مع ما يصاحب هذا الإعتماد من ضغوط اقتصادية وسياسية.

✓مدى القدرة على تحقيق زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من السلع وخدمات تقليدية وجديدة دون أن يترتب على ذالك زيادة مطردة في حصيلة الصادرات من سلع وخدمات تقلديه وجديدة دون يترتب على ذالك زيادة في التكلفة وخاصة بالنسبة لعوامل الإنتاج النادرة نسبيا.

✓ مدى إستقرار وإنتظام والتصدير إلى مختلف الأسواق الخارجية مما يدعم الموقف التنافسي في تلك الأسواق ليساعد على زيادة حصتها منها.

المطلب الثالث:أخطار التصدير

[1]. نفس المرجع السابق، ص 55 (بتصرف).

[2]. نفس المرجع ،.ص 55 .

يقصد بأخطار التصدير تلك المخاطر التي يتعرض لها المصدر أثناء العملية التصديرية، والتي قد تكون ناتجة عن عوامل تجارية أو غير تجارية أو عوامل أخرى لا يمكن تصنيفها في الأولى ولا في الثانية، وسنتطرق إلى أهم أخطار العملية التصديرية:

أولا:الأخطار التجارية: ويقصد بها الأخطار التي يكون مصدرها ومسببها المستورد أو.أوضاعه المالية وتؤدي إلى عدم إستلام المصدر لكامل مستحقاته في الآجال المتفق عليها ومن بينها ما يلي: [1]

– إفلاس المستورد أو إعساره أو تصفيته ويعني ذلك صدور حكم قضائي بإفلاس المستورد أو إذا تقررت تصفيته جبرا، مما قد يؤدي بالمستورد إلى عدم دفعه لديونه في المواعيد المتفق عليها.

– إمتناع المستورد عن سداد ما إستحق عليه للمصدر ويعني ذلك عدم وفاء المستورد بما إستحق عليه للمصدر أو عجزه عن ذلك رغم قيام هذا الأخير بالوفاء بجميع إلتزاماته قبل المستورد.

–رفض المشتري إستلام البضاعة المشحونة ويعني ذلك رفض المشتري أو إمتناعه عن إستلام مستندات البضاعة المشحونة رغم قيام المصدر بالوفاء بجميع التزاماته قبل المشتري.

ثانيا:الأخطار غير التجارية (السياسية):

ويقصد بها المخاطر التي تخرج عن إرادة المستورد والتي يكون مصدرها أو مسبيها سلطات القطر المستورد أو سلطات قطر العبور، وأيضا تلك التي تكون نتيجة عن إضطرابات عامة أو وقائع معينة يشهدها القطر المستورد. بمعنى آخر المخاطر الناتجة عن عجز مستورد عن الدفع بسبب عوامل سياسية ومصطلح الأخطار السياسية يغطي جانبا واسعا من الأخطار، ويمكن تصنيفها إلى أخطار كلية وأخطار جزئيه و كذا إلى أخطار داخلية وأخطار خارجية.[2]

[1]. وصاف سعيدي، **ضمان انتمانات التصدير في البلدان النامية coutunace التونسية نموذجا**، جامعة ورقلة، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات الجزائر، ص05 ، بدون سنة. (بتصرف).

[2]. قدي عبد الحميد، .وصاف سعيد، **آليات ضمان الإنتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر**، .مجلة العلوم الانسانية، .جامعة مُحَّد خضيرة بسكرة، 2002، ص 06 (بتصرف).

ثالثا:أخطار أخري ويتعلق الأمر ب:[1]

1- تأمين المعارض والبحث عن أسواق جديدة:يعد هذا النوع من التأمين أداة مهمة لتشجيع الصادرات، فالمؤسسات التي تريد عرض منتجاتها في المعارض الدولية، تدفع مصاريف هامه بدون أن تكون متأكدة من بيع منتجاتها وحتى من استرجاع مصارف العرض هذا ما يجعل أغلب المؤسسات تتردد في المشاركة في المعارض الدولية، وهنا يبدو دور مؤمن القرض لتقليص هذا الخطر من خلال تعويض الشركة العارضة لمصاريف النقل والعرض وفق الاتفاق الذي تم مع شركة التأمين، لكن في الغالب يتراوح بين 50 % إلى 70 % من مصاريف العرض، وبالمقابل العارض يدفع قسطا بنسبة تتراوح ما بين 2 % إلى 3 % من مصاريف العرض ومدة التأمين تتراوح من سنة إلى 5 سنوات حسب نوع التأمين المختار.

2-خطر تقلب الأسعار: فعند إمضاء العقد تكون الأسعار ثابتة أو قابلة للتغير، ففي الحالة الأولى عندما تكون الأسعار ثابتة لا يتدخل مؤمن القرض لتغطية القيمة الزائدة على السعر الثابت الناتج عن تقلب أسعار مواد الخام والأجور، أما في الحالة الثانية، في حالة وجود أحكام في العقد متعلقة بتغير الأسعار، المؤمن يلتزم بتوسيع الضمان إلى المبلغ المكمل (السعر الزائد) الناتج عن تنفيذ هذه الأحكام بشرطين هما:

-الشرط الأول يتم طلب توسيع هذا الضمان عند وجود الضرورة لذلك.

-الشرط الثاني المدين لن يحتج عن تنفيذ الأحكام المتعلقة بتغير الأسعار.

ويمكن تصنيف أخطار التصدير إلى أخطار للدول النامية، وأخطار للدول المتقدمة ،وأخرى مشتركة بين و الإثنين إذ نستطيع إعتبار الأخطار السياسية أكثر وقوعا في الدول النامية،في حين تعد أخطار الصرف،وتقلبات الأسعار أكثر وقوعا في الدول المتقدمة، أما الأخطار التجارية، وأخطار الكوارث الطبيعية، فقد نجدها في الدول النامية والمتقدمة على السواء.

المبحث الثالث: التصدير و أثره على النمو الإقتصادي

[1]. وصاف سعيدي، **ضمان انتمانات التصدير في البلدان النامية coutunace التونسية نموذجا**، مرجع سبق ذكره، بدون سنة، ص 5 (بتصرف).

يوجد معامل إرتباط واضح في الدول النامية بين القدرة التصديرية وبين معدل تكوين رأس المال الثابت وبالتالي معدل الإستثمار والنمو الإقتصادي، اذ نجد ان المكون الرئيسي للدخل الوطني في هذه البلدان هي الصادرات من المواد الأولية والزراعية، فكلما إرتفعت نسبة الصادرات كلما إرتفعت نسبة الإستثمار وبالتالي معدل الإنعاش والنمو الإقتصادي، فنظرية النمو الإقتصادي عكس نظرية التجارة الخارجية تعتمد على التحليل الديناميكي وتهتم بكيفية زيادة الموارد في العملية الإنتاجية عبر مرور الزمن وهذه هي الغاية المنشودة من قبل كافة الدول حيث سوف نتطرق الى أهم مناهج استراتجيات النمو الاقتصادي.

المطلب الأول:إستراتجية التنمية اتجاه الداخل (إحلال الوردات)

أولا: مفهوم إستراتجية التنمية

يقصد بإستراتجية التنمية الإقتصادية ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم الإنمائية، و الإنتقال بالمجتمع من حاله الركود إلى النمو الإقتصادي الذاتي، ويختلف هذا الأسلوب بالضرورة من دولة لأخرى بإختلاف الظروف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية، و إختلاف الدور الذي تضطلع به الدولة في تسير مجرى النشاط الإقتصادي والأهداف المرجوة عملية النمو.[1]

من هذا التعريف نستنج ما يلي:

1- الهدف الأساسي من وضع إستراتجيات للتنمية هو نقل المجتمع من حالة الركود إلى حالة النمو الاقتصادي الذاتي، أي توفير الظروف والشروط الضرورية للتجدد الإقتصادي الذاتي.

2- إن الإستراتجية تتأثر بالظروف الإقتصادية والاجتماعية والسياسية، وهذا معناه أنه لا يمكن أن تتطابق استراتجيات للنمو، لأن إستراتجية النمو تفصل على مقاس كل دولة، وفقا لشروط.

3- إن الدور الذي تقوم به الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية مهم في وضع وإختبار مفردات إستراتجية التنمية لكل دولة، فمن دولة الحارسة إلى دولة متدخلة، تلعب دور منظم من خلال المشاريع الخاصة بها.

[1]. زروي محمد، **استراتجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية**، مجلة الباحث. جامعة ورقلة، الجزائر، 2010، ص 167 .

إستراتجية إحلال الواردات

1 –تعريف إستراتجية إحلال الواردات: تعني إقامة بعض الصناعات التحويلية من أجل سد حاجة السوق بدلا من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج ولقد سعت الكثير من الدول النامية إلى إتباع هذه الإستراتجية، والمقاييس الأكثر شيوعا لقياس الإحلال هو الذي يعطي الإحلال على أنه النسبة بين الواردات والعرض الكلي من السلعة، فإذا إزداد الإنتاج المحلي (العرض) بمعدل أعلى من معدل زيادة الواردات فإن يعني أن إحلال الوردات قد تم، أما إذا زادت الوردات بمعدل أكبر من معدل زيادة الإنتاج المحلي فإن ما يتم هو عكس إحلال الوردات ويكون إحلال سالبا.

وتتكون هذه الإستراتجية من مرحلتين أساسيتين هما:[1]

المرحلة الأولى

ويتم في هذه المرحلة إحلال الوردات محل السلع الإستهلاكية غير المعمرة ويكون الإحلال بواسطة إقامة صناعات خاصة لهذه السلع (مثل صناعة الملابس، احذية ....)، بالإضافة الى الصناعات التي تنتج المدخلات المطلوبة لإنتاجها (مثل الخدمات الخاصة بصناعة النسيج والجلد والخشب)، وعادة ما توفر الدولة لهذه الصناعات الحماية الكافية وذلك لمنع منافسة المنتجات الأجنبية، ولضمان القدر اللازم من الأرباح للمستثمرين لتحفيزهم على إقامتها حيث تناسب هذه الصناعات الدول النامية لأسباب التالية:

- الحاجة إلى عمالة كثيفة (غير ماهرة).
- عدم حاجتها إلى إستخدام تكنولوجيا متطورة.
- ملأمتها للسلعة المحدودة لأسواق البلدان المتخلفة نظرا لضالة متوسط دخل الفرد وصعوبة التصدير للخارج.
- فترات الاستيراد لاستثمارات غير كبيرة.
- الإرتفاع النسبي للربحية.

[1]. موقع ستار تايمز، **محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية**، نبيل بوبية ،جامعة جيجل، www.startimes.com /. 2009، تاريخ 2016/04/16، ساعة 15. (بتصرف).

المرحلة الثانية

وتبدآ هذه المرحلة عندما يصل الإحلال في المرحلة الأولى إلى درجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج المحلي للسلع الإستهلاكية بنسبة تفوق زيادة استهلاكها المحلي، أي أن السوق المحلية لم تعد قادرة على إمتصاص المزيد من المنتجات الإستهلاكية لذلك يتم توجيهها نحو التصدير، وفي نفس الوقت يمكن البدء في إقامة بعض الصناعات الوسيطة والرأسمالية وذلك بمساعدة التقدم الصناعي الذي يكون قد تحقق في المرحلة الأولى، تأتي المرحلة الثانية من مراحل إحلال الواردات وتتمثل بإحلال الواردات محل السلع الإستهلاكية المعمرة مثل الثلاجات والآليات والمعدات والسيارات. وتمتاز هذه الصناعات بما يلي:

- الحاجة إلى عمالة عالية المهارة.
- الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ذات كثافة رأسمالية عالية.
- الحاجة إلى كوادر تنظيمية وإدارية كفوؤة.
- كبر حجم المشروع مع حجم السوق المحلي في الدول النامية وازدياد أهمية وفورات الحجم الكبير.
- فترات الاسترداد للإستثمارات كبيرة.
- تواضع عائد الربح المتحقق.

2 مزايا الإستراتجية إحلال الوردات

- عدم الخضوع للروتين الحكومي عند نقل السلع وتجهيزات المشاريع المقامة على هذه المناطق بين منطقة حرة و أخرى.
- عدم الخضوع لقانون الضرائب على الدخول، وغيرها من القرارات والتصريحات الضرائبية المعمول بها داخل أراضي البلاد.
- السماح لتلك المشروعات بإعادة تصدير الأرباح إلى الخارج من جديد بدون قيود.
- عدم التشدد على تطبيق قوانين العمل، بنفس الكيفية المعمول بها أحيانا في القطر المعني. بل وتذهب بعض البلدان لتقديم ضمانات تتعلق حتى بحماية الرأسمالية الموظفة في هذه المناطق من الإضطربات وتقدم لها الحماية من أجل ضمان أجور ثابتة ورخيصة، بغية اجتذاب هذه المشاريع.

– السماح بإعادة التصدير منتجات المشاريع إلى داخل البلاد وفق قواعد معينة، وكذلك تقديم تسهيلات كبيرة لتصدير منتجات المشاريع الى خارج البلاد المجاورة، أو البلدان الصناعية المتطورة، دون الخضوع لإجراءات تذكر.[1]

– فبول التصنيع كسياسة وكهدف إقتصادي في العديد من الدول المختلفة بعد الحرب العالمية الثانية شجع على تبنيها كإستراتجية تنموية.

– تلاؤم أو تماشي سياسة إحلال الوردات مع الأهداف السياسية التي تسعى لتحقيق أقصى استقلال ممكن بالقضاء على التبعية الاقتصادية للخارج.

– يؤدي إتباع هذه السياسة على خلق طاقة وقوة صناعية تساهم في حل العديد من المشاكل التي تواجهها هذه الدول خاصة البطالة.

ولديها مزايا أخرى: [2]

– أنها ضرورية للدول النامية والتي لديها صناعة بدائية من أجل تحقيق التنمية الصناعية.

– تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الحساسة للمجتمع.

– ضرورية لتحقيق النمو و الإستفادة من ميزات التصنيع المحلي وتطويره.

– مهم لحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها الدول المتقدمة.

– الإعتماد على الذات وتحقيق المصلحة الوطنية.

– ضمان نمو مرتفع لمعدل الدخل الوطني بالنسبة معدل نمو الوردات.

– تحقيق أقصى حد ممكن من الطاقة الإستيرادية مع إستخدمها على أفضل وجه مريح ومعقول.

– 3 عيوب إستراتجية إحلال الوردات

بالرغم من تعدد المزايا التي قد تعود على الإقتصاد الوطني نتيجة اتباعه لإستراتجية إحلال الوردات والتقليل من إعتماد على الخارج في إستراد العديد من المنتجات التي يكمن السوق المحلي إنتاجها، إلا أن هذه السياسة لا تخلو من مساوئ يمكن تلخيصها فيما يلي: [1]

[1]. موقع ستار تايمز، **محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية**، مرجع سبق ذكره (بتصرف)، تاريخ 17 /2016/04. ساعة .1:00.

[2]. سلوى صبري، **سياسة احلال الوردات الفلسطينية مشاكل تطور وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، ورقة بحثية جامعة القدس فلسطين، المؤتمر الاقتصادي نحو تعزيز تنافسية المنجات الفلسطنية، 2012، ص 11 (بتصرف).

1-تؤدي سياسة إحلال الوردات إلى وجود تحيز غير مبني على أسس إقتصادية في معظم الأحيان من جانب الدولة الى القطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي، وهذا بدوره يؤدي إلى سوء توزيع وإستخدام الموارد الإقتصادية على مختلف القطاعات بالشكل الذي لا يؤدي إلى تحقيق أقصى فائدة ممكنة منها.

2-تؤدي سياسة إحلال الوردات إلى تدخل الدولة في عمليات التجارة وعلى وجه الخصوص التجارة الخارجية، وبالتالي التقليل من فرصها عن طريق وضع تعرقل حركتها.

3-أدت هذه الإستراتجية إلى التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الإستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية.

4 -إن إتباع هذه الإستراتجية أدى إلى تعميق عدم عدالة التقسيم الدولي للعمل. حيث تظل الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية والمعدنية في حين تكون الوردات باهظة الثمن وعائدات الصادرات متدني مما يؤدي إلى إشتداد العجز وزيادة مشاكل موازين المدفوعات في تلك الدول.

5- نتيجة إستمرار بالإنتاج يهدف إلى إشباع الحاجات المدعمة حاليا في السوق ستزداد واردات التقنية الأجنبية وبالتالي تزداد الفجوة وتتعمق التبعية التقنية للدول الاجنبية.[2]

6 -ساهمت في إرتفاع مستويات تكاليف الإنتاج، وتشوه هيكل النفقات وعدم كفاءة قطاع الأعمال وتبديد الموارد الإقتصادية المستعملة في العملية التصنيعية وعدم النجاح في تحقيق الإستخدام الاقصى. للطاقات الإنتاجية المتاحة، والذي يعني وجود طاقات إنتاجية معطلة في القطاع الصناعي لعدم القدرة على توفير المدخلات المستوردة من الخارج.[3]

---

[1]. الحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريطانيا**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خضير بسكرة،2012، ص 72.

[2]. سلوى صبري، **سياسة إحلال الوردات الفلسطينية مشاكل تطور وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، مرجع سابق، ص 13.

[3]. نفس المرجع، .ص 13.

7- تضخم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية، حيث شكلت أزمة عالمية اقعدت كثيرا من الدول عن المضي في تبني أهداف طموحه لخطط وبرامج النمو الإقتصادية.[1]

8- إن معظم السلع المنتجة في ظل هذه الإستراتيجية هي سلع إستهلاكية كمالية أو شبه كمالية.

9- إن الحماية ينتج عنها غالبا إرتفاع في أسعار السلع المنتجة وكذلك إرتفاع الأجور مما يعرقل التصدير ويولد الضغوط التضخمية.[2]

المطلب الثاني: إستراتجية التنمية اتجاه الخارج (تنمية الصادرات)

سيطرت سياسة ترويج الصادرات. حيث أن الدول الفقيرة بالموارد، والتي تتسم أسواقها المحلية بالصغر فإن الإستراتيجيات المبنية على تصدير المواد الأولية أو على إحلال الواردات تمثل أملا ضعيفا في إستمرارية التنمية.

أولا:تعريف إستراتجية التنمية اتجاه الخارج (تنمية الصادرات)

يمكن تسميتها أيضا بإستراتجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج وذلك على عكس الإستراتجية السابقة التي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي محل الوردات سواء من السلع الإستهلاكية أو الإنتاجية و الوسيطية

حيث أطلق جوستاف رانيس (Ranis Gustav) على هذه الإستراتيجية اسم إحلال الصادرات (export substitution) بمعنى أن تصدير السلع الصناعية كثيفة العمل يحل محل الصادرات الزراعية كثيفة العمل. وأطلق عليها آخرون اسم الاتجاه للخارج (outward – looking) على عكس إستراتيجية إحلال الواردات أو الاتجاه للداخل (looking – inward).

1. نفس المرجع، ص 13.

2. موقع ستار تايمز **محاضرة التصنيع، كأسلوب للتنمية**، مرجع سبق ذكره، تاريخ2016/04/17. ساعة 11:00 (بتصرف).

وتعني هذه الإستراتجية التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفرها فرص التصدير كل أو جزء من ناتجها. كذلك أنه تبين للعديد من الدول النامية منذ منتصف ستينيات القرن الحالي. أن سياسة إحلال الوردات لم تحقق المأمول منها و أنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الإستهلاكية ولم تنجح في الإنتقال إلى مراحلها التالية والتي تمثل في إنتاج السلع الصناعية و الوسيطية والإنتاجية، كما انها لم تتمكن من الإنتقال بصناعتها الى مرحلة ارتياد الأسواق الخارجية.

ويلاحظ أن تعديل استراتجية التصنيع بهدف تشجيع الإنتاج بهدف التصدير لا يعني تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي بهدف الإحلال محل الوردات.[1]

ثانيا:دوافع وأسباب تطبقيها

يمكن ذكر أهم الأسباب التي تجعل الدول النامية تأخذ بهذه الإستراتيجية فيما يلي:[2]

– الإستفادة من المزايا النسبية المحلية فتتحول الدولة من مصدر للمنتجات الأولية إلى مصدر للمنتجات الصناعية التي تستخلصها من المنتجات الأولية فتتحول مثلا الدولة المصدرة للنفط الخام إلى تصدير مشتقاته المتعددة.

– الإستفادة من وفرة حصيلة الصادرات من العملة الصعبة التي ستتحقق بفضل إتباع هذه الإستراتيجية لتمويل عمليات التنمية الإقتصادية ومساعدة الدولة في عدم لجوئها إلى الاقتراض من الخارج إلا عند الضرورة القصوى.

– التغلب على مشكل ضيق السوق المحلية وما يعانيه من صغر حجم الوحدات الإنتاجية وبالتالي إرتفاع تكاليف الإنتاج، فإذا استطاعت الصناعات البيع في الأسواق الأجنبية فإن هذا سيؤدي إلى كبر حجم الوحدات الإنتاجية وتخفيض نفقات الإنتاج وتتمثل أشكال إقامة صناعات التصدير في:

- إما تصنيع المواد الأولية وتصديرها.

[1]. زرونوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقيميه**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،فرع التخطيط . جامعة الجزائر 2006، ص 29.

[2]. موقع ستار تايمز، **محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية**، مرجع سبق ذكره، تاريخ 17 /2016/04. ساعة 1:10. (بتصرف).

- أو إنتقال صناعة إحلال الواردات إلى مرحلة التصدير.

- أو إقامة الصناعات التصديرية على أساس الميزة البينية للدول النامية.

ثالثا:مزايا هذه الإستراتجية

قد إكتسبت إستراتجية تنمية الصادرات سمعة أحسن من إستراتجية إحلال الوردات لأثرها الفعال في تصحيح الإختلال تلخيصها فيما يلي:[1]

– تتمثل الحوافز من تنمية الصادرات في الإعانات أو الضرائب التي تقل كلما زادت الصادرات نظرا لإزدياد قوتها التنافسية في أسواق التصدير من جهة و الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير عن طريق إنخفاض تكاليف إنتاج الصادرات من جهة أخرى.

– إقترن إستراتجية تنمية الصادرات بإرتفاع معدلات الإدخار، لأن قطاع التصدير يمثل نسبة أكبر من الدخل الوطني، عنه في قطاع الإستراد، لذى فزيادة ونمو الصادرات تؤدي إلى تراكم مدخرات أكبر بما يساهم في دفع عجلة النمو الإقتصادي.

– تصور الهيئات النقدية للدولة في زيادة ونمو الصادرات مؤشرا لتحسين ميزان المدفوعات وبالتالي إمكانية تدفق رؤوس الأموال الأجنبية على استثمار في البلد تكون كبيرة.

– تنتج استراتجية تنمية الصادرات فرصا أقل للتدخل في نطاق السوق وحمايته، خاصة وأن هذا التدخل تكون تكلفته عالية.

– إن استراتجية تنمية الصادرات تكون أكثر كفاءة في الإستخدام لتحقيق أقصى إنتاجية ممكنة على أساس أن هذه الصناعات أو هذا الإنتاج قائم فعلا.

– إن فرص الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير تكون أكثر في حالة تنمية الصادرات على أساس أنه قد تمت الإستفادة منه كليا في السوق الداخلية، أي أن فائض من هذا الإنتاج الكبير يمكن تصديره.

– التغلب على مشكل صغر السوق المحلي مما يمكن الدول النامية من الإستفادة من وفرات الحجم.

– إن إنتاج السلع المصنوعة بغرض التصدير من شأنه أن يشجع على إرتفاع مستوى الكفاءة داخل

[1]. الحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دراسة حالة موريطانيا**، مرجع سبق ذكره، ص 70

الإقتصاد الوطني، وهذا العامل هام جدا وخاصة في حالة الصناعات التي تنتج سلعا أو تستخدم كمستلزمات إنتاج في صناعات محلية أخرى.

رابعا:عيوب إستراتجية التنمية اتجاه الخارج

على الرغم من فوائد الإستراتجية المذكورة فإن لها عيوب نقوم بإجمالها في النقاط التالية:[1]

✓ قد يعاب على الدول النامية أن تقيم صناعات تصدريه، بسبب شدة المنافسة من جانب الدول الصناعية ذات التاريخ العريق في ميدان التصنيع.

✓إن الدول الصناعية قد تقييم جدار عاليا من الحماية الجمركية، فيما يتعلق بصناعتها التي تتميز بالبساطة أو بإستخدام فنون إنتاجية كثيفة إستخدام اليد العاملة (مثل الملابس الجاهزة والإلكترونات وغيرها) وهذه الصناعات التي يمكن أن تتمتع فيها الدول النامية بميزة نسبة في إنتاجها.

✓إن الدول التي تعتمد أساسا على تصدير منتجاتها المصنوعة، إلى أسوق الدول الصناعية تعاني من وقت لأخر من أي أزمات تمر بها البلدان الدول الصناعية. وقد عانت دول الشرق الأقصى كثيرا من الركود الإقتصادي الذي مرت به الدول الصناعية في غرب أوروبا وشمال أمريكا في السنوات الأولى من الثمانيات.

✓ إن خطر استراتجية تنمية الصادرات في بلد ذي اقتصاد متخلف يكمن في وقوعه داخل شباك تلك الإحتكارات الدولية الكبرى التي تحول دون تمكين البلدان المتخلفة من إقامة صناعات متكاملة ليزيد من تبعيتها لها وعجزها عن تشغيل مشروعها الإقتصادية بالإضافة إلى تحقيق الأرباح الخيالية وراء إحتكارها للتكنولوجيا الحديثة.

✓أظهرت التجربة أن نمط التصنيع الموجه للتصدير قد مكن الشركات الدولية من الإستفادة من الأوضاع الإجتماعية والسياسية المتردية في الدول المضيفة في تحقيق معدلات أرباح عالية، لا تدفع الضرائب عنها ولا تعيد إستثمار هذه الأرباح داخل تلك الدول، بل تقوم بتحويلها إلى بلادها الآم وأدى التطبيق العملي لهذه

[1]. زرونوح ياسمينة، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص30.

الإستراتيجية إلى تكريس علاقات التابعية وزيادة عملية نهب ثروات وموارد هذه الدول لصالح عملية التراكم الرأسمالي في بلدان المركز الرأسمالي المتقدم.[1]

✓تؤدي هذه الإستراتيجية إلى استنزاف الفائض الإقتصادي المتولد في صناعات التصدير بصورة أرباح وفوائد رأس المال الأجنبي وتحويلها للخارج لدول المركز الرأسمالي التابعة له هذه الشركات.[2]

5 معيار المفاضلة بين إستراتجية احلال الوردات وتنمية الصادرات

إن إختيار أحدها ينبغي أن يتم وفق لمعيار محدد، ألا وهو مدى توفير النقد الأجنبي في حالة إتباع إستراتجية إحلال الوردات أو إضافة موارد جديدة للنقد الأجنبي في حالة إتباع تنمية الصادرات بإعتبار أن المشكلة النقد الأجنبي هي حجز الزاوية في عملية التنمية الاقتصادية اذ تؤثر تأثيرا مباشرا على أي قرار إقتصادي.هذا وتتطلب الإستراتجية المثلى في توزيع هذه الموارد الوصول إلى النقطة الحدية بحيث تتعادل فيها تكلفة الحصول على العملات الأجنبية من خلال استراتجية تنمية الصادرات مع توفير هذه العملات الذي تتطلبه سياسة أو استراتجية احلال الوردات.[3]

المطلب الثالث :استراتجية النمو الإقتصادي

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى أنسب الطرق لبدء عملية النمو الإقتصادي والسير فيه بسرعة ونجاح وأخد بعين الإعتبار ظروف التخلف الإقتصادي السائد ومن بين هذه استراتجيات اتجاه النمو الإقتصادي نذكر ما يلي:

أولا:استراتجية النمو المتوازن

[1]. موقع ستار تايمز، **محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية**، مرجع سبق ذكره، تاريخ 2016/04/17. ساعة 01:25 بتصرف .

[2]. نفس المرجع،

[3]. لحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دراسة حالة موريتانيا**، مرجع سبق ذكره، ص73.

النمو المتوازن يتطلب توازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأس مالية و الاستهلاكية وكذلك تتضمن التوازن بين الصناعة والزراعة، وبين القطاع التصديري والمحلي و أكثر من ذلك فإنها تشمل التوازن بين الإستثمارات في السلع الإنتاجية المباشرة، ورأس المال الإجتماعي وبين التوسع الرأسمالي و الأفقي في الصناعات.[1]

لقد أكد رواد المدرسة الكلاسيكية التقليدية والحديثة ورواد نظريات التنمية على أهمية الإستثمار في أحداث التنمية الإقتصادية والتعجيل بها، وترجع إستراتيجية النمو المتوازن إلى الإقتصادي (راجنار نيركسة Nurkse Ragnar) (1907-1959) (اقتصادي استوني من استونيا) الذي تبنى الأفكار الرئيسية التي عرضها " روزنشتين – رودان " في إستراتيجية الدفعة القوبة وأعطاها صيغة أكثر حداثة في كتابه بعنوان:

Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries ((1953)

التي تدعو الدولة إلى تخطيط وتنفيذ برنامج إستثماري ضخم في المناطق المتخلفة بحيث توجه الإستثمارات إلى جبهة عريضة من الصناعات الإستهلاكية الخفيفة التي تدعم بعضها البعض بشكل يكسبها الجدوى الإقتصادية في إقامتها، في حين أن كلا منها على إنفراد لا يكون لها مثل هذه الجدوى.

وقد ألزم توفر لذلك لابد من توفر الحد الأدنى من الموارد الرأسمالية لأغراض ولم يكن أمام البلدان النامية سوى التنمية نيركسية من خلال تنويع الإقتصاد الوطني وذلك من خلال إقامة مشروعات متعددة في معظم القطاعات والأنشطة الإقتصادية هذه تساعد على خلق و فوارت تساهم بتوسيع السوق وخلق فرص جديدة للعمل أي أن المسار الأمثل للنمو هو تحقيق التوازن وأن النمو في كل قطاع يتناسب ومرونة طلب دخل الوطني على منتجاته، و أما بالنسبة للعلاقات الرئيسة كالعلاقة بين رأس المال الإجتماعي والصناعات الإنتاجية فإنها لا ترفض حدوث عدم التوازن فيها.[1]

[1]. محمد البناء، **التنمية وتخطيط الاقتصادي**، مكتبة الشرق. القاهرة. 1996 ص.104 .

[1]. كامل بدن، **التنبؤ بلاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (1985/2030)**، رسالة مقدمة الى مجلس سانتكلمنش وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد، جامعة سانت كامنس العالمية،العراق،2012.ص 140

ولقد وجهت عدة إنتقادات إلى إستراتجية النمو المتوازن نجمل أهما فيما يلي:[1]

– يرى هيرشمان مقدم استراتجية النمو غير المتوازن أن تنفيذ استراتجية النمو المتوازن ينتهي إلى فرص إقتصاد صناعي متكامل حديث على قمة اقتصاد تقليدي راكد ولا يرتبط إحداهما بالأخر أوهى الصلات تكون النتيجة إحياء ظاهرة الإقتصاد الثنائي التي أورثها الإستثمار الأجنبي في الماضي للبلاد المتخلفة وما ترتب على ذلك من أثار وخيمة على إقتصاديات هذه البلدان ولكن يرد مؤيدي إستراتجية النمو المتوازن على أنهم أدركوا أهمية تنمية القطاع الزراعي بصورة متوازنة مع القطاع الصناعي.

– يوجه انتقاد أخر لإستراتجية النمو المتوازن يقوم على أساس عدم واقعيتها لضرورة توافر موارد ضخمة لأزمة لتنفيذ برامجها، فيقول سنجر أن مشكلة البلاد المتخلفة تتمثل في وجود نسبة عالية من القوة العالمية في القطاع الزراعي الذي تنخفض إنتاجيتها بشدة وأن مجهودات التنمية الاقتصادية يتعين أن تنصب على إحداث تغيير جذري في هيكل العمالة وذلك بتخفيض نسبة القوة العاملة في الزراعة تخفيضا كبيرا ورفع إنتاجيتها وهذا يقتضي تنمية زراعية ضخمة حتى لا يقف عدم تنمية هذا القطاع عقبة كبيرة أمام تنمية القطاع الصناعي، وأن إحداث هذه التنمية الزراعية الضخمة يعني القيام بدفعة قوية في القطاع الزراعي إلى جانب الدفعة القوية المقترحة للقطاع الصناعي، وهذا يقتضي توافر موارد استثمارية ضخمة دون طاقة البلاد المتخلفة.

– إنتقد البعض إستراتجية النمو المتوازن على أنها سوف تؤدي إلى عزل الدولة النامية عن الإقتصاد الدولي بتركيزها على التنمية الاقتصادية لأجل السوق المحلية.

– يرى البعض أن تطبيق هذه الإستراتجية يشجع على التضخم لأنها تتطلب موارد أكثر مما هو متاح لأكثرية الدول النامية، وهو إنتقاد له وزنه أثبتته تجارب التنمية ولاسيما في بلاد أمريكا اللاتنية التي إتبعت سياسة إحلال الوردات والتي يمكن إعتبارها تطبق إستراتجية الكثير من جوانب الدفعة القوية والنمو المتوازن.

ثانيا:استراتجية النمو غير المتوازن

[1]. لحسن ولد سيدي، **دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، دراسة حالة موريطانيا**، مرجع سبق ذكره .ص66

– إرتبطت استراتجية النمو غير المتوازن بالاقتصادي "هيرشمان"، وأن كان قد سبقه بيرو Perroux في تقديمه صيغة النمو غير المتوازن، تحت اسم "مراكز النمو أو أقطاب النمو" وتمثلت نظرية بيرو في أن على البلدان المتخلفة أن تبدأ بتركيز حدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وإن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الإقتصاد الوطني.[1]

– يرى أنصار هذه الإستراتجية النمو غير المتوازن أن يكون هناك تركيز من قبل الدولة على قطاع رئيسي ورائد في المجتمع نتيجة لقلة الموارد المالية للإستثمارات في خطط التنمية، وسيؤدي هذا القطاع الرائد على جذب القطاعات الأخرى إلى مرحلة النمو المتوازن مما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المنشودة على مستوى كافة القطاعات الإقتصادية والإجتماعية.[2]

– الإنتقادات الموجهة لإستراتيجية " النمو غير المتوازن "

1–إنتقد البعض إستراتيجية النمو غير المتوازن لأنها تهمل دور التخطيط إذ تبعاً " لهيرشمان " فإن قرارات الإستثمار متروكة لرجال الأعمال والمبادرة الفردية، أما دور الدولة فهو التشجيع وتصحيح المسار. لكن " هيرشمان " نفسه يؤكد أن قرارات الإستثمار في البلاد المتخلفة هي التي تمثل العقبة الرئيسة في طريق التنمية الإقتصادية، فكيف إذن تترك هذه القرارات للمبادرات الفردية دون وضع خطة متناسقة ومتكاملة بحيث تساعد في إتخاذ تلك القرارات.[3]

2– تفترض إستراتيجية " النمو غير المتوازن " أن المهم فقط هو القضاء على عقبة رئيسية هي ضعف القدرة على إتخاذ قرارات الإستثمار وذلك حتى يمكن تحقيق التنمية، وهي بذلك تختزل مشاكل التنمية 3– يأخذ البعض على إستراتيجية " النمو غير المتوازن " أنها تعتمد على المبادرات الفردية سبيلاً أساسياً لتحقيق التنمية بالبلاد المتخلفة من خلال خلق الإختلالات التي تحفز هذه المبادرات. ويرى البعض أن هذا الأمر

[1]. بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 46 ،47.

[2]. زربوح ياسمينة، **إشكالية التنمية في الجزائر دراسة تقيميه**، مرجع سبق ذكره،ص 29

[3]. موقع ستار تايمز، **محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية**، مرجع سبق ذكره (بتصرف) ، تاريخ2016/04/17. ساعة 01:30

مشكوك في صحته إلى حد كبير حيث تثبت تجارب النمو إستحالة قيام القطاع الخاص بمفرده بتحقيق النمو أو إمكان اضطلاعه بقيادتها.[1]

4-عدم تحديد تركيبة و إتجاه ووقت النمو غير المتوازن.[2]

5-امكانية التعرض للتضخم نتيجة زيادة الإستثمارت الخارجية.[3]

خلاصة الفصل

إن النمو الإقتصادي يقتضي تغيير في هيكل الانتاج وإسناده بالدرجة الأولى على القوى الذاتية للمجتمع من أجل تحقيق نمو متواصل من خلال موارد المجتمع بدلا من استنزافها العمل على تحقيق التوازن بين القطاعات الإقتصادية الأساسية للمجتمع كما ينبغي أن تلبي عملية النمو الإقتصاديي حاجات الغالبية العظمى الأفراد المجتمع من أجل تحقيق أكبر قدر من العدالة بينهم ، ونلمس أهمية نشاط التصدير كقاطرة للنمو الإقتصادي والإجتماعي، لذا كان على الدول خاصة النامية مساندة

[1]. نفس المرجع (بتصرف).

[2] أحمد جابر. **التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة** . مرجع سبق ذكره . ص52.

[3].نفس المرجع، ص52.

ودعم نشاط التصدير لتخفيض تكاليف المنتجات بغية تعزيز قدرتها التنافسية وحماية المصدرين من المخاطر التجارية والغير التجارية، وتختلف سياسات عملية النمو ومضمونها وفقا لدرجة التطور التي وصلت إليه البلاد ولنوع النظام الإقتصادي السائد في البلاد والسياسي والأهداف المرجوة منها يجب أن تكون واضحة المعالم تتضمن الأهداف الأساسية التي تبني عليها عملية النمو هادف إلى إحداث تغيرات نوعية عميقة في البنية الاقتصادية والاجتماعية.

تمهيد: إن الجزائر تزخر بثروات طبيعية كثيرة، يعكسها تنوع ثرواتها الباطنية و السطحية، وتنوع المناخ و التوزيع الجغرافي بها، ومن أهم الثروات التي تتوفر عليها الجزائر هو البترول و الذي تزايده أهميته كمصدر للطاقة، و ازداد الطلب عليه من الدول الصناعية التي تفتقر إليه، كما ازدادت أهميته في اقتصاديات الدول التي تصدره، بل أن استقرار الأوضاع الاقتصادية بهذه البلدان أصبح مرتبطا به نتيجة لتزايد إيرادات الدول المصدرة للبترول تبعا لارتفاع أسعاره إلا أن أسعاره عرضت للانخفاض في كثير من الأحيان، ما يتوجب على الدول التي تعتمد في اقتصادياتها على عائدات البترول إلى إيجاد استراتيجيات بديلة لتصدير المورد الواحد و النهوض بالتنمية داخل ربوعها.

عليه سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كتالي:

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014.

المبحث الثالث: الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية في الجزائر

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عدة مراحل و إصلاحات منذ الاستقلال كان أبرزها الانتقال من النهج الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، وذلك مواكبة للتطورات و الأوضاع التي فرضت نفسها على مستوى الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: تبعية الاقتصاد الجزائري لصادرات المحروقات

إن دراسة اقتصاد بلد معين للحكم عليه لا تتوقف فقط على دراسة جانب معين لأن هناك الكثير من العوامل والمتغيرات تدخل في اقتصاد البلد و تحدد معالمه، إلا أن التجارة الخارجية لها من الأهمية الكبرى في توجيه الاقتصاد الوطني فهي تعد أداة توجيه فاعلة بل تتعدى ذلك كونها عصب الاقتصاد ونبضه.

أولا: هيمنة صادرات النفط على التجارة الخارجية: إذا كانت الدراسات المختلفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية توضح أنه ليس هناك نموذج مبسط لتفسير نجاح التنمية أو معوقاتها، إلا أن هناك تسليم شبه عام على أن التجارة الخارجية تعتبر عنصرا هاما في تحسين الأداء الاقتصادي، إذ أن معظم العمل والتبادل الذي يتم ضمن السوق وعالم التجارة على المستوى المحلي يعتبر إطارا حيويا ليس فقط في تبادل السلع ولكن أيضا بالنسبة للاتصالات الشخصية وتبادل الأفكار التي تؤدي إلى التغيير.

وما هو حقيقي على المستوى المحلي يعتبر حقيقيا أيضا على المستوى الدولي حيث يؤثر اتصال الأفكار وتبادل المعلومات إلى التغيير في أداء الاقتصاد، خاصة فيما يتعلق بمجال حسن استغلال الموارد وإدخال التحسينات على الصادرات لغرض المنافسة.

ومع الاعتراف بأن العلاقات الاقتصادية الخارجية: من تصدير واستيراد السلع، وغيرها، توفر إمكانيات هامة من أجل زيادة كفاءة الإنتاج، فإن واقع حال النظام الرأسمالي في ظل العولمة نظام ديناميكي توسعي

يتجه نحو تركز وتمركز الثروة ووسائل الإنتاج، بسبب وجود تكتلات اقتصادية عالمية منظمة يمكنها استخدام ضغوط مختلفة تؤثر في شروط التبادل لصالحها.[1]

وبغية تسليط الضوء على التجارة الخارجية في الجزائر سوف نقوم بالتطرق إلى ما يلي:

الصادرات الجزائرية الإجمالية، التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية، الواردات الجزائرية وذلك خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2015.

[1]. عيسى مقلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة ماجستار، قسم العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008، ص88.

جدول رقم: (3-1) يبين تطور قيمة الصادرات الجزائرية خلال السنوات (2000-2015) **الوحدة: مليار دولار**

	صادرات المحروقات		الصادرات خارج المحروقات		الصادرات الإجمالية	
السنوات	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
2000	21,06	97,27	0,59	2,73	21,65	100
2001	18,53	97,07	0,56	2,93	19,09	100
2002	18,11	96,79	0,60	3,21	18,70	100
2003	23,99	98,08	0,47	1,92	24,46	100
2004	31,55	97,92	0,67	2,08	32,22	100
2005	45,59	98,40	0,74	1,60	46,33	100
2006	53,61	97,94	1,13	2,06	54,74	100
2007	59,61	98,38	0,98	1,62	60,59	100
2008	77,19	98,22	1,40	1,78	78,59	100
2009	44,41	98,30	0,77	1,70	45,18	100
2010	56,12	98,30	0,97	1,70	57,09	100
2011	71,66	98,31	1,23	1,69	72,89	100
2012	70,58	98,38	1,15	1,60	71,74	100
2013	63,33	98,29	1,10	1,71	64,43	100
2014	58,36	95,41	2,81	4,59	61,27	100
*2015	51,50	94,28	3,12	5,71	54,62	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات

بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:ديسمبر2004، ديسمبر 2008، ديسمبر 2015 ، الموقع الإلكتروني: تاريخ الإطلاع: 2016/04/08 على الساعة 22:44.

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

تاريخ الإطلاع (2016/04/19) على الساعة 23:36

الشكل رقم: (3-1) تطور الصادرات خارج المحروقات خلال السنوات (2000-2015)

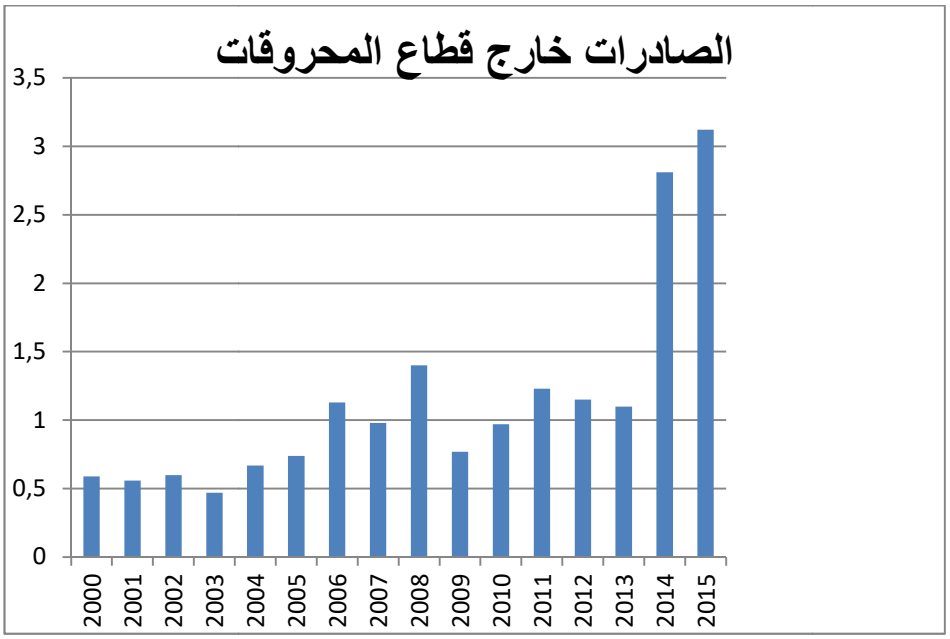

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم:(3-1)

الشكل رقم: (3-2) تطور الصادرات الإجمالية خلال السنوات (2000-2015)

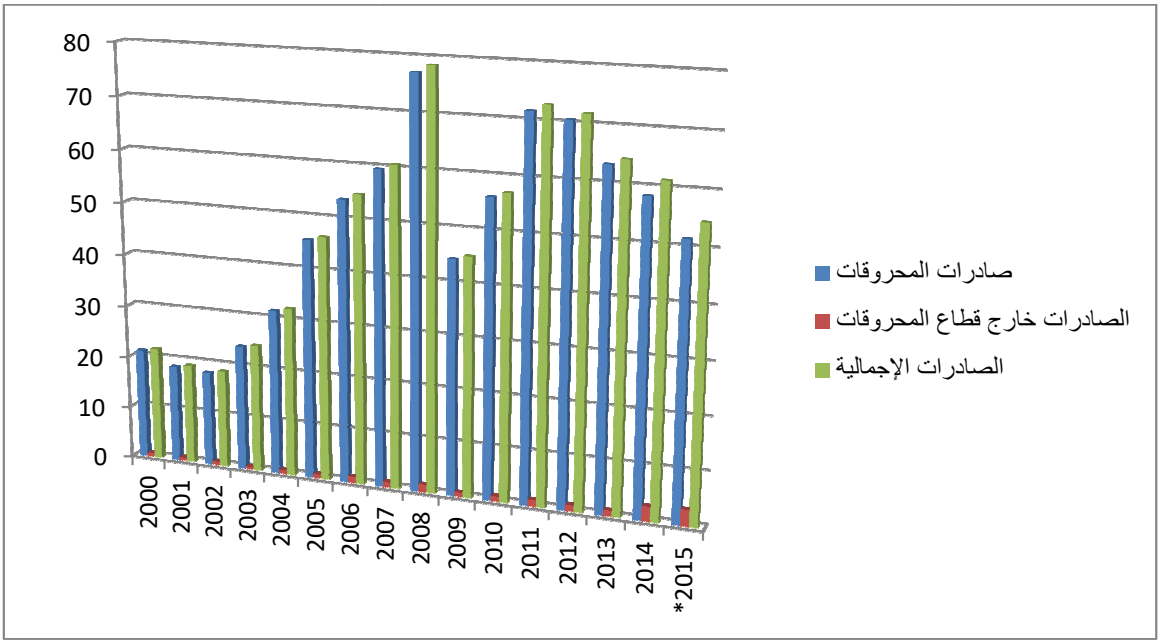

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم: (3-1)

نلاحظ من خلال الجدول والشكلين أعلاه أن صادرات المحروقات تؤثر بصفة كبيرة على الصادرات الإجمالية للجزائر، بحيث تتراوح نسبتها ما بين (94% و 98,40%)، انخفضت الصادرات الإجمالية للجزائر سنتي 2001 و 2002 إلى 19,09 مليار دولار و 18,70 مليار دولار على التوالي حيث كانت سنة 2000 تقدر ب 21,65 مليار دولار وهذا راجع إلى التذبذبات المسجلة في أسواق النفط وانخفاض أسعارها خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 التي وقعت بالولايات المتحدة الأمريكية.

إلا أنه وانطلاقا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2008 سجلت الصادرات الجزائرية فائضا متزايدا حيث وصل إلى 78.59 مليار دولار سنة 2008 حيث وصلت صادرات المحروقات إلى 77.19 مليار دولار بنسبة 98.70 % أين وصل سعر البرميل إلى 98.96 دولار للبرميل.

كما عرفت الصادرات الجزائرية انخفاضا وصل إلى 45.18 مليار دولار في سنة 2009 وذلك نتيجة انخفاض صادرات المحروقات حيث كانت قيمتها 44.41 مليار دولار نتيجة الأزمة العالمية.

لتعاود الصادرات الإجمالية ارتفاعها من جديد، حيث وصلت الصادرات إلى 72.89 مليار دولار سنة 2010 و 57.09 مليار دولار سنة 2011، نتيجة ارتفاع صادرات المحروقات و ارتفاع أسعار البترول بحيث وصلت إلى 113 دولار سنة 2011.

لكن الصادرات الجزائرية عرفت انخفاضا سنة 2012 و 2013 و 2014 و 2015 حيث وصلت الصادرات الإجمالية إلى 54,62 مليار دولار سنة 2015 وذلك نتيجة لتواصل انخفاض صادرات المحروقات التي تقدر ب 51,50 مليار دولار و ذلك نتيجة الانخفاض الرهيب في أسعار البترول حيث و صل سعر البرميل إلى أعتاب 37 دولارا في هذه السنة.

وهنا يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات تتواصل في تسجيل نسب ضعيفة من الصادرات الإجمالية لا تتعدى 6% خلال الفترة المدروسة وسنة 2015 هي أحسن سنة من حيث قيمة الصادرات خارج المحروقات بنحو 5,71% مليار دولار، وإرتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات لا يعكس قيمتها الحقيقية، و إنما يرجع ذلك إلى إنخفاض قيمة الصادرات خارج المحروقات حيث تراجعت قيمتها إلى:

51,71 مليار دولار خلال هذه السنة، بينما بقيت صادرات المحروقات هي المسيطرة على الصادرات الجزائرية بنسب تتعدى 94 % من قيمة الصادرات الإجمالية الجزائرية.

ثانيا: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري:

للنفط أهمية كبيرة، فهو يتمتع بمزايا هامة ومتعددة فهو يتمتع بمزايا هامة ومتعددة فهو عبارة عن سلعة إستراتيجية لها خطورتها في حالة السلم والحرب فهو يعتبر من أهم عناصر التقدير الإستراتيجي للدول كما أنه يعتبر من أهم مؤشرات قياس تقدم وتطور الدول. و تتجسد أهمية النفط في حقيقتين:

الأولى كونه مصدر للطاقة و يحتل مكانة بارزة من المصادر الأخرى للطاقة بالنظر لأسباب فنية و اقتصادية عديدة. و الثانية أنه مادة خام يستخدم في العديد من الصناعات الكيماوية و البيتروكيماوية، مثل زيوت التشحيم، الورق المطاط، والمنظفات الصناعية.

و أما بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فهذا الأخير له اعتماد مطلق على النفط، فهو يمثل حوالي ثلثي الإنتاج والدخل المحلي، أما الثلث المتبقي ففي معظمه هو دخل غير مباشر للنفط، كما يشكل ما يفوق 60 % من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، والتي مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من تصدير النفط والتي تعتبر طرفا مهما في التطور الاقتصادي.[1]

[1]. مصطفي بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مرجع سبق ذكره، ص61.

التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015

جدول رقم: (3-2) يوضح التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من 2000-2015

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنوات	المحروقات و الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الإستهلاكية
2000	21419	30	32	458	11	47	13
2001	18484	34	28	504	22	45	12
2002	18091	35	35	551	20	50	27
2003	23939	48	48	509	1	30	35
2004	30925	59	65	552	1	52	16
2005	45588	67	67	656	/	36	14
2006	53608	54	73	828	1	44	43
2007	59605	88	88	993	1	44	34
2008	77192	119	119	1384	1	69	32
2009	44411	113	113	692	/	25	49
2010	56143	305	165	1089	/	27	33
2011	71662	357	162	1495	/	36	16
2012	70571	314	167	1519	/	30	18
2013	63326	402	108	1608	/	25	18
2014	58362	323	49	2350	2	15	10
*2015	51503	388	152	2554	/	26	16

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:ديسمبر2004، ديسمبر 2008، ديسمبر 2015، الموقع الإلكتروني تاريخ الإطلاع 2016/04/20 على الساعة : 23:16

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

و المركز الوطني للإحصاء:http://www.ons.dz

الشكل رقم: (3-3) يمثل التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال سنة 2015*

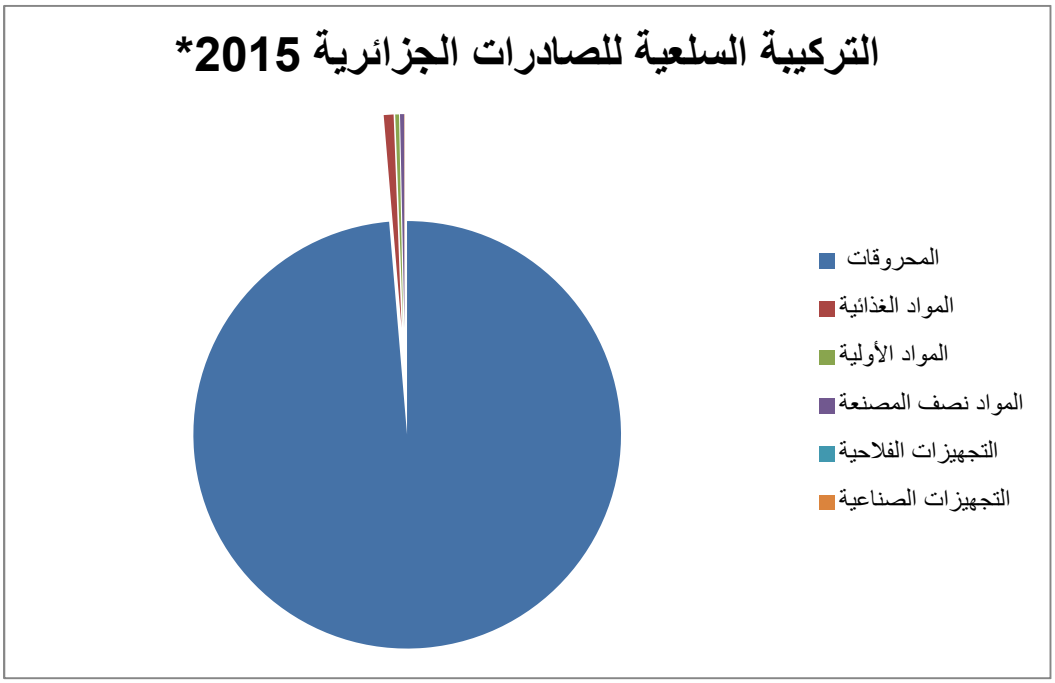

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(3-2)

من خلال الجدول يتضح لنا أن المحروقات تحتل أعلى حصة من الصادرات الإجمالية طوال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015، بينما تبقى الصادرات خارج المحروقات ضئيلة جدا من إجمالي لصادرات، مع الإشارة إلى أنها تحسنت نوعا ما في سنتي 2014، 2015 على التوالي، حيث نجد أن من المواد النصف المصنعة تأتي في الطليعة من إجمالي الصادرات خارج المحروقات تليها تليها المواد الغذائية، إلا أنها مقرنة بصادرات المحروقات تكاد تكون منعدمة.

الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

جدول رقم: (3-3) يمثل تطور قيمة الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الواردات
2000	9,17
2001	9,94
2002	12,00
2003	13,53
2004	18,30
2005	20,35
2006	21,45
2007	27,63
2008	39,47
2009	39,29
2010	40,21
2011	47,30
2012	50,37
2013	54,90
2014	58,33
*2015	78,49

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:ديسمبر 2004، ديسمبر 2008، ديسمبر 2015 ، الموقع الإلكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

تاريخ الإطلاع 2016/04/21 على الساعة : 00:31

الشكل رقم: (3-4) يوضح تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

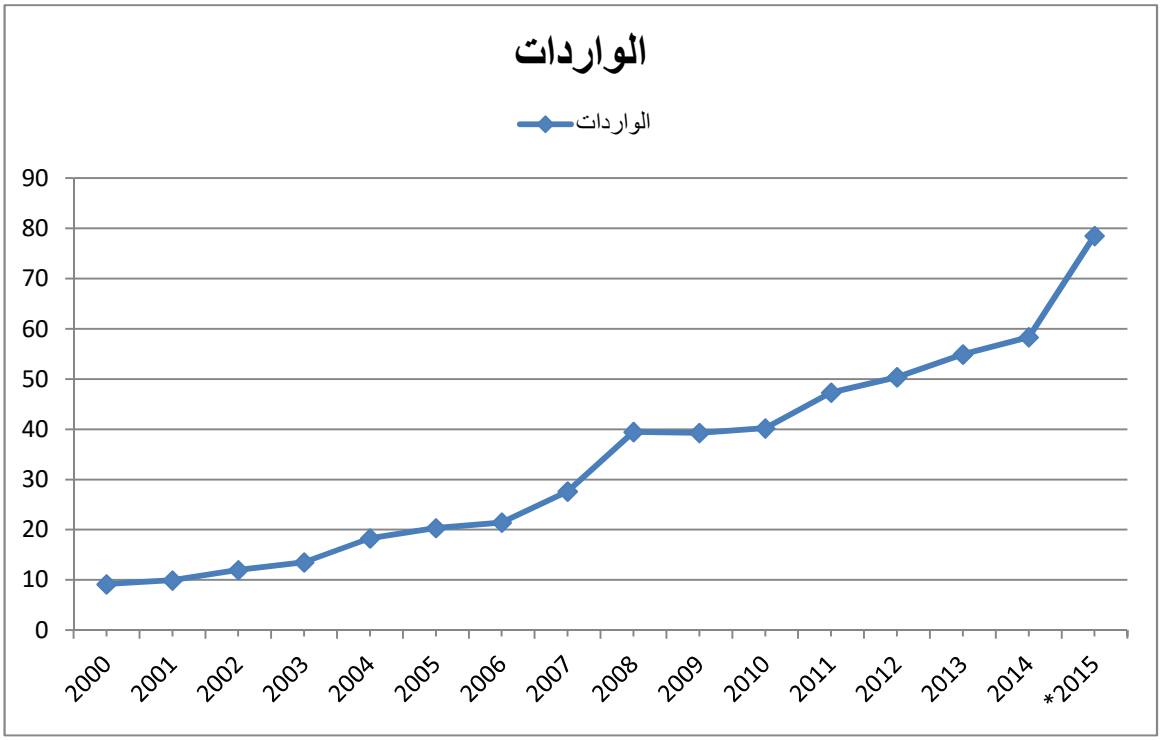

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-3)

التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2014: يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم:(3–4) يوضح التركيبة السلعية لواردات الجزائر من 2005 إلى 2014

الوحدة: مليون دولار

السنوات	معدات التجهيزات الصناعية	منتجات نصف مصنعة	المنتجات الغذائية	السلع الإستهلاكية غير الغذائية	المنتجات الخام
2005	2954	1340	2743	1254	284
2006	3305	2711	2887	1367	434
2007	4750	3325	3982	1737	651
2008	6798	5617	6436	2151	694
2009	6509	5396	4429	2256	646
2010	6309	5024	4440	1947	772
2011	7575	4859	7736	2324	866
2012	10170	6059	6496	2663	953
2013	10345	8105	6641	2723	996
2014	11418	6934	7676	3001	1105

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الموقع الإلكتروني

http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur

بتاريخ: 2016/04/24 على الساعة 11:13

الشكل رقم:(3-5) يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية خلال سنة 2014

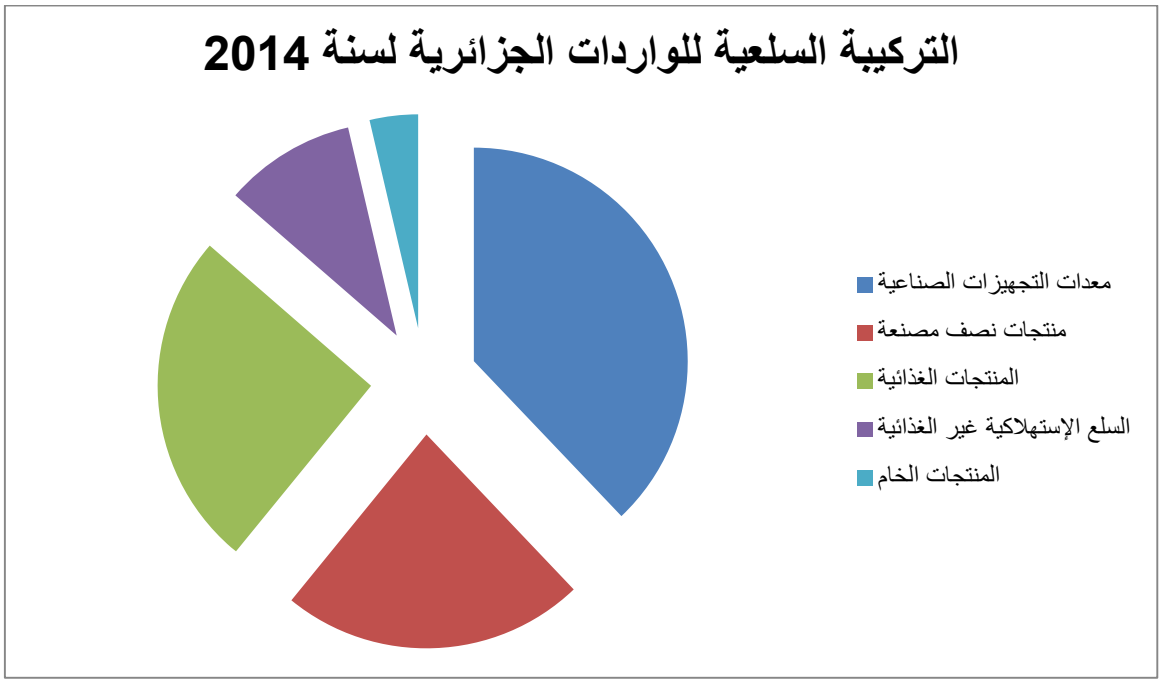

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (3-4)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نلاحظ التزايد المستمر لقيمة الواردات الجزائرية حيث ازدادت بأكثر من بأكثر من ثمانية أضعاف ونصف الضعف (8,5) خلال فترة الدراسة حيث كانت 9,17 مليار دولار سنة 2000 لتصبح 78,49 مليار دولار سنة 2015، كما أن التوزيع السلعي للواردات في الجزائر لا يختلف عن غيره من التوزيعات السلعية للدول النامية والتي تشكل فيها السلع المصنعة والتجهيزات الصناعية والمواد الغذائية الجزء الأكبر من إجمالي الواردات.

المطلب الثاني: المشاكل المترتبة عن الريع البترولي في الجزائر

يمكن تبيينها من خلال التطرق إلى ما يلي:

مفهوم الاقتصاد الريعي: يعني اقتصاد الريع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط مثلا ، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب رخوا إذ يعتمد على المبادلات التجارية وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية و الزراعة أهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموما نموذجا لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات

مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الجباية، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال و استيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرصا للعمل. وعلاوة على ذلك، فأن الدولة عادة ما تجني أرباحا إضافية تساهم في تنويع اقتصادها والتخلص من التبعية للمحروقات. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو الاقتصادي مرهونا بتطور الريع لا بديناميكية الاقتصاد داخليا وخارجيا من خلال تشجيع القطاعات الإنتاجية العمومية،يعرّف الخبير الاقتصادي العراقي الدكتور صبري زاير السعدي الاقتصاد ألريعي النفطي بأنه"الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من إنتاج النفط

(والغاز) المملوك كليا(الطاقات الإنتاجية والاحتياطيات) للدولة.[1]

تآكل الريع: إن ما تحصل عليه الدول النفطية من عائدات مقابل تصديرها لسلعة البترول في الأسواق الدولية الذي يمثل الريع البترولي ما فتئ يتناقص بشكل مستمر، بسبب عاملي التضخم وانخفاض سعر صرف الدولار لأمريكي المعتمد في تجارة النفط. وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الريع يمثل الفرق بين التكلفة الكلية (إنتاج ونقل وتكرير وتسويق توزيع) وبين سعر المنتجات المكررة في أسواق المستهلك النهائي، فإن ما تحصل عليه الدول المصدرة للبترول من هذا الريع يعد ضئيلا جدا بسبب سيطرة الشركات العالمية على أسواق الاستهلاك النهائية. وهذا التآكل في العائدات يبرر مطالبة الدول المنتجة للبترول بنصيب عادل من هذا، كما أن سلعة النفط باعتبارها ثروة طبيعية ناضبة يجب أن يكون لها سعر مستقل لا يرتبط بتكلفة الريع الإنتاج التي لا يعتد بها في تسعير المواد الناضبة.[2]

و المواد الناضبة هي المواد الغير متجددة باستمرار و هي قابلة للزوال في أي لحظة مثلما حدث في هولندا

مفهوم المرض الهولندي: إن مصطلح المرض الهولندي يعبر عن الآثار الغير مرغوب فيها على القطاعات الإنتاجية وخصوصا القطاع الصناعي نتيجة اكتشاف الموارد الطبيعية، و يسمى المرض الهولندي نسبة إلى

[1]. صالح ياسر، **النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق**، ورقة سياسيات، مؤسسة فريديريش إيبرت مكتب الأردن والعراق، 2013 ص 4

[2].عيسى مقلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره ص 46.

حالة من الكسل والتراخي الوظيفي التي أصابت الشعب الهولندي في النصف الأول من القرن الماضي 1900-1950 بعد اكتشاف النفط والغاز في بحر الشمال، حيث هجع للترف والراحة واستلطف الإنفاق الاستهلاكي ألبذخي، ولكن دفع ضريبة ذلك بعد أن أفاق على حقيقة نضوب الآبار التي استنزفها باستهلاكه غير المنتج فسمي ذلك بالمرض الهولندي. وهو تعبير داخل قاموس المصطلحات على الصعيد العالمي منذ 30 عاما بالضبط، و أول من نشر هذا المصطلح مجلة "الأيكونوموست" البريطانية في 1977 /11/26.

يقول البروفسور (جوزيف ستيغلز) الحائز على جائزة نوبل ،" بعد اكتشاف الموارد السخية في هولندا واجهوا معدلات متزايدة من البطالة ، ومن تفشي ظاهرة الإعاقة بين صفوف القوى العاملة ، فالغريب أن العمال الهولنديين الذين فشلوا في البحث عن وظائف اكتشفوا أن استحقاقات العجز والإعاقة أفضل لهم ماديا من الاكتفاء باستحقاقات البطالة".[1]

شروط التبادل التجاري ليست في صالح الجزائر

الصفقات النفطية للصادرات الجزائرية التي تفوق 98 % من مجمل الصادرات تتم حصريا بالدولار الأمريكي في حين أن 60 % من الواردات من مختلف السلع تتم بالعملة الأوربية (الأورو). وهذا في صالح الدول الأوربية لأنها تدفع المشتريات النفطية من الجزائر بالدولار المنخفض القيمة أمام الأورو، في حين تبيع منتجاتها للجزائر بالأورو المرتفع. فإذا كانت الجزائر تستطيع تحمل الخسارة المتأتية من انخفاض الدولار أمام الأورو وتعويضها مؤقتا من ارتفاع أسعار البترول، إلا أنها تتكبد خسارة دون فائدة من جراء تدهور أسعار الصرف، ولذلك فإن تغيير الموردين أو التقليل من الاستيراد من منطقة الأورو يبدو أمرا واردا بالتحول نحو الأسواق الأسيوية أو أسواق الدولار كالولايات المتحدة وكندا وأمريكا ، مع أن اللاتينية وغيرها، أو العمل على اعتماد سلة عملات كقاعدة في إبرام الصفقات بدلا من الدولار احتمال تغيير الموردين من منطقة الأورو نحو الدولار الأمريكي ليس بالأمر السهل ولا يمكن أن يتم في مدة قصيرة وذلك لأسباب منها:

[1] . مايح شبيب ألشمري، ورقة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية **بعنوان: تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق**، جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة نشر ، ص 5و6.

– العلاقات التاريخية لتجارة الجزائر الخارجية مع أوربا وفرنسا بالخصوص وتأثير الجوانب الثقافية والاجتماعية بوجود جالية جزائرية كبيرة في فرنسا تسهل الاتصالات والتعامل.

– الأسباب الجغرافية، لأن تغيير منطقة الاستيراد القريبة سيكون دون شك نحو مناطق بعيدة عن الجزائر (آسيا أو أمريكا) مما يستدعي تكاليف إضافية في النقل. (مع ملاحظة أن دول آسيا استطاعت أن "تعوض" زبائنها عن تكاليف النقل بطريقة غير مباشرة بتوفير سلع بأسعار منخفضة جدا).

– غير أن أهم الأسباب هو ارتباط الجزائر باتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوربي منذ 2005 التي تلزمها بإقامة علاقات تجارية مع الاتحاد، وهذه الاتفاقية أصبحت تضر بمصالح الجزائر حيث تستورد أغلب السلع من الدول الأوربية ولا تصدر لها تقريبا أي شيء عدا النفط وهو يتم بالدولار.

إن شروط التبادل تأتي لصالح الأقطار المتطورة وخاصة الاتحاد الأوربي الذي يستفيد من وضعيته كأول مورد للجزائر بما يحتاجه الاقتصاد الوطني من مختلف السلع.

وإذا ما علمنا بأن الدولار الأمريكي قد فقد خلال العشر سنوات الماضية أكثر من ربع قيمته أمام اليورو، نستطيع أن نقدر حجم الخسارة التي تتكبدها الجزائر جراء هذه الوضعية بحيث لا تستفيد كثيرا من ارتفاع أسعار البترول، بمعنى أن الجزائر التي تتعامل مع منطقة اليورو بنسبة تفوق 60 % من الواردات، فإن أي انخفاض في سعر صرف الدولار إزاء اليورو يعني خسارة معتبرة للجزائر بسبب اعتماد تجارة البترول على الدولار الأمريكي في إبرام الصفقات النفطية دوليا.[1]

و بالتالي عندما تقوم الولايات المتحدة بتأثير في قيمة عملتها بالانخفاض أو الارتفاع باعتماد على مجموعة من الوسائل فإن ذلك سينعكس على أسعار السلع و الخدمات المقيمة بالدولار و أولها النفط مما يؤدي إلى انعكاسات سلبية على الدول المنتجة للنفط و منها الدول العربية.[2]

أشكال التلوث البيئي الناتج عن النفط:

[1]. عيسى مقلد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مرجع سبق ذكره، ص 93،92 بتصرف.

2. خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر (2000–2014)**، مذكرة ماجستار في العلوم السياسية، تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، سنة 2015، ص 30.

-1 تلوث المياه: تصل الملوثات النفطية إلى مصادر المياه سواء المياه الجوفية أو السطحية عن طريق التربة مما يؤدي إلى تلوث هذه المصادر بالمواد التالية:

- تلوث بالمواد الذائبة (العضوية وغير العضوية).

- تلوث بالمواد السامة مثل مركبات الفينول،ومركبات السيانيد.

- تلوث بالمواد التي تستترف الأكسجين الذائب في الماء كالزيوت.

-2 تلوث الهواء: يصبح الهواء ملوث نتيجة الأعمال النفطية وتحديدا أثناء مرحلة تكرير النفط الخام و تحويله إلى منتجات نفطية و هذا من خلال:

- تلوث الهواء الجوي بالحرارة الزائدة الناجمة عن صرف غازات الاحتراق.

- تلوث الهواء نتيجة الصناعة البتر وكيماوية مثل غاز ثاني أكسيد الكربون،غازات أكاسيد الهيدروجين، غاز ثاني أكسيد الكبريت، غاز أول أكسيد الكربون.....الخ.

تلوث التربة: تتلوث التربة عادة نتيجة العمليات المختلفة أثناء الاستكشاف والحفر والإنتاج النفطي، مثلا أثناء عملية الحفر تستخدم سوائل الحفر، هذه السوائل عادة ما تخلط بالتربة و تؤدي إلى تلوثها، و يمكن تقسيم تلوث التربة على النحو التالي:

- تلوث التربة بالنفايات والمواد القابلة الاشتعال.

- تلوث التربة بالنفايات المشعة.

- تلوث التربة بالمخلفات المصانع تصنيع النفط مثل مصافي التكرير بما فيها من الأوحال المتراكمة في الخزانات والأنابيب.[1]

من خلال ما سبق يتضح جليا خطورة الاعتماد الشبه كلي على البترول سواء بالنسبة للاقتصاد أو للبيئة.

[1]. نور الهدى محجوبي، **تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية – دراسة حالة المديرية الجهوية للإنتاج حوض بركاوي (سوناطراك)–** مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة 2014 ص 5 و 6.

المطلب الثالث: مبررات تنمية الصادرات خارج المحروقات

إن الانخفاض المجل في نسبة الصادرات خارج المحروقات و الاختلال الهيكلي الحاصل في على مستوى الصادرات الجزائرية، أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على السلطة في الجزائر إلى إدراج مسألة تنمية الصادرات خارق المحروقات ضمن أولوياتها، و إنشاء مؤسسات و دواوين قصد تشجيع الصادرات،كما تسببت الإختلالات المسجلة في جملة من العوامل دفعت التوجه نحو تنمية و تنويع الصادرات الجزائرية، هذه العوامل نوجزها فيما يلي:

1. النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية و الصناعية، نتيجة للازمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا و قد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على اثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية و قد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

و يرجع الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعا غي ا رن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدما حيث يتم إنتاج السلعة فيها و تصديرها للخارج إسنادا إلى وفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يحدو بالعديد من هذه الدول إلى البحث عن وسائل جديدة للحمائية.

2. معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية و يرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلعة الدولية، باستثناء البترول، إلى الانخفاض و يرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراخي الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي و

التكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد الأولية المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3. الدين الخارجي: لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فت ا زيد عجز الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدولة للاقت ا رض الخارجي لتمويل هذا العجز و تحقيق فائض مي ا زن العمليات الرأسمالية و يترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية و بالتبعية تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات و أعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري و هذا و يزداد الأمر سوءا نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة لتراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.[1]

مؤسسات التصدير في الجزائر:

أنشأت السلطات العمومية في الجزائر بغية ترقية الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات من أهمها ما يلي:

– الديوان الوطني للمعارض والتصدير: تأسس هذا الديوان بمرسوم رقم 63-87 مؤرخ في 3 مارس 1987، والذي تم تغيير تسميته في 24 ديسمبر سنة 1990 من الديوان إلى الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير، يعمل على ترقية الصادرات من خلال تنظيم سلسلة من المعارض الوطنية و الدولية، و مساعدة الشركات المهتمة بعملية التصدير بعرض منتجاتها في المعارض الدولية و الجهوية خارج الوطن.

– المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات العمومية:

[1]. زير ريان، **أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر الفترة (2005–2014)** مذكرة ماستر فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، سنة، 2015 ص 77،76.

تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم رقم 90-135 المؤرخ في 20 شوال عام 1410 الموافق ل 15 مايو 1990، ومن أهم المهام التي يقوم بها المركز نجد ما يلي:

- رصد و تحليل الأوضاع الهيكلية و الظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية.

- توفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

- الديوان الجزائري لتنمية التجارة الخارجية (PROMEX): أنشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-327 في 1996/10/01 بغرض التكفل والمشاركة في تطوير إستراتيجية ترقية التجارة الخارجية و خاصة جانب التصدير غير النفطي منها، كما يقوم بدعم المتعاملين الأجانب، إضافة إلى تنمية منتجاتهم وتثمين صفقات التصدير من خلال إنشاء و تسيير شبكة معلومات تجارية وبنوك لخدمة الأطراف المتداخلة في التجارة الخارجية.

- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI): أنشأت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 المؤرخ في 03 مارس 1996 والتي عوضت ما يعرف سابق بالغرفة الوطنية للتجارة (CNC) ومن أهم مهامها نجد:

- إنجاز كل الأعمال والدراسات التي تساعد على ترقية المنتجات والخدمات الجزائرية في الأسواق الخارجية واقتراح التدابير الرامية إلى تسهيل عمليات تصديرها.

- المشاركة في تنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل الجزائر و خارجها.

- تأسيس مؤسسات تجارية و صناعية و خدماتية أو إدارتها كمدارس التكوين وتحسين المستوى، ومؤسسات ترقية الشركات و مساعدتها، ومؤسسات دعم أنشطتها (كإنشاء مدرسة مشتركة بين الغرفة الجزائرية للصناعة و التجارة ومثيلتها الأجنبية).

- تشكل الغرفة الجزائرية للتجارة باعتبارها تمثل الجزائر غرفا مشتركة للتجارة مع نظيرتها الأجنبية.

وبموجب الأمر الرئاسي رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستيراد و التصدير المصادق عليها من طرف مجلس الوزراء في اجتماعه بتاريخ 08 جويلية 2003 ، تم إلغاء المادة رقم 95 من قانون المالية لسنة 2003 التي يشترط فيها توفر (10) عشرة ملايين دينار جزائري كحد أدنى لتأسيس شركة للتصدير و الاستيراد. وهو إجراء من شأنه أن يزيد من عدد الشركات العاملة في قطاع التجارة الخارجية بالجزائر، وينعش هذا القطاع، و يجعله يكثف من نشاطه التجاري وخاصة التصديري منه، وفي نفس اجتماع مجلس الوزراء تم إنشاء مجلس وطني لترقية الصادرات و وكالة وطنية لترقية التجارة الخارجية، وهي كلها قرارات تدعم وتنمي قطاع التصدير في الجزائر.[1]

– **صندوق ضبط الإيرادات:** إن الارتباط القوي بين مكونات الميزانية خاصة الإيرادات ، بأسعار البترول التي تتميز بتقلباتها المستمرة ، دفع الحكومة الجزائرية إلى إنشاء صندوق لضبط الإيرادات (Fonds de régulation des recettes budgétaires) سنة 2000 ، لأنه من بين أهم أهداف صناديق التثبيت في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية (مثل الجزائر) هي : تجنب دورية سياسة الإنفاق العام (Policy Procyclical Fiscal) و ما لها من تأثيرات سلبية على استقرار الاقتصاد الكلي، و هذا بواسطة استخدام موارد الصندوق في حال تراجع الإيرادات ، مما قد يحافظ على استقرار الإنفاق العام في المدى المتوسط، و في الجزائر تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات بغرض حماية النفقات العامة من تقلبات الإيرادات المرتبطة بالمحروقات، و جعل النفقات ثابتة ، بمعنى الحد من دورية السياسة المالية (لأن عدم استقرار النفقات العامة يترتب عليه انخفاضا في نوعية و فعالية الإنفاق العام بصفة عامة) ، هذا بالإضافة إلى تعقيم تدفقات رؤوس الأموال و تخفيف حدة التقلبات في سعر الصرف الحقيقي (الحماية من المرض الاقتصادي الهولندي) ، من خلال تحويل فوائض الميزانية في حالة الانتعاش نحو الصناديق و العكس في حالة انخفاض الأسعار، كما كانت من بين أهداف هذا الصندوق في الجزائر هو ضمان خدمة الدين العام .

[1]. وصاف سعيدي،**أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، سنة 2004 ص142،143.

و يعتبر صندوق ضبط الإيرادات كحساب للخزينة لدى البنك المركزي تتراكم فيه عائدات البترول التي لم تخصص في الميزانية ، و في السنوات القليلة الماضية اعتمدت الجزائر في إعداد ميزانياتها على سعر مرجعي أقل من سعر البترول السائد في السوق و هذا في محاولة منها لتفادي ضغوط الإنفاق وتخصيص موارد أكبر نحو هذا الصندوق.[1]

المبحث الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر من سنة 2000 إلى 2014.

عرفت الجزائر منذ الاستقلال محطات كثيرة على طريق التنمية، تمثلت في برامج و مخططات عملاقة، أنفقت فيها الدولة إمكانات و مبالغ ضخمة. كان آخرها برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014، الذي خصصت له الدولة 432 مليار دولار، كانت تصبو من خلاله إلى تدارك التأخر في التنمية في كل مجالاتها و قطاعاتها، و الوصول إلى معدلات مرتفعة في النمو و التشغيل.

قسمت هذه البرامج إلى:

- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004.

[1]. شكوري سيدي مُحَّد، **وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة، 2012، ص 100،101.

- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

- برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010-2014.

مفهوم سياسة الإنعاش وأهدافها : من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هنالك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود. وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي في المدى القريب. ومن ثم، فهي سياسة ظرفية بالدرجة الأولى، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة، تتمثل أساسا في الوسائل الميزانياتية، إضافة إلى بعض الوسائل النقدية. وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه كينزي حيث تتبنى برنامجا لتنشيط الطلب الكلي عن طريق الزيادة في الإنفاق (الخاص و/أو العمومي، الاستهلاكي و/أو الاستثماري) قصد تحفيز الإنتاج (تشجيع المؤسسات على الاستثمار لتلبية الزيادة في الطلب)، وبالتالي دعم النمو وامتصاص البطالة.[1]

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2004: يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذ القرار في الجزائر، أداة من أدوات السياسات الاقتصادية المعروفة والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام. و هو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو في الجزائر مركزين على المشاريع القاعدية و الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية.[2]

خصائص برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصاد و بافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار سيؤدي إلى زيادة الطلب الكلي الفعال و الذي يؤدي بدوره إلى زيادة العرض الكلي و رفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي و تقليص حجم البطالة كما لا

[1]. محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو**، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، مجلة الباحث عدد2012/10 ، ص 48.

[2].صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، جامعة فرحات عباس، سطيف، مجلة بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 ، ص 3.

يمكن اعتباره مخططا رباعيا شبيها بالمخططات التي عهدتها الجزائر في السبعينات باعتبار أن الجزائر تخلت نهائيا عن الاقتصاد الموجه و التزمت نهائيا باقتصاد السوق الذي لا يتنافى مع فكرة التخطيط المركزي، و لا مع تمويل التجهيزات الاجتماعية و المنشآت القاعدية من قبل الدولة.

إن نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات رئيسية تتضمن إصلاح القطاع المصرفي و القطاع المالي و قطاع الطاقة " المحروقات و المناجم و الكهرباء "و المواصلات السلكية و اللاسلكية، و القطاع الاقتصادي العام، و الإدارة الجبائية و التعرفة الجمركية و العقار الصناعي وتنظيم الاستثمار وإجراءاته، ولن تؤثر المبالغ المرصودة للبرنامج في التوازنات المالية للدولة إذ أن حاجات التمويل من الخزينة لعامي 2001 و 2003 لن تتسبب في مشاكل أساسية بالنسبة للتمويل ،إذ يمكن ضمان تغطيتها بتعبئة القروض الخارجية ، وتحسين مدخولات الجباية العادية و تدخلات الخزينة العمومية في الأسواق المالية و النقدية، كما أن البرنامج لن يؤثر في حجم المديونية الخارجية حيث تنوي السلطات تقليصها إلى حدود 22 مليار دولار أمريكي عام 2004 في حين أن خدمات الديون ستنزل إلى أقل من 20 %من إيرادات الصادرات خلال نفس السنة.[1]

أهداف البرنامج: إن الهدف الأساسي الذي وضع من أجله البرنامج هو إعادة تنشيط الطلب الكلي بعد فترة من الضعف والتراجع، فضلا على دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة للتشغيل، ويمكن تلخيص أهداف مخطط الإنعاش الاقتصادي على النحو التالي:

أ- معالجة أشكال العوز والفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ب- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لاسيما في مجالي البناء والأشغال العمومية والسكن.

ج- تفعيل المسعى الشامل للتنمية الوطنية، من خلال:

[1]. عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة ماجستار تخصص:إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، سنة 2014، ص 146.

– الإسراع في وتيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.

– الشروع في إنجاز حظيرة المعلوماتية بسيدي عبد الله، كخطوة أولى نحو إرساء إستراتيجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

– مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية، سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة.

– دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.

– العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.

– إنشاء شبكات تضامن لحماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.[1]

هيكل برنامج دعم النمو الاقتصادي:

يتمحور برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على طول الفترة 2001-2004 بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات،وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم: (3–5) التوزيع القطاعي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

الوحدة: مليار دج.

[1]. نفس المرجع السابق ص 147.

القطاعات / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة المئوية
1) أشغال كبرى وهياكل قاعدية.	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	%40.1
2) تنمية محلية و بشرية.	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	%38.8
3) دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	%12.4
4)دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	%8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	%100

المصدر: نبيل بوفليح، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية– العدد 9 – 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة–2000–2010 ص 46.

إن الجدول أعلاه يبين لنا :

– أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكبر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب: 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل

40,1 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للموازنة العامة ، كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية « العامة و الخاصة » من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة « مباشرة أو غير مباشرة » و بالتالي تقليص نسبة البطالة، و سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، و بالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

– أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية»PNDA «و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وبالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

– فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب: 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم وترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

– أما في ما يخص التوزيع السنوي لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيلاحظ أنه تركز أساسا على سنوات: 2001،2002،2003 بقيمة: 205,4 مليار دج، 185,9 مليار دج، 113,2 مليار دج على التوالي أي بنسبة: 39,12 %، 35,4 % 21,76 % من قيمة المبلغ المخصص للبرنامج في حين أن سنة 2004 لم تحض إلا ب: 20,5 مليار دج أي نسبة 3,9 % من حجم المبلغ المرصود للبرنامج، وهو الأمر الذي يدل على عزم الحكومة على تنفيذ معظم العمليات و المشاريع الخاصة بالبرنامج خلال أقصر فترة زمنية ممكنة بغرض تحسين الظروف الاقتصادية و الاجتماعية للشعب الجزائري التي تدهورت بسبب الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد، و ما تبعها من إصلاحات اقتصادية خلال فترة التسعينات من القرن العشرين و التي كانت لها انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للسكان.[1]

جدول رقم: (3–6) أهم المؤشرات الاقتصادية خلال 2001–2004

التعيين	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الإنتاج الداخلي الخام%	2.6	5.0	7.2	5.3

[1]. نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة–2000–2010**، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية– العدد 9 – 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 46،47.

معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.6	4.8	6.9	5.2
معدل النمو السنوي للرقم الإستدلالي للأسعار عند المستهلك	4.2	1.4	2.6	3.6
معدل النمو للإنتاج الصناعي (العمومي الوطني)%	0.3 -	1.1	1.3	0.9
معدل النمو أسعار الإنتاج الصناعي(العمومي الوطني)%	4.0	3.0	3.8	4.5
معدل النمو أسعار الإنتاج الصناعي(القطاع الخاص)%	0.2	0.4 -	6.0	1.5
معدل نمو الإنتاج الزراعي (بالحجم)	13.02	0.3 -	19.7	6.3
الناتج الوطني الخام لكل ساكن (دولار أمريكي)	13734.3	1759.05	2058.5	2518.5
معدل البطالة	27.30	-	23.72	17.65

المصدر: عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،دراسة حالة الجزائر خلال البرامج الفترة (1988–2011)، مذكرة مذكرة دكتوراه تخصص:التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2013–2014، ص 247 بتصرف.

نلاحظ من هذا الجدول أن هنالك تحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، فمثلا تطور الناتج الداخلي الخام من 2.6% سنة 2001 إلى 5.3% سنة 2004 بنسبة زيادة تقدر ب 103%، كما أن سنة 2003 سجلت أعلى نسبة النمو قدرت ب 6.9%، وهذا يدل على أن الفجوة الانكماشية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قد تقلصت، وما يدل على ذلك تقليص حجم البطالة من 27.3% سنة 2001 إلى 17.65% سنة 2004.

أما نمو الانتاج الصناعي فقد سجل نموا طفيفا، أما بخصوص الإنتاج الزراعي فقد سجل تذبذبا حيث قدر معدله ب 13.2 % سنة 2001، وفي سنة 2002 سجل معدل نمو سالب قدره 1.3-%، ليرتفع إلى 19.7% سنة 2003.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005–2009

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، والمبلغ المخصص لهذا البرنامج قدر ب: 4202.7 مليار دولار.

يشمل هذا البرنامج الضخم في مضمونه خمسة محاور رئيسية كبرى كما يلي:

- تحسين ظروف معيشة السكان , 45,5 % .
- تطوير المنشآت الأساسية 45,5 %.
- دعم التنمية الاقتصادية 8 % .
- تطوير الخدمة العمومية 4,8 % .
- تطوير تكنولوجيا الاتصال 1,8 %.[1]

جدول رقم: (3-7) أهم المؤشرات الاقتصادية للمخطط 2005- 2009

التعيين	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج الداخلي الخام (مليون دج)	7 561 984,4	8 514 838,8	9 366 562,1	11 090 022,2	10 034 255,0
معدل ا لبطالة	15,26	12,3	11.8	11,3	10,2
معدل التضخم	1,38	2,31	3,68	4,86	5,74
رصيد الميزان التجاري	26.474	34.049	60.585	78.581	45.186
ميزان المدفوعات	16,95	17,73	29,55	36,99	3,85
أسعار الصرف مقابل الدولار	73,27630833	72,64661667	69,2924	64,5828	72,64741667
المديونية الخارجية	17,192	5,603	5,795	5,921	5,687

[1]. صالحي نجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

نصيب الفرد من إجمالي الدخل الوطني بالدولار الأمريكي	2630	3020	3500	4100	4290

المصدر: عبد الكريم بريشي، دور دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،دراسة حالة الجزائر خلال البرامج الفترة (1988–2011)، مذكرة أطروحة دكتوراه تخصص:التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2014، ص 250.

يتضح من خلال الجدول النتائج الإيجابية التي حققتها جل المؤشرات الاقتصادية، بحيث كانت هناك زيادة معتبرة في الناتج المحلي الخام بين سنتي 2007- 2008 قدرت ب 1723460.1 مليون دج، كما كان هنالك انخفاض محسوس في مستوى البطالة إذ انخفضت من 15.26 % سنة 2005 إلى 10.2% سنة 2009 وكذلك ارتفاع معتبر في نصيب الفرد من الناتج الدخل الوطني.

المطلب الثالث: البرنامج التنموي 2010–2014 (برنامج التنمية الخماسي).

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدره 21214 مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي وهو يشمل شقين أساسيين هما:

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاع السكك الحديدية و الطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.

- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11524 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 156 مليار دولار .[1]

أهداف البرنامج:

[1]. عبد الكريم بريشي، **دور دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،دراسة حالة الجزائر خلال البرامج الفترة (1988–2011)**، أطروحة دكتوراه تخصص:التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2014، ص 252.

يهدف برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى ما يلي:

1- إنشاء ثلاثة ملايين منصب شغل جديد.

2- إنعاش وتحديث المؤسسات الاقتصادية العمومية، و إنشاء وتحديث 80 منطقة صناعية ومناطق للنشاط، مع تعزيز قدرت التقييس الصناعي.

3- دعم وتحديث التقنيات المرتبطة بالنشاط الفلاحي، وإعادة الاعتبار للغطاء النباتي وتوسيعه سواء الغابي منه أو الرعوي.

4- استكمال وتحديث وترميم وإنجاز ما لا يقل عن 12030 كم من الطرقات، بما فيها الطريق السيار شرق-غرب، إضافة إلى إنجاز وتحديث حوالي 20 ميناء مخصصة للصيد البحري، وكسح وتدعيم 25 ميناء آخر، بالإضافة إلى تعزيز ثلاث مطارات.

5- بالنسبة لقطاع التربية: إنجاز أكثر من 2100 ابتدائية، و 1100 إكمالية، و 840 ثانوية.

6- بالنسبة للتعليم العالي: إنجاز 600.000 مقعد بيداغوجي، و 400.000 مكان للإيواء، وتوفير 44 مطعم جامعي.[1]

جدول رقم (3-8)لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر لسنتي 2000-2014

التعيين	2000	2014
إجمالي الناتج المحلي(مليون دولار)	54.8	213.5
الزراعة %	9	11
الصناعة %	7	/
الخدمات %	33	43

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نشرة إحصائية للبنك الدولي عبر الموقع العالمي

[1]. عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التمنوية (2001-2014)**، مرجع سبق ذكره، ص 146.

http://wdi.worldbank.org/table/4.2

تاريخ الإطلاع: 2016/04/29 على الساعة: 23:11

من خلال الجدول يتضح لنا الجزائر قد حققت تقدما نوعيا في مجال الخدمات وذلك يعكس الأموال البالغة التي صرفت للنهوض بهذا القطاع، أما عن الناتج المحلي فقد حقق تقدما من سنة 2000 إلى 2014 يقدر 158,8 مليون دولار أمريكي و لكن هذا التحسن يساهم به المحروقات مساهمة أساسية، أما هن قطاعي الزراعة والصناعة فلم يسجلا تلك الزيادة المرجوة من خلال برامج الإنعاش الإقتصادي من سنة 2000 إلى 2014.

المبحث الثالث: الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر.

إن الاعتماد على مداخيل المحروقات الموجهة لتمويل قطاعات غير منتجة جعل اقتصاد الجزائر من أقل الاقتصاديات نموا في العالم وعليه أصبح تشجيع الصادرات خارج المحروقات أمر يفرض نفسه حتى يتم بناء اقتصاد وطني صلب لا يهتز كما اهتزت أو تقلبت أسواق النفط .

المطلب الأول : آثار تنمية الصادرات على الميزان تجاري

يتميز ميزان تجاري الجزائري بعد إستقلال تقريبا بعنصرين أساسين أولهما التبعية الكبيرة لإيرادات الصادرات من المحروقات ثم الأهمية البالغة للوردات وفي هذا الصدد سوف نقوم بالتطرق إلى وضعية الميزان التجاري خلال الفترة بين 2000 -2015 وما هي حالته بغياب الصادرات من المحروقات .

الفرع الأول : تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

عرف الميزان التجاري الجزائري رصيدا موجبا طول فترة الدراسة حتى السنة الأخيرة سنة 2015 أصبح سالبا وهو ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل الموالين :

جدول رقم: (3–9) يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري
2000	21,65	9,17	12,48
2001	19,09	9,94	9,15
2002	18,70	12,00	6,7
2003	24,46	13,53	10,93
2004	32,22	18,30	13,92
2005	46,33	20,35	25,98

33,29	21,45	54,74	2006
32,96	27,63	60,59	2007
39,12	39,47	78,59	2008
5,89	39,29	45,18	2009
16,88	40,21	57,09	2010
25,59	47,30	72,89	2011
21,37	50,37	71,74	2012
9,53	54,90	64,43	2013
2,94	58,33	61,27	2014
-23,87	78,49	54,62	*2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (3-1)،(3-3)

الشكل رقم: (3-6) يمثل تطور الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

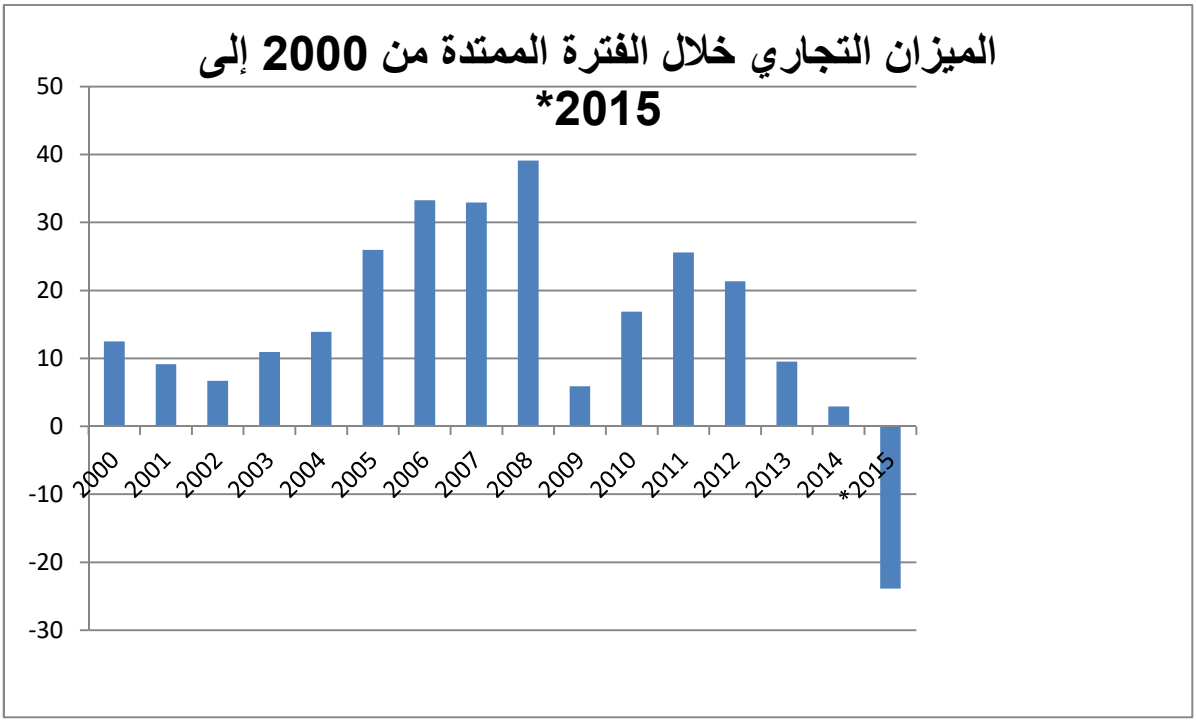

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-9)

يلاحظ من الجدول والشكل أعلاه أن الميزان التجاري عرف رصيدا موجبا طوال فترة المدروسة حيث كان في بداية هذه الفترة سنة 2000 بقيمة 12.48مليار دولار وبعدها في سنتي 2001 و 2002 إنخفض حيث كانت قيمته 9.15 و6.7 مليار دولار، على التوالي و ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وبعدها أصبح في ارتفاع مستمر من 2003 إلى غاية 2008 حيث وصلت قيمتها أعلى قيمة حسب وهي 39.12 مليار دولار، نتيجة إرتفاع صادرات البترول، لإرتفاع الطلب عليه من الدول المصنعة، بغية تجاوج العجز الذي سجل في الإنتاج بعد أزمة 2001 وبعدها بسنة مباشرة انخفض بقيمة كبيرة ووصل إلى 5.89 سنة 2009، نظرا للأزمة المالية العالمية و عاد في السنوات الأخيرة من الفترة المدروسة إلى تذبذب في القيم، بحيث إرتفع في سنتي 2010 و 2011 و تراجع في سنة 2012 بسبب الإنفجار الذي حدث في ولاية سكيكدة مما أثر على كمية إنتاج البترول في هذه السنة، و واصل إنخفاضه سنة 2013 و ذلك بسبب الهجوم الإرهابي على محطة تيقنتورين، و في سنة 2015 وصل إلى إلى قيمة سالبة تقدر ب : 23.87مليار دولار ونستنج أن هذه الفترة شهدت تذبذبا مابين الفترات الموجودة وذلك راجع للارتفاع في قيمة الوردات، و ارتفاع وانخفاض أسعار البترول وكذلك الكمية المنتجة منه لأن صادرات الجزائر الإجمالية ترتبط بصادرات المحروقات.

الفرع الثاني تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

جدول رقم (3-10) يمثل تطور الميزان التجاري خارج المحروقات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015*

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الصادرات خارج المحروقات	الواردات	الميزان التجاري خارج المحروقات
2000	0,59	9,17	-8,58
2001	0,56	9,94	-9,38
2002	0,60	12,00	-11,4
2003	0,47	13,53	-13,06
2004	0,67	18,30	-17,63

-19,61	20,35	0,74	2005
-20,32	21,45	1,13	2006
-26,65	27,63	0,98	2007
-38,07	39,47	1,40	2008
-38,52	39,29	0,77	2009
-39,24	40,21	0,97	2010
-46,07	47,30	1,23	2011
-49,22	50,37	1,15	2012
-53,8	54,90	1,10	2013
-55,52	58,33	2,81	2014
-75,37	78,49	3,12	*2015

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدولين رقم (3-1)،(3-3)

الشكل رقم: (3-7) يمثل تطور الميزان التجاري خارج المحروقات

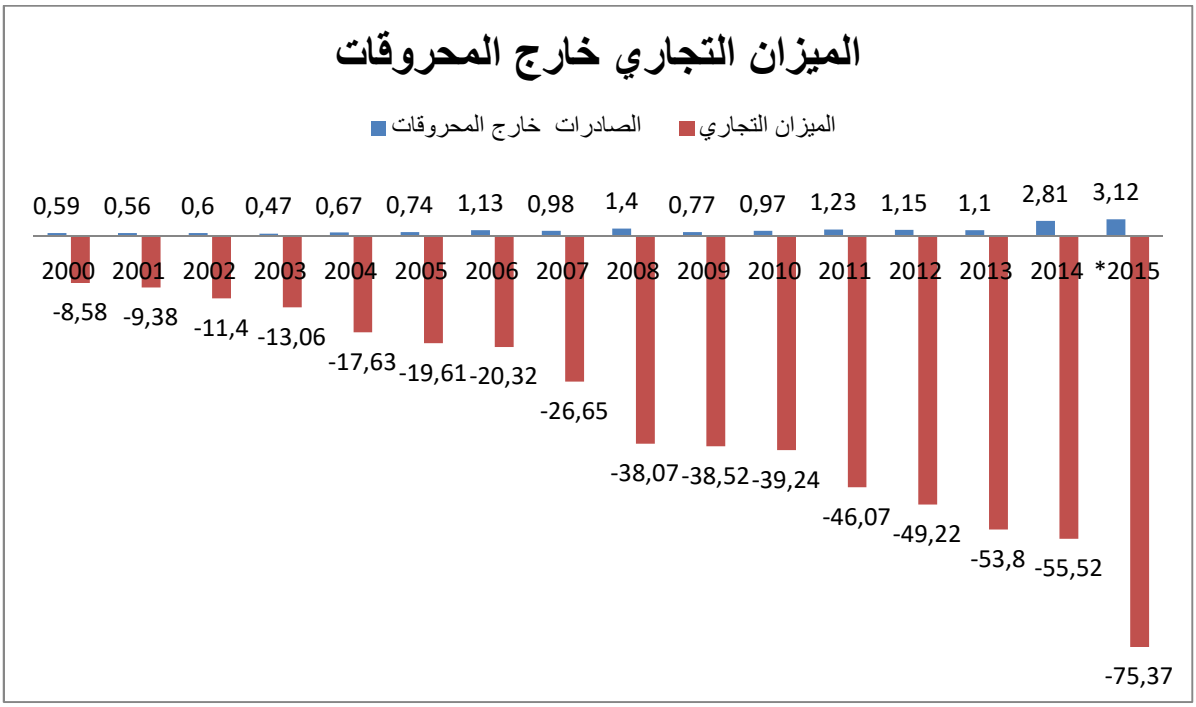

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-10)

الشكل رقم: (3–8) يمثل تطور الميزان التجاري خارج المحروقات

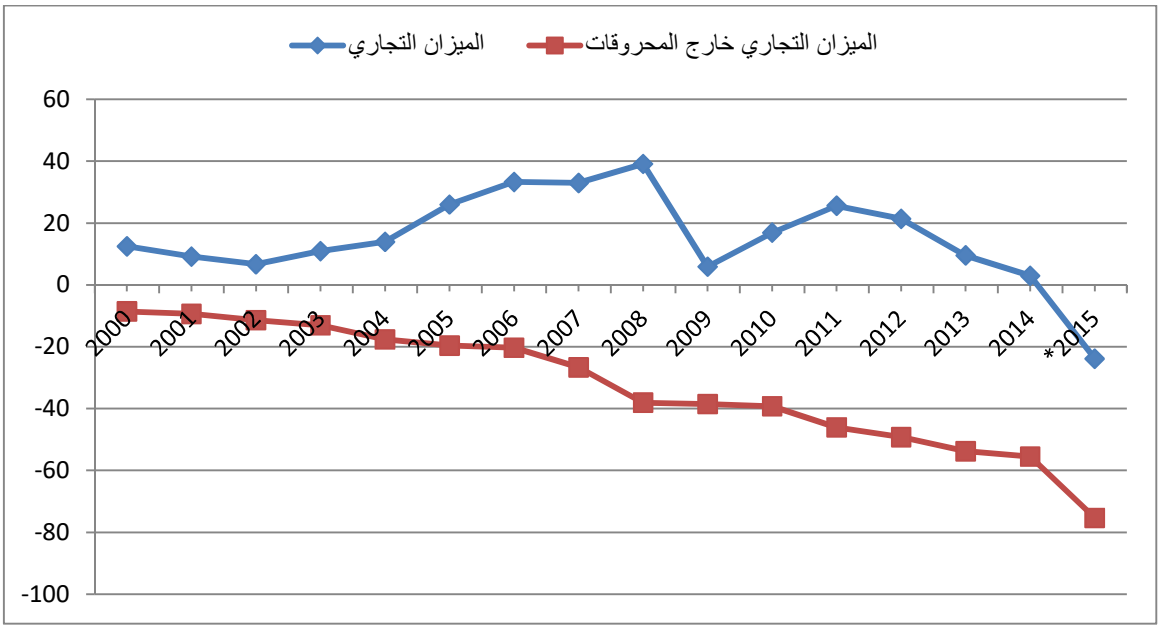

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–10)

حسب الجدول والشكلين أعلاه اللذين يمثلان تطور الميزان التجاري خارج المحروقات يظهر لنا بأن قيمه كانتسالبة خلال مرحلة الدراسة من 2000 إلى 2015 و هو عكس ما سجله الميزان التجاري خلال نفس الفترة فقد كانت قيمه موجبة باستثناء السنة الأخيرة 2015 و التي لم تضبط كل إحصائياتها بعد ضبطا دقيقا، و هذا يدل على أنه لا توجد علاقة بين رصيد الميزان التجاري و الصادرات خارج المحروقات و إنما الميزان التجاري للجزائر يرتبط بصادرات المحروقات فهي الأساس في بلورت قيمته النهائية.

المطلب الثاني :أثر الصادرات خارج المحروقات على الإستثمار الأجنبي المباشر

يعرف الإستثمار على أنه تخصيص قدر من رأس المال من أجل الحصول إما على وسائل لإنتاج جديدة وإما من أجل تطوير وتجديد الوسائل الموجودة ، وذلك حتى يمكن من الرفع من الطاقة الإنتاجية .

تعريف الإستثمار الأجنبي : أن كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة،أو كل حكومة، أو كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض أوكل مجموعة من المؤسسات

لديها الشخصية المعنوية والمرتبطة فيما بينها وتعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للإستثمار المباشر و كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي .[1]

- تؤثر الصادرات على الإستثمار الأجنبي بحيث أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل القومي وزيادة ربحية قطاع التصدير وتكوين فجوة موارد ايجابية تعمل على زيادة الإستثمار الأجنبي المباشر.

وقد قامت الجزائر من عدة إصلاحات على تجارتها الخارجية بدءا بتحريرها وذلك بهدف رفع نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي و للوقوف على نتائج الإصلاحات التي قامت بها الجزائر على الإستثمار الأجنبي المباشر وأثار الإستثمار الأجنبي على صادرات خارج المحروقات سوف نتطرق إلى :

أولا:تطور رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة خلال الفترة المدروسة

جدول رقم(3–11) يبين تطور رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة الوحدة :مليار دولار

السنوات	الإستثمار الأجنبي المباشر
2000	0,43
2001	1,19
2002	1,06
2003	0,63
2004	0,88
2005	1,08
2006	1,79
2007	1,66
2008	2,64
2009	2,54
2010	2,26
2011	2,57

[1].حنان شناق، **تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري، دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية**، مذكرة ماجستير في علوم تسير . فرع نقود ومالية .جامعة الجزائر، سنة 2009 ص 09.

2012	1,48
2013	1,69

المصدر: أ،زغدار أحمد، أ، حميدي كلتوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (arts) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2006–2014)، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 09 الجزء 2، جامعة الدكتور يحي فارس، سنة 2015، ص39.

الشكل رقم(3–9) يبين تطور رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة

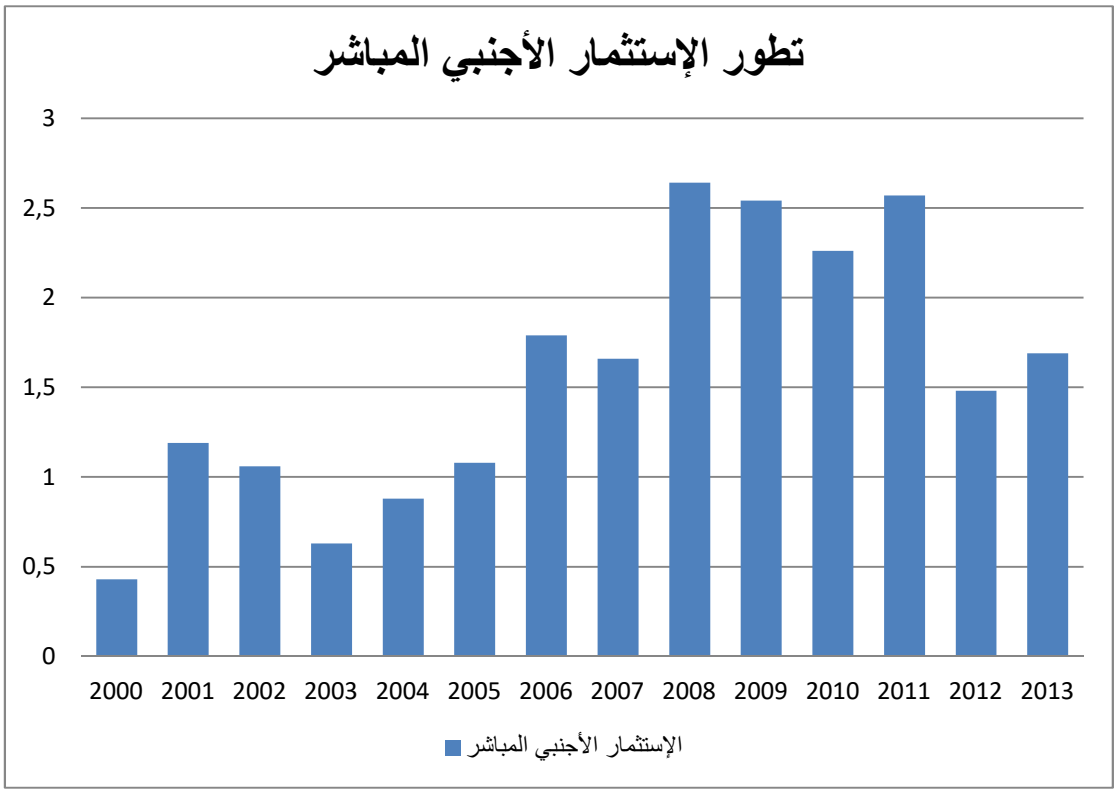

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–11)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه اللذين يمثلان تطور استثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات 2000 -2013 حيث يبين هذا الجدول أن الإستثمار الأجنبي في تذبذب خلال السنوات الأولى من هذه الفترة من سنة 2000 إلى غاية 2004 من خلال إرتفاع و إنخفاض، حيث كانت أدنى قيمة له سنة 2000 برصيد 0.42 مليار دولار وإن الفترة ما بعد 2001 تميزت بإرتفاع ملحوظ قي حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث قدر حجم الإستثمار الأجنبي الوارد إلى الجزائر ب 1.18 مليار دولار سنة 2001 و هي السنة التي توافق إصدار الأمر رقم 03/01 وما ينطوي عليه من حوافز ضريبية و كذلك التدفق المحقق في سنة 2002 والمقدر ب 0.97 مليار دولار الذي تحقق بفضل بيع رخصة الهاتف النقال لشركة أوارسكوم المصرية، و بالإضافة إلى خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات الهندية ، و هكذا فإن هذا الإرتفاع نابع من تحسين مناخ الإستثمار الذي تعتبر الحوافز الضريبية جزءا منه،إلا أن تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر انخفض في سنة 2003 و 2004 ليصل إلى 0.62 مليار دولار و هذا إنعكاس للأزمة المالية العالمية سنة 2001، وعرفت الإستثمارت الأجنبية المباشرة بدءا من سنة 2005 بالإرتفاع أين كان رصيد الإستثمارت الأجنبية المباشرة 1.06 مليار دولار حيث كان هناك إرتفاع ملحوظ مقارنة بسنة 2004 وكذلك سنة 2006 و 2007 كانت متفاوتة و متذبذبة وسجلت الجزائر سنة 2008مبلغا معتبرا و مرتفعا حيث بلغ ارتفاعا بقيمه 2.28 مليار دولار ، ثم ارتفعت وتيرة الاستثمارات في سنة 2009 ارتفاعا طفيف وكانت سنة 2010 أعلى قيمة في هذه الفترة 3.47 مليار دولار ولكن بدءا من سنة 2011 عاودت الإستثمارت الأجنبية المباشرة الإنخفاض لتصل إلى 2.04 مليار دولار وكذلك في سنة 2012 تراجع إلى قيمة 1.52 مليار دولار،نتيجة للأزمة المالية العالمية سنة 2009 التي نتج عنها إنخفاض تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر، ثم عاد سنة 2013 إرتفاع ملحوظا برصيد يقدر ب 1.88 مليار دولار وذلك راجع لفتح دولة مجال استثمارات في قطاع السكن من خلال برامج سكنات عدل ومنح تسهيلات لشركات الأجنبية للإستثمار في قطاع السكن وقطاعات أخرى.

ثانيا : التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين 2000 –2012

جدول رقم (3–12) التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين 2000 –2012

قطاع النشاط	عدد المشاريع	النسبة المئوية	القيمة بالمليون دينار	النسبة المئوية
الصناعة	220	56%	599200	74%
الخدمات	97	23%	167118	21%
البناء والتشغيل	63	15%	12082	1%
النقل	16	4%	3991	0%
الفلاحة	6	1%	887	1%
الصحة	5	1%	6192	0%
السياحة	3	1%	13587	2%
المجموع	410	100%	803057	100%

المصدر : الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات الموقع الإلكتروني :

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

تاريخ الإطلاع يوم 2016/04/27 ساعة 01:04

الشكل رقم (3–10)التوزيع القطاعي للإستثمار الأجنبية المباشرة الواردة للجزائر بين 2000 –2012

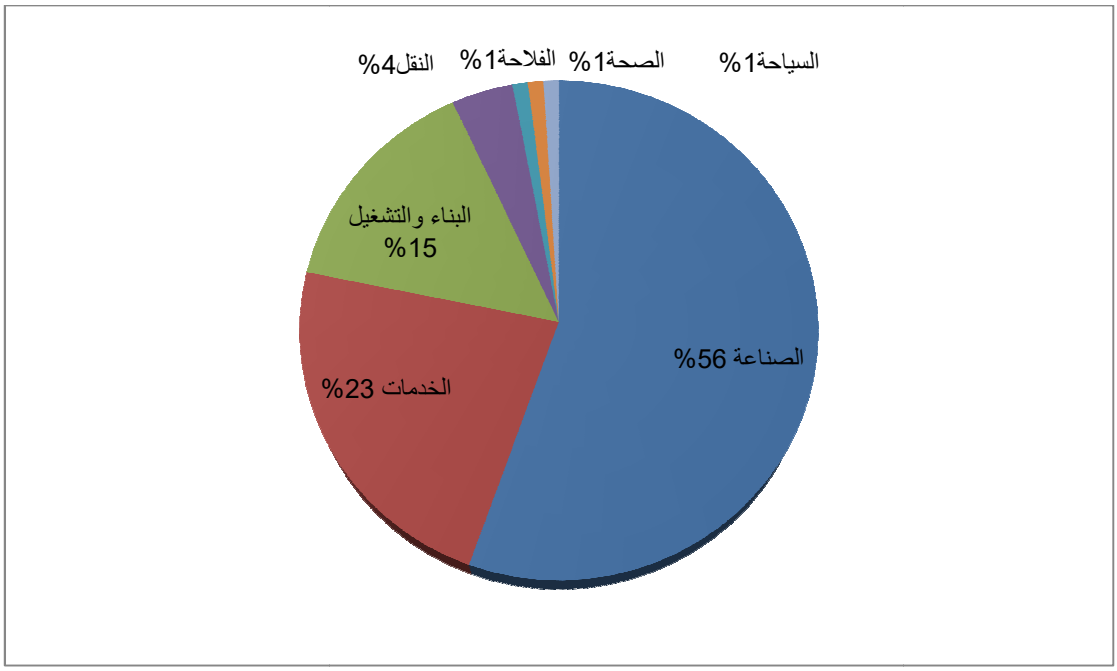

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3–12)

نلاحظ من الجدول والشكل أن الصناعة هي الحصة الأكبر من المشاريع الإستثمارية بحوالي 220 مشروع وبقيمة 599.200 مليون دينار وبعد ذلك قطاع الثاني في المرتبة الثانية حيث كانت عدد مشاريعه 97 مشروع بقيمة 167.118 مليون دينار وبعد ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية ب 63 مشروع بقيمة

12082 مليون دينار وقطاع النقل سجل كذلك بعدهم من ناحية عدد مشاريع حيث وصلت عدد مشاريع فيه 16 مشروع بقيمة 3.991 مليون دينار وكانت هذه القطاعات لها إهتمام كبير من طرف الأجانب وإدراج السلطات العمومية صمن أولويات التنمية لدولة وبقيت القطاعات الأخرى لم تهتم بها الدولة ولم تستقطب إلا عدد قليل من المشاريع وضعيف مثل قطاع الفلاحة لم يتجاوز 06 مشاريع وقطاع الصحة 05 مشاريع وقطاع السياحة ب 03 مشاريع في حين تعتبر هذه القطاعات من أبرز القطاعات لوضعها كبدائل لقطاع المحروقات.

العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الإستثمار الأجنبي المباشر:

من خلال إستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط قمنا بالحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (3–11) العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الإستثمار الأجنبي المباشر

خلال الفترة(2000–2013)

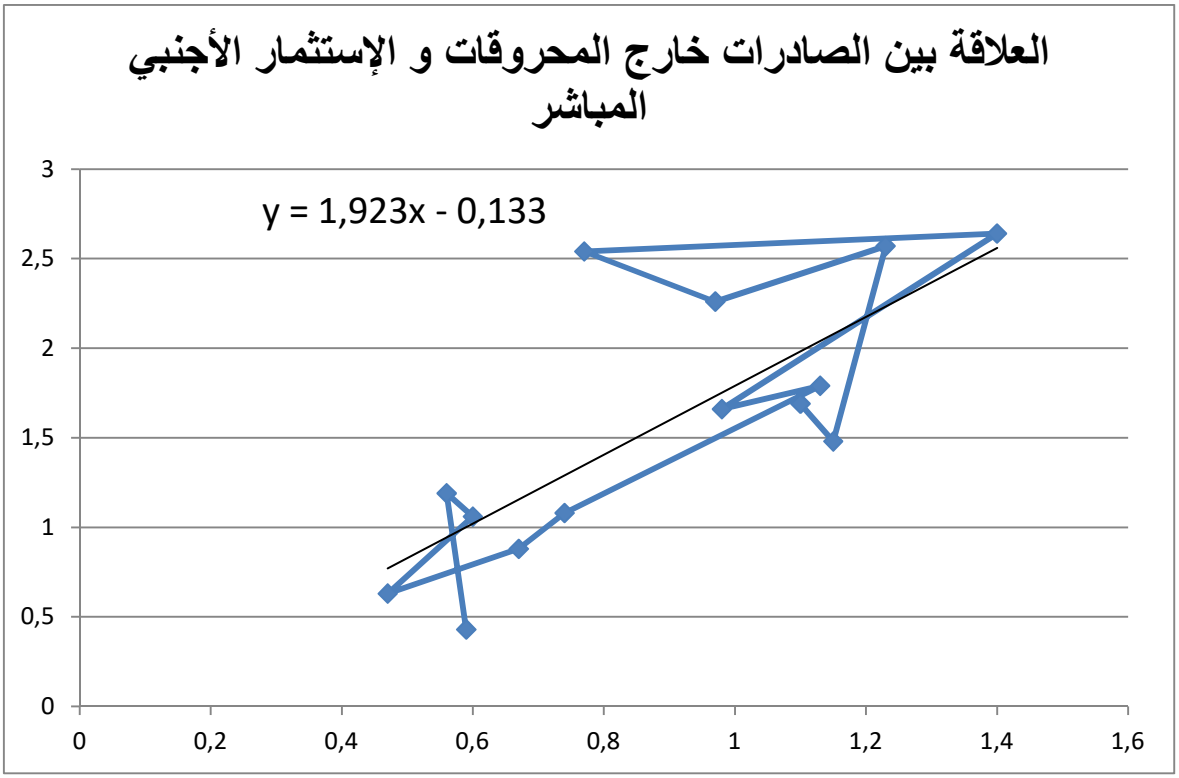

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (3،1)(3-12) و باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر هي علاقة خطية موجبة و هو ما بينه خط الانتشار الذي كان ميله موجبا مع تسجيل بعض الفترات التي تمثل علاقة سلبية بينهما وفق المعادلة y=1.923x - 0.133

حساب معامل الإرتباط لبيرسون (COEFFICIENT.CORRELATION) وفق المعادلة التالية:

$$r = \frac{n(\sum_{i=1}^{n} XiYi) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)(\sum_{i=1}^{n} Yi)}{\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Xi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)^2}\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Yi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Yi)^2}}$$

حيث أن x: يمثل قيم الصادرات خارج المحروقات

y: قيم الإستثمار الأجنبي المباشر

n: عدد المشاهدات =14.(عدد السنوات)

ومنه: r=0,76

بما أن قيمة r هي 0,76 و هي قيمة موجبة قريبة من 1 نقول أن هناك علاقة طردية بين تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: العلاقة بين نمو الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي: هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافاً إليه أية ضرائب على المنتجات ومخصوماً منه أية إعانات دعم غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم حسابه بدون اقتطاع قيمة إهلاك الأصول المصنعة أو إجراء أية خصوم بسبب نضوب وتدهور الموارد الطبيعية.[1]

لقد قام العديد من المفكرين والباحثين بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي ونذكر من هذه الدراسات ما يلي:

دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي:

سنتعرض فيما يلي لأهم نماذج النمو الاقتصادي التي يحتل في إطارها نشاط التصدير مكانا رئيسيا والتي أسفرت عن أهمية قطاع التصدير في دفع معدلات النمو الاقتصادي.

1- نموذج كندلبرجر "kindelberger": لقد تعرض كندلبرجر لآلية" نموذج التجارة كمحرك للنمو" حيث يؤدي نمو قطاع الصادرات إلى إنتقال آثار ذلك النمو على باقي قطاعات الاقتصاد الوطني، فمن ناحية يؤدي نمو الصادرات إلى زيادة الطلب في الاقتصاد المصدر سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة للتوسع في الإنتاج، أو بسبب ارتفاع دخول العناصر الإنتاجية المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضلا عن ذلك يتيح نمو الصادرات أيضا استغلال وفورات الحجم و الإنتاج وفقا لتزايد الغلة من قبل

[1]. الموقع الإلكتروني (البنك الدولي) http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?page=1 بتاريخ: 2016/04/25 على الساعة 00:46

الصناعات القائمة، ومن ثمة تخفيض التكاليف و الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة المقدرة التنافسية للصادرات، وتخلق بالتالي مزيدا من التوسع وهو ما يشكل عملية إنمائية توسعية.

وطبقا لهذا النموذج فإن نمو قطاع التصدير يؤدي إلى نمو الاقتصاد القومي ككل نتيجة للروابط الأمامية و الخلفية التي يخلقها، حيث ينمو قطاع التصدير أكثر من باقي القطاعات الأخرى و من ثمة فإنه يعتبر قطاعا قائدا للتنمية، وهكذا فإن إستراتيجية التنمية المتوجهة للخارج تسمح بالإسراع بعملية التقدم و اختصار مراحل النمو، و يؤدي الأخذ بسياسة تنموية معتمدة على قطاع التصدير إلى خلق آثار إيجابية عديدة على جانب العرض تتمثل في:

- تحقيق مكاسب ذات طابع ديناميكي مما يترتب عليه رفع مستوى الدخل.

- يؤدي ارتفاع الدخل إلى زيادة التراكم الرأسمالي نتيجة توجيه جزء من ذلك الارتفاع نحو الاستثمار.

- إن التجارة الدولية تؤدي إلى تخفيض الأسعار النسبية للسلع الاستثمارية بالنسبة للسلع الاستهلاكية، وذلك إذا كانت الواردات تتكون أساسا من السلع الاستثمارية، مما يترتب عليه ارتفاع في نسبة الاستثمار إلى الاستهلاك و من ثمة ارتفاع معدل النمو.

2- نموذج بكرمان "beckerman": ويتضمن هذا النموذج تفسيرا لسرعة معدلات النمو الاقتصادي التي حققتها بعض دول أوربا في الخمسينات على ضوء توقعات مستوى الطلب الاحتمالي على منتجاتها سواء بالأسواق المحلية أو الخارجية-ممثلة في الصادرات-، فتوفر مستويات من الطلب المتوقع يصاحبه ارتفاع معدلات الاستثمار و مستوى الإنتاجية للمدخلات من رأس المال و العمل، ومن ثمة زيادة الصادرات مرة أخرى لتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات و نمو الدخل في ظل الفروض التي يشتمل عليها النموذج، وينطبق هذا النموذج على عدد من الدول الأوربية خلال خمسينات القرن العشرين، وجاءت النتائج لتؤكد أن اختلاف معدلات النمو بين الدخل يرجع أساسا إلى الدور الواضح الذي قام به التصدير القادر على دفع النمو في سائر قطاعات الاقتصاد القومي، وقد انتقد هذا النموذج نتيجة إهماله لأثر زيادة الدخل على على نمو الواردات بما ينعكس على تدهور ميزان المدفوعات.

3- نموذج تيلر "tyler": يسعى هذا النموذج إلى بحث العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل وذلك من خلال دالة الإنتاج وقد بين تيلر عام 1981 في دراسته التي حلل فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي و توسع الصادرات على 55 دولة نامية خلال الفترة 1960-1977، وذلك من خلال قياس معمل الارتباط بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و بين نمو الناتج الصناعي و نمو الاستثمار و نمو الصادرات الكلية و نمو الصادرات الصناعية باستخدام نموذج قياسي لدالة الإنتاج لبيانات مقطعية تتضمن الصادرات، و أظهر النموذج القياسي بأن زيادة الصادرات بمعدل 17,5% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1% وهذا في الدول النامية النفطية أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فإن زيادة الصادرات بمعدل 18,2% يساهم بزيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1 %.

و خلصت هذه الدراسة لتؤكد أن كلا من التكوين الرأسمالي و الصادرات لها دور فعال في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعند استبدال الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي، الأمر الذي يعبر عن أهمية الصادرات الصناعية ضمن هيكل الصادرات إجمالا في الحث على النمو الاقتصادي. [1]

3-نموذج balassa: قام بالاس بدراستين:

الأولى سنتي 1978، 1981 على 11 دولة خلال فترتين زمنيتن 1960 – 1966، 1967-1973 و التي بحثت في مدى تأثير معدل نمو الصادرات الحقيقي الصادرات على معدل نمو الناتج الوطني الحقيقي على مع الأخذ بعين الإعتبار مدى تأثير معدل نمو قوة العمل و الإستثمارات المحلية على الناتج وكذا مدى تأثير معدل نمو الإستثمارات الأجنبية على الناتج.

وخلصت هذه الدراسة إلى فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الإقتصادي، و يرجع balassa ذلك إلى أن سياسة تشجيع الصادرات تؤدي كفاءة تخصيص الموارد طبقا للمزايا النسبية، و يتيح الإستفادة بمزايا الحجم الكبير، كما تسمح بإدخال التطور التكنولوجي لمواجهة المنافسة الخارجية، فضلا عن ذلك فصناعة التصدير كثيفة العمل تساهم في حل مشكلة البطالة. أما سياسية إحلال الواردات فينجم عنها ارتفاع

[1]. بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات و أثرها على النمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره ص 136،137.

الأعباء و التكاليف التي ترجع إلى طبيعة المنتجات كثيفة رأس المال نسبيا من جهة، و إلى عدم الإستفادة بوفورات الحجم من جهة أخرى.

و الدراسة الثانية: قام بإجرائها سنة 1985، على ثلاثة و أربعين دولة من الدول النامية التي تأثرة بصدمة إرتفاع أسعار البترول سنة 1973، و ذلك خلال فترة 1973- 1979 وقد ركزت هذه الدراسة على تأثير الصادرات على مستوى دخل الفرد مقتصرة على الصادرات من السلع المصنعة، و قد خلصت الدراسة إلى أن الدول النامية قد طبقت سياسة التوجه للخارج والقائمة على تنمية الصادرات وقد حققت معدلات نمو مرتفعة و إستطاعت أن تتغلب على صدمة إرتفاع أسعار البترول.[1]

و فيما يلي سوف نتطرق لعلاقة الصادرات الجزائرية بنمو الناتج المحلي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 و مدى تأثير كل من الصادرات خارج المحروقات على نمو الناتج المحلي الإجمالي و كذلك تأثر صادرات المحروقات عليه.

جدول رقم: (3-13) يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014

الوحدة: مليار دولار

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي

[1]. وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الإقتصادي في البلدان النامية (الحوافز و العوائق)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2004، ص 59.

54,79	2000
54,74	2001
56,76	2002
67,86	2003
85,32	2004
103,19	2005
117,02	2006
134,97	2007
171,00	2008
137,21	2009
161,20	2010
200,01	2011
209,04	2012
209,70	2013
213,51	2014

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي على الموقع الالكتروني:

http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD

تاريخ الاطلاع: 2016/04/29 على الساعة 14:29.

الشكل رقم(3-12) يمثل تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2014.

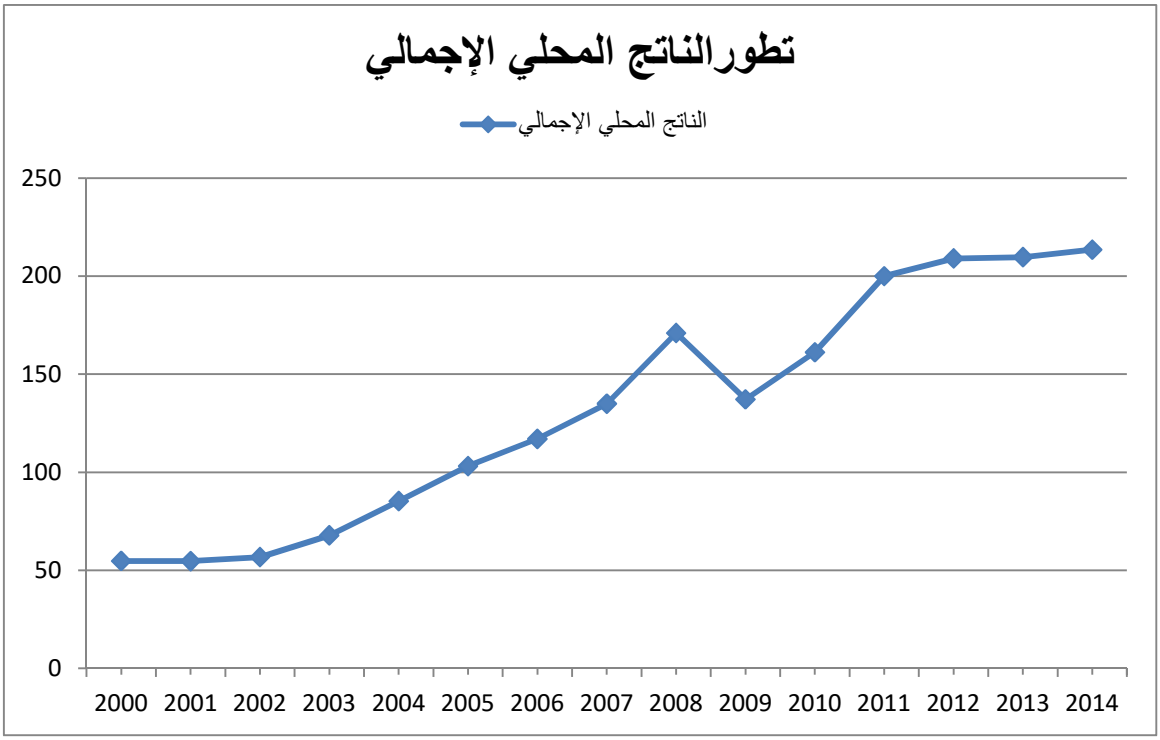

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(3-13)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه يتضح أن نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل تزايدا خلال جل فترات الدراسة نستثني منها سنتي 2001 و 2009 تواليا و ذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي وافقت كلا منهما.

الشكل رقم: (3-13) يمثل تطور الناتج المحلي و تطور خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2014.

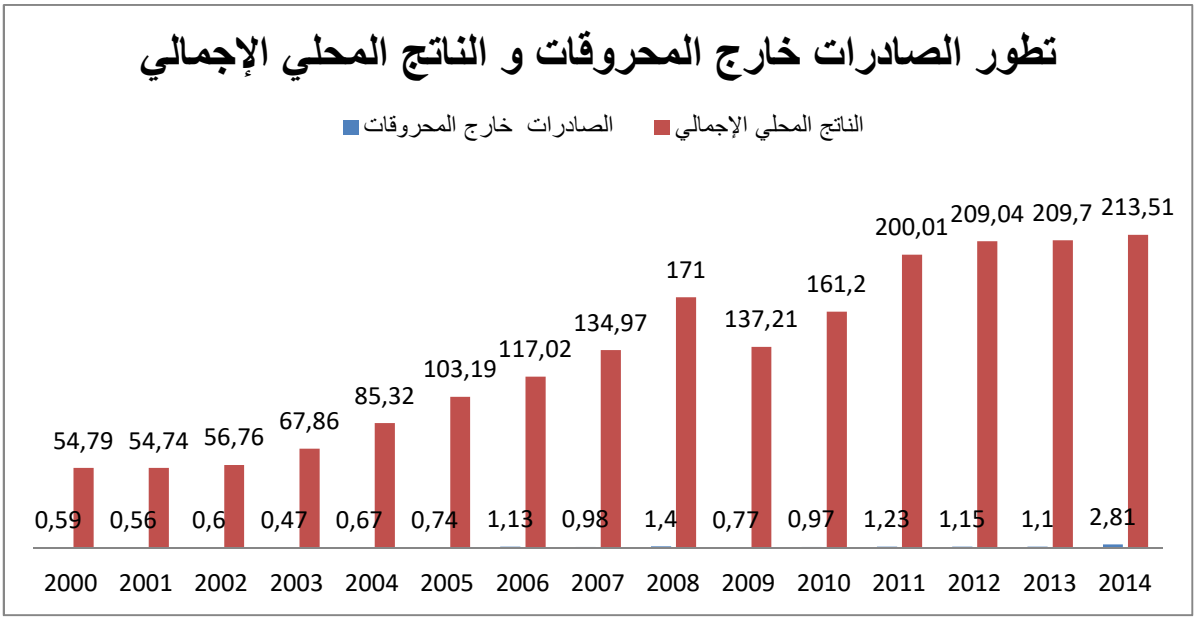

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(1،3)، (3-13)

الشكل رقم: (3-14) يمثل تطور الناتج المحلي و تطور خارج المحروقات خلال الفترة من 2000 إلى 2014.

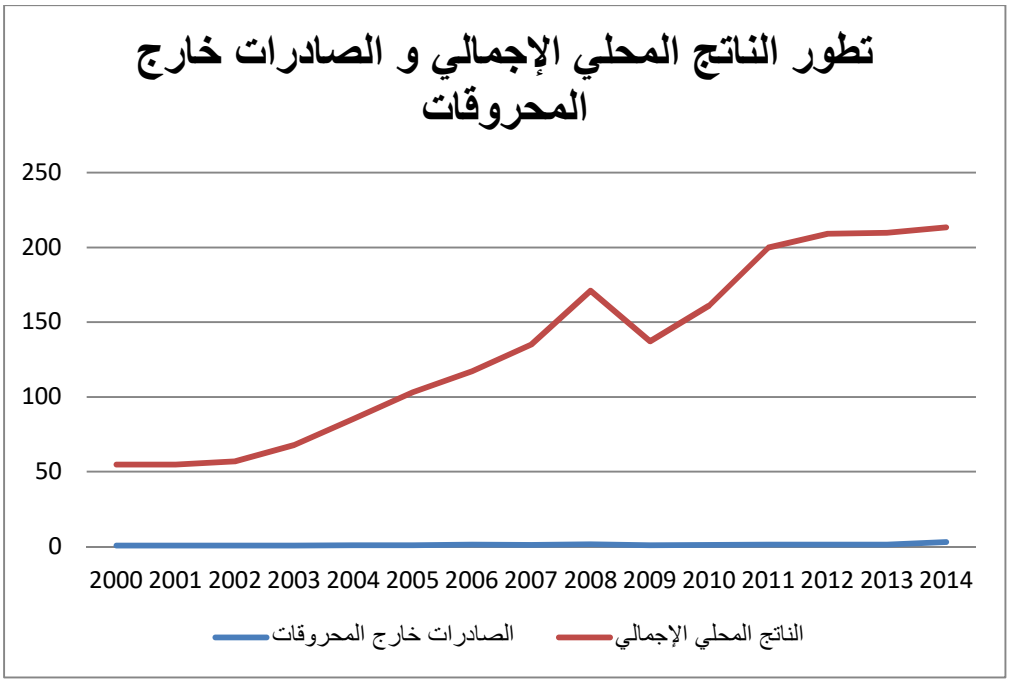

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم(1،3)، (3-13)

من خلال التمثيل البياني في الشكلين أعلاه لتطورات الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أن التمثيل البياني لا يوضح العلاقة بينهما لذا سندرس رياضيا العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات خارج المحروقات.

العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال إستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط قمنا بالحصول على الشكل التالي:

الشكل رقم (3-15) العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة(2000-2014)

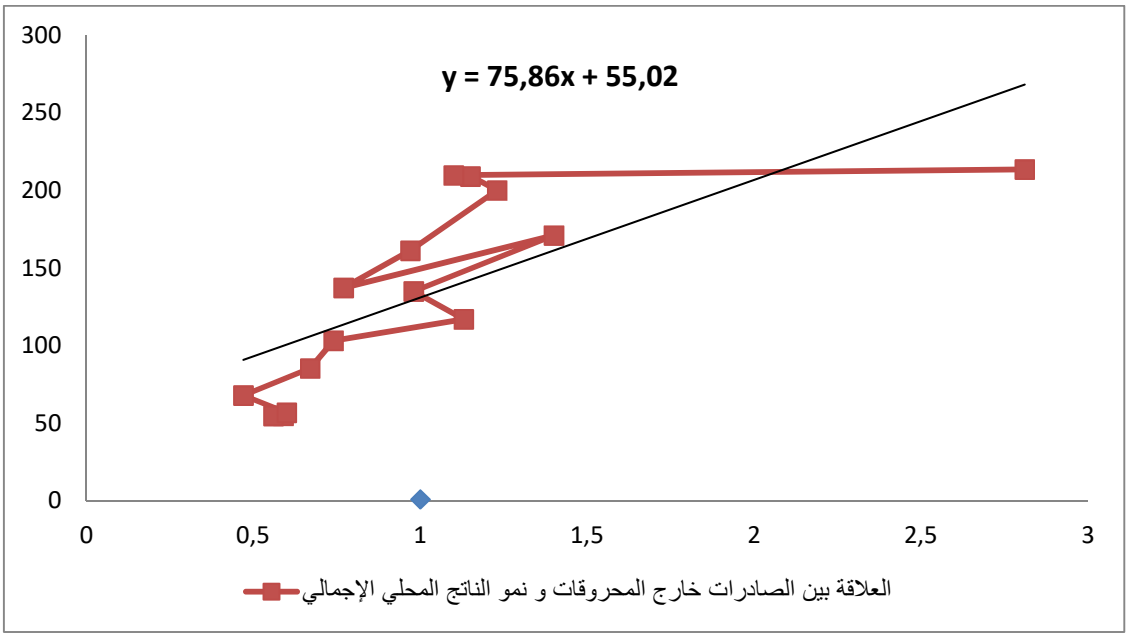

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدولين رقم (1،3) (13،3)و باستعمال برنامج Excel

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن العلاقة بين الصادرات خارج المحروقات و نمو الناتج المحلي الإجمالي هي علاقة خطية موجبة و هو ما بينه خط الانتشار الذي كان ميله موجبا من خلال المعادلة

$$y=75.86x+55.02$$

حساب معامل الإرتباط لبيرسون (COEFFICIENT.CORRELATION) وفق المعادلة التالية:

$$r = \frac{n(\sum_{i=1}^{n} XiYi) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)(\sum_{i=1}^{n} Yi)}{\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Xi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Xi)^2}\sqrt{n(\sum_{i=1}^{n} Yi^2) - (\sum_{i=1}^{n} Yi)^2}}$$

حيث أن x: يمثل قيم الصادرات خارج المحروقات

y: نمو الناتج المحلي الإجمالي

n: عدد المشاهدات =15.

ومنه: r=0,72

بما أن قيمة r هي 0,72 و هي قيمة موجبة قريبة من 1 نقول أن هناك علاقة طردية بين نمو الناتج المحلي الإجمالي و تطور قيمة الصادرات خارج المحروقات.

خلاصة الفصل: من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل يتضح جليا واقع التجارة الخارجية في الجزائر أي تصدير المورد الواحد و المتمثل في البترول والذي نتج عنه مشاكل اقتصادية جمة، التي يعود جزء منها إلى ظروفها الداخلية والتي تتمثل أساسا في ضعف وعدم تنوع جهازها الإنتاجي، إضافة إلى مخلفات النموذج الاقتصادي المتبع وإفرازاته على التوازنات الاقتصادية الكلية والتي من أبرزها أزمة المديونية الخارجية التي لطالما أثقلت كاهل الاقتصاد الوطني، أما الجزء الآخر فيعود إلى الظروف الخارجية وما يحصل من تغيرات في السوق العالمية للبترول بسبب الدور المسيطر للمحروقات في الاقتصاد الوطني، إذ تساهم بنسبة كبيرة في إيرادات الميزانية، وتشكل حصة الأسد في إجمالي صادرات الجزائر، ولهذا السبب نجد أن الاقتصاد الجزائري شديد التأثر بتقلبات أسعار هذه المادة، كما أن السياسة التنموية التي اتبعتها الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014 و المتمثلة في برامج الإنعاش الاقتصادي لم تصل إلى الأهداف المرجوة منها في أغلبها و لم يكن لديها ذلك التأثير الكبير على التجارة الخارجية و لكن تظهر تلك العلاقة الطردية بين تطور الصادرات خارج المحروقات و كل من الإستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي.

تعتبر عملية تنمية الصادرات خارج المحروقات وتنويعها مصيرية للجزائر، لأنها تتيح لها فرصا لزيادة معدلات نموها وزيادة الطاقة الإنتاجية لمؤسستها وتوفير فرص العمل و تدعيم الميزان التجاري وتحقيق التوازن في علاقاتها التجارية الدولية، إذ أن زيادة الصادرات خارج المحروقات و تنميتها لم يعد أمرا إختياريا ولكنه أصبح شرطا جوهريا لضمان استقرار الإقتصاد الوطني و الجزائر لها من الموارد الطبيعية و البشرية و المادية ما يؤهلها لتكون لأن تكون في مصاف الدول المتقدمة في العالم، إلا أن لها من الاختلالات ما يكبح تقدمها و من أبرزها التبعية لصادرات المحروقات، ورغم أن الصادرات خارج المحروقات خلال فترة الدراسة لم تتعدى 6% من الصادرات الإجمالية، إلا أن لها علاقة موجبة مع النمو الإقتصادي، و لقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الإقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات أين حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى عدة خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد، إضافة إلى الحوافز التي قدمت للإستثمار الأجنبي المباشر وكذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة و برنامج الإنعاش الإقتصادي و رافقتها عدة إصلاحات أخرى على التجارة الخارجية، إلا أن إجمالي الصادرات لازالت تطغى عليها صادرات المحروقات.

وإن الجزائر مرغمة على تنمية الصادرات خارج المحروقات، قبل أن يتعرض اقتصادها لهزات عنيفة نتيجة أي اضطراب محتمل في أسواق المحروقات أو نتيجة التحرر الجمركي الكلي في تبادل السلع والخدمات مع الدول الإتحاد الأوربي بحيث يتوقع أن تصبح الجزائر مفتوحة أمام التجارة الأوربية دون أن تكون قادرة على تحمل اقتحام الأسواق الأوربية وهنا يكمن الخطر المحدق بالاقتصاد الجزائري.

إختبار الفرضيات

- ❖ إن الدور التي تلعبه التجارة الخارجية يعد دورا مهما في رفع معدلات النمو الإقتصادي من خلال تأثيرها الإيجابي في تنظيم و إستغلال الموارد الإقتصادية، و زاد الإهتمام بهذا الدور خاصة بعد تسريع إزالة جميع أشكال القيود على حركة السلع و الخدمات فهي أداة فعالة لزيادة نمو الاقتصاد الذي تسعى جميع الدول من خلاله إلى تحقيق الرفاهية وبالتالي نستنتج صحة الفرضية الأولى.
- ❖ إن الصادرات تمثل آلة النمو الاقتصادي في كافة القطاعات الاقتصادية من خلال التركيز على تنويع في الإنتاج والمكاسب التجارية التي تجنيها الدول، بحيث يعمل التصدير على تصريف الفائض في السلع و الخدمات المنتجة محليا والحصول على المزيد من الإيرادات و يعمل النمو على زيادة القدرة الإنتاجية لأي بلدو بالتالي الفرضية الثانية هي فرضية صحيحة.
- ❖ إن تطبيق برامج وسياسات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر لتنمية الصادرات خارج المحروقات له أثار إيجابية على النمو الإقتصادي لكن ليس حسب النسب المرجوة والمأمولة فلحد الآن مازالت صادرات المحروقات تطغى على الصادرات الكلية رغم الجهود المبذولة في تنميتها وتنوعيها خارج المحروقات. وهذا يعني أن إستراتجية تنمية الصادرات في الجزائر تحتاج إلى مزيد من التفعيل، من خلال الإعتماد على الآليات المناسبة لتنميتها وتنوعيها بغية النهوض بالصادرات خارج المحروقات و التأثير على النمو الإقتصادي .

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشكل الصادرات المحروقات نسبة كبيرة من تتراوح في 98 % من إجمالي الصادرات خلال االفترة المدروسة والصادرات خارج المحروقات 2 % من إجمالي الصادرات خلال سنوات الأولى وفي سنة الأخيرة انخفضت نسبة صادرت المحروقات إلى 94,28 % وارتفع نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 5,71% نتيجة إنخفاض قيمة صادرات المحروقات.
- رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على إثر إنخفاض أسعار البترول في الأسوق العالمية، إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى

الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية. .

- إن الجزائر تعاني من عجز متواصل في الميزان التجاري خارج المحروقات.
- إن الاستمرار باستخدام إيرادات المحروقات لتغطية العجز المتزايد في الميزان التجاري سيكون عامل تضليل لحجم التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الجزائري والذي يتطلب إصلاحات جذرية تؤدي إلى إعادة التوازن أو تقليل حجم الفجوة بين الصادرات خارج المحروقات والاستيراد.
- الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا لهذه الصادرات.
- توجد علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و كل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الإقترحات: طرحت الدراسة جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين للوصول إلى استخدام نظام الكتروني يقوم بتحسين قدرة وفعالية الأداء الجمركي، وإزالة القيود والمعوقات وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.
- تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)؛ النوعية (الجودة)؛ الفنية (التقانة) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية إنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الإستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.
- السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طريق تحفيز المستثمرين على الاستثمار.
- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدريين أو تقديم التمويل القصير والمتوسط الأجل إلى المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة للتصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.

- الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية.
- الترويج للصادرات خارج محروقات من خلال كل الوسائل والوسائط الإعلانية والترويجية.
- تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم واتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- تقديم الإرشادات الترويجية للمصدرين للارتقاء النوعي والكمي بالمنتجات التي يصدرونها والاهتمام بالمواصفات السلعية والأوزان والتغليف والتعبئة والعلامات التجارية حسب متطلبات الأسواق العالمية.
- العمل على تخفيض تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة على السلع من قبل الجهات ذات العلاقة.
- دعم القطاعات السلعية خارج المحروقات بكافة الوسائل وبما يؤدي إلى زيادة مساهمتها ودورها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.
- يجب اتخاذ عدد من الإجراءات التي تتكفل بها الدولة وتتعلق بالمناهج والتنظيمات وبالمساعدة والدعم والإمداد والممارسات البنكية والجبائية وذلك على جناح السرعة من أجل الشروع في دينامكية حقيقية لتصدير.
- استحداث بعثات اقتصادية وتجارية بالسفارات الجزائرية قي البلدان التي تمثل أسواقا محتملة لبضائعها.
- الترخيص بفتح هياكل تجارية بالخارج لفائدة المصدرين الراغبين في تعزيز شبكتهم في أسواق تجارية و وضع سياسة دائمة محددة الأهداف وانتقائية في مجال الإستثمار الخارجي بالجزائر وذلك بعد تقييم مجال الإستثمارات الخارجية الضرورية في كل واحد من قطاعات النشاط الإقتصادية الكبرى.

- رفع القيود على توفر العقار الإستثماري الصناعي يمنح القطاعات امكانية انشاء مشاريع مختلفة وتحفيز المستثمرين .

آفاق دراسة: فتحت الدراسة جملة من الآفاق للدراسة تتمثل فيمايلي:

- فعالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائر.
- البدائل المتاحة للجزائر لتحقيق النمو خارج المحروقات.
- مساهمة قطاع الفلاحة في زيادة النمو الاقتصادي.
- استغناء الجزائر عن المحروقات و مساهمته في نمو الاقتصاد الجزائري.
- نجاح التدابير الحكومية للجزائر للخروج من تبيعية للمحروقات
- مساهمة قطاع السياحة في نمو الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة الكتب باللغة العربية

- أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار النشر الجيزة، القاهرة ط، 2014.
- جمال جويدان الجمل، التجارة الخارجية، مركز الكتاب الأكاديمي، عمان، الأردن، سنة 2013
- جمال حلاوة على صالح . مدخل الى علم الاقتصاد . دار الشروق .ط1 عمان .2009.
- الصوص شريف علي، التجارة الدولية (الأسس والتطبيقات)، دار،أسامة للنشر والتوزيع عمان، الأردن سنة2012.
- مُحَّد البناء، التنمية وتخطيط الاقتصادي، مكتبة الشرق، القاهرة، 1996.
- مُحَّد السانوسي شحاته، التجارة الدولية في ضوء الفقه الإسلامي و إتفاقيات الجات، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،مصر،2006.
- مُحَّد دياب، التجارة الدولية في عصر العولمة، دار المنهل اللبناني، لبنان، سنة 2010.
- يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر.2010

مذكرات ورسائل

أطروحات ورسائل دكتوراه

- بربري مُحَّد أمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الإقتصادي في ظل العولمة الإقتصادية – دراسة حالة الجزائر –أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 03، 2011.
- سعيدي يحيي تقييم، مناخ الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية كلية علوم اقتصادية والتسيير، جامعة المنتوري قسنطينة، 2007..

- شكوري سيدي مُحَّد، وفرة الموارد الطبيعية و النمو الاقتصادي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك و مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة ، 2012.
- عبد الكريم بريشي، دور الضريبة في إعادة توزيع الدخل الوطني ،دراسة حالة الجزائر خلال البرامج الفترة (1988-2011)، مذكرة دكتوراه تخصص:التحليل الاقتصادي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان سنة 2014.
- كامل بدن، التنبؤ بلاختلالات الهيكلية في البنية الاقتصادية العربية في ظل العولمة للمدة (2030/1985)، رسالة مقدمة إلى مجلس سانتكلمنش، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في اختصاص الاقتصاد، جامعة سانت كامنس العالمية، العراق،2012.
- كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوارة علوم اقتصادية تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.2013.
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الإستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم اقتصادية فرع تخطيط، جامع الجزائر،2009.
- وصاف سعيدي، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي جامعة الجزائر، سنة 2004

مذكرات الماجستير

- بدر شحدة سعيد حمدان، تحليل مصادر النمو في الإقتصاد الفلسطيني 2000/1995 ،مذكرة ماجستير في الإقتصاد كلية الاقتصاد والعلوم الادارية ،تخصص اقتصاد، جامعة الأزهر .غزة، 2012.
- بلقلة إبراهيم، آلية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النو الإقتصادي-دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستار، علوم إقتصادية تخصص: نقود ومالية، الشلف، سنة-2009

- بناني فتيحة، السياسة النقدية والنمو الإقتصادي، دراسة نظرية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة المُحَّد بوقرة بومرداس، 2009.
- بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال فترة 2005/1970 –مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 3 ،2011.
- بوطمين سامية، انظمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستار، تخصص: نظرية التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، سنة 2001.
- بوعشير مريم، دور وأهمية الطاقات المتجددة في تحقيق التنمية المستديمة، مذكرة ماجستير العلوم اقتصادية، تخصص تحليل واستشراف اقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011
- الحسن ولد سيدي، دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية دراسة حالة موريطانيا، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خضير بسكرة،2012
- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر– مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة مُحَّد خيضر ،بسكرة، سنة 2013.
- حنان شناق .تأثير الإستثمارات الأجنبية في قطاع الأدوية على الإقتصاد الجزائري .دراسة حالة شركة الكندي لصناعة الأدوية .مذكرو ماجستير في قسم علوم تسير . فرع نقود ومالية .جامعة الجزائر . /2009
- خميسة عقابي، النفط في العلاقات الأمريكية العربية دراسة حالة الجزائر (2000–2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في العلوم السياسية، تخصص:علاقات دولية وإستراتيجية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، سنة –2015
- زرونوح ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقيميه، مذكرة تخرج شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط،جامعة الجزائر 2006.

- زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص: الماية الدولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2011
- عصماني مختار، دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستار تخصص:إدارة أعمال و التنمية المستدامة، جامعة سطيف 1، سنة 2014
- عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستار، قسم العلوم الاقتصادية فرع: اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، سنة 2008
- قطاف الويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات و أثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر2000-2013، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الإقتصادية تخصص: إقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، سنة 2014.
- مرهف الإبراهيم، إدارة نشاط التصديردراسة حالة سوريا، مذكرة ماجستير.كلية الاقتصاد، تخصص تسويق، دمشق، سوريا.2009.
- مصطفي بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير العلوم اقتصادية وعلوم التجارية والتسيير تخصص تجارة دولية،2013.
- معط الله أمال، أثار السياسة المالية على النمو الإقتصادي لحالة الجزائر 1970-2012 مذكرة ماجستير علوم اقتصادية تخصص، الإقتصاد الكمي، جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان 2015.

مذكرات شهادة الماستر

- الجبارية كحيلي، دور إستراتجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي –دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور بسكرة – مذكرة الماستر في علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة،2015.
- خراف وسام، التنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد السوق،حالة الجزائر، مذكرة شهادة ماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص، اقتصاد التنمية المستدامة، جامعة 20 أوت سكيكدة 2014.
- زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014) مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر فرع تسويق وتجارة دولية، تخصص تجارة دولية، جامعة مُحَّد خيضر، بسكرة، سنة 2015.
- عبد الرازق بن هارون،. إستراتجية ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الإقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي –حالة تمور الجزائرية – مذكرة ماستر الأكاديمي علوم اقتصادية علوم التسير وتجارية، تخصص اقتصاد وتسير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013.
- نور الهدى محجوبي، تقييم الأداء البيئي في المؤسسات النفطية – دراسة حالة المديرية الجهوية للإنتاج حوض بركاوي (سوناطراك)- مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، سنة-2014.

الملاتقيات والمؤتمرات

- سلوى صبري، سياسة احلال الوردات الفلسطنية مشاكل تطور وصعوبات التطبيق وسبل التطوير، ورقة بحثية جامعة القدس فلسطين، المؤتمر الاقتصادي نحو، تعزيز تنافسية المنجات الفلسطنية، 2012.
- وصاف سعيدي، ضمان انتمانات التصدير في البلدان النامية coutunace التونسية نموذجا، جامعة ورقلة، الملتقى الدولي حول السياسات التمويل وآثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، حالة الجزائر، بدون سنةنشر.

المجلات

- آثار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، أ.عياش قويدر، أ. إبراهيمي عبد الله،الأغواط، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 2.
- زروي مُحَّد، استراتجيات الصناعات المصنعة والصناعة الجزائرية، مجلة الباحث، جامعة ورقلة الجزائر،2010 .
- زغدار أحمد، أ، حميدي كلتوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (arts) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2006-2014)، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 09 الجزء 2، جامعة الدكتور يحي فارس، سنة 2015.
- زغدار أحمد، أ، حميدي كلتوم، تقييم أداء نظام الجزائر للتسوية الفورية (arts) في النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة (2006-2014)، مجلة البحوث والدراسات العلمية العدد 09 الجزء 2، جامعة الدكتور يحي فارس، سنة 2015.
- صالحي نجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النموالاقتصادي (2001-2014)، جامعة فرحات عباس، سطيف، مجلة بعنوان: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل والإستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004.
- فيصل بهلولي، التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة المتوسطية و الانظمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، جامعة سعد دحلب، البليدة، مجلة الباحث العدد2012/11.
- قدي عبد الحميد، وصاف سعيد،أليات ضمان الإنتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، جامعة مُحَّد خضيرة بسكرة، 2002.
- مُحَّد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، مجلة الباحث عدد2012/10 ، ص 48.

الدراسات والاوراق البحثية

- صالح ياسر، ورقة سياسيات، النظام الريعي و بناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حالة العراق، مؤسسة فريديريش إيبرت مكتب الأردن والعراق، 2013 .
- مايح شبيب ألشمري، ورقة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية بعنوان: تشخيص المرض الهولندي ومقومات إصلاح الاقتصاد ألريعي في العراق، جامعة الكوفة/ كلية الإدارة والاقتصاد، بدون سنة نشر.
- نبيل بوفليح، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية- العدد 9 – 2013، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائرفي الفترة-2000-2010، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص 46،47.

المراجع الالكترونية

- موقع ستار تايمز محاضرة التصنيع كأسلوب للتنمية، نبيل بوبية جامعة جيجل
www.startimes.com

- موقع إلكتروني: الجزائر فوق كل إعتبار (مدونة الأستاذ: عبد القادر زيان) (بتصرف):
http://zianeprof.blogspot.com/2013/04/blog-post_3538.html
- موقع جريدة الشروق http://www.elkhabar.com/press/article
- **بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية:ديسمبر2004، ديسمبر 2008، ديسمبر 2015 ، الموقع الإلكتروني:http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm**
- **نشرة إحصائية للبنك الدولي عبر الموقع العالمي**
- **http://wdi.worldbank.org/table/4.2**

- **الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات ، نقلا عن الموقع الإلكتروني :**

http://www.andi.dz/index.php/ar/bilan-des-investissements

- جلال خشيب مفهوم التنمية الاقتصادية . شبكة الالوكة . www.alikah.net.
- الجمعية العلمية الدراسات الاقتصادية، الموقع www.clubnda.jeeran . com
المقر ملحقة الخروبة .

نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- تشكل الصادرات المحروقات نسبة كبيرة من تتراوح في 98 % من إجمالي الصادرات خلال االفترة المدروسة والصادرات خارج المحروقات 2 % من إجمالي الصادرات خلال سنوات الأولى وفي سنة الأخيرة انخفضت نسبة صادرت المحروقات إلى 94,28 % وارتفع نسبة الصادرات خارج المحروقات إلى 5,71% حيث بدأت الدولة تهتم بالبدائل الأخرى لتصديرها وتنميتها وإنهاء من التبعية لصادرات للمحروقات.
- رغم المجهودات المبذولة من السلطات العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الإقتصادية الجزائرية بالتصدير، على إثر إنخفاض أسعار البترول في الأسوق العالمية، إلاّ أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال لغياب المناخ التنافسي والكفاءة الإقتصادية، إلى جانب ضعف ديناميكية النشاط الفلاحي والصناعي في الإنتاج، وتعتبر الصادرات خارج المحروقات ضعيفة للغاية. .
- إن الجزائر تعاني من عجز متواصل في الميزان التجاري خارج المحروقات.
- إن الاستمرار باستخدام ايرادات المحروقات لتغطية العجز المتزايد في الميزان التجاري سيكون عامل تضليل لحجم التحديات والمخاطر التي تواجه الاقتصاد الجزائري والذي يتطلب اصلاحات جذرية تؤدي إلى إعادة التوازن أو تقليل حجم الفجوة بين الصادرات خارج المحروقات والاستيراد.
- الصادرات خارج المحروقات في الجزائر لا تساهم بشكل كبير في نمو الإقتصاد الجزائري وهذا ما استنتجناه من خلال دراستنا لهذه الصادرات.
- توجد علاقة طردية بين الصادرات خارج المحروقات و كل من تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات: طرحت الدراسة جملة من التوصيات تتمثل فيما يلي:

- العمل على تحسين وترقية بيئة العمل للمصدرين للوصول إلى استخدام نظام الكتروني يقوم بتحسين قدرة وفعالية الأداء الجمركي، وإزالة القيود والمعوقات وتسهيل الإجراءات الجمركية للمؤسسات العاملة في قطاع التصدير.

- تقوية القدرة التنافسية السعرية (التكلفة)؛ النوعية (الجودة)؛ الفنية (التقانة) للمنتج الوطني في الأسواق العالمية إنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة في الأسواق العالمية، وكذا توجيه الإستثمار نحو المنتجات الوطنية ذات المزايا التنافسية في الأسواق الأجنبية كالتمور وزيت الزيتون والطماطم الصناعية وغيرها.
- السعي لتطوير وتوسيع المناطق الحرة عن طريق تحفيز المستثمرين على الاستثمار.
- تقديم قروض للمؤسسات الراغبة في التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية الداخلة في المنتجات المعدة للتصدير أو إثناء العملية التصديرية أو بإنشاء الشباك الوحيد على مستوى البنوك لتسهيل العمليات المالية للمصدريين أو تقديم التمويل القصير والمتوسط الأجل إلى المنشآت والمشروعات القائمة التي تنتج سلعاً مؤهلة للتصدير، وذلك بهدف زيادة طاقتها الإنتاجية.
- الترويج لمشاريع استثمارية تخدم قطاع التصدير بغرض استقطاب التمويل اللازم لها والاهتمام بالصناعات المحلية والزراعية التي تعتمد على مستلزمات الإنتاج المحلية.
- الترويج للصادرات خارج محروقات من خلال كل الوسائل والوسائط الإعلانية والترويجية.
- تقديم خدمات معلومات متكاملة عن الأسواق الخارجية وحجم واتجاهات الطلب العالمي بغرض مساعدة المصدرين على فتح أسواق جديدة بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.
- تقديم الإرشادات الترويجية للمصدرين للارتقاء النوعي والكمي بالمنتجات التي يصدرونها والاهتمام بالمواصفات السلعية والأوزان والتغليف والتعبئة والعلامات التجارية حسب متطلبات الأسواق العالمية.
- العمل على تخفيض تكاليف الشحن والنقل والتأمين وتجهيز السلع والمستندات والرسوم المفروضة على السلع من قبل الجهات ذات العلاقة.
- دعم القطاعات السلعية خارج المحروقات بكافة الوسائل وبما يؤدي إلى زيادة مساهمتها ودورها في تنمية الاقتصاد وتنوع مصادر الدخل وبالتالي تقليل فجوة الطلب على السلع من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتقليل الاستيراد كمرحلة أولى وتسهيل تصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية كمرحلة ثانية.

- يجب اتخاذ عدد من الإجراءات التي تتكفل بها الدولة وتتعلق بالمناهج والتنظيمات وبالمساعدة والدعم والإمداد والممارسات البنكية والجبائية وذلك على جناح السرعة من أجل الشروع في ديناميكية حقيقية لتصدير.
- استحداث بعثات اقتصادية وتجارية بالسفارات الجزائرية قي البلدان التي تمثل أسواقا محتملة لبضائعها.
- الترخيص بفتح هياكل تجارية بالخارج لفائدة المصدرين الراغبين في تعزيز شبكتهم في أسواق تجارية و وضع سياسة دائمة محددة الأهداف وانتقائية في مجال الإستثمار الخارجي بالجزائر وذلك بعد تقييم مجال الإستثمارات الخارجية الضرورية في كل واحد من قطاعات النشاط الإقتصادية الكبرى.
- رفع القيود على توفر العقار الإستثماري الصناعي يمنح القطاعات امكانية انشاء مشاريع مختلفة وتحفيز المستثمرين .

آفاق دراسة: فتحت الدراسة جملة من الآفاق للدراسة تتمثل فيمايلي:

- فعالية تنمية الصادرات خارج المحروقات في نمو الاقتصاد الجزائر.
- البدائل المتاحة للجزائر لتحقيق النمو خارج المحروقات.
- مساهمة قطاع الفلاحة في زيادة النمو الاقتصادي.
- استغناء الجزائر عن المحروقات و مساهمته في نمو الاقتصاد الجزائري.
- نجاح التدابير الحكومية للجزائر للخروج من تبيعية للمحروقات
- مساهمة قطاع السياحة في نمو الاقتصاد الجزائري.